الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم التاريخ**

الجزائر العثمانية في عهد الداي حسين

(1233-1246هـ/1818-1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

من إعداد الطالبتان:

- هدى زريمش
- سعاد عبدلي

تحت اشراف الاستاذ الدكتور:

رمضان بورغدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
محمد شرقي	أستاذ	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
رمضان بورغدة	أستاذ	مشرفاً ومقرراً	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
السبتي بن شعبان	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2016/2017م

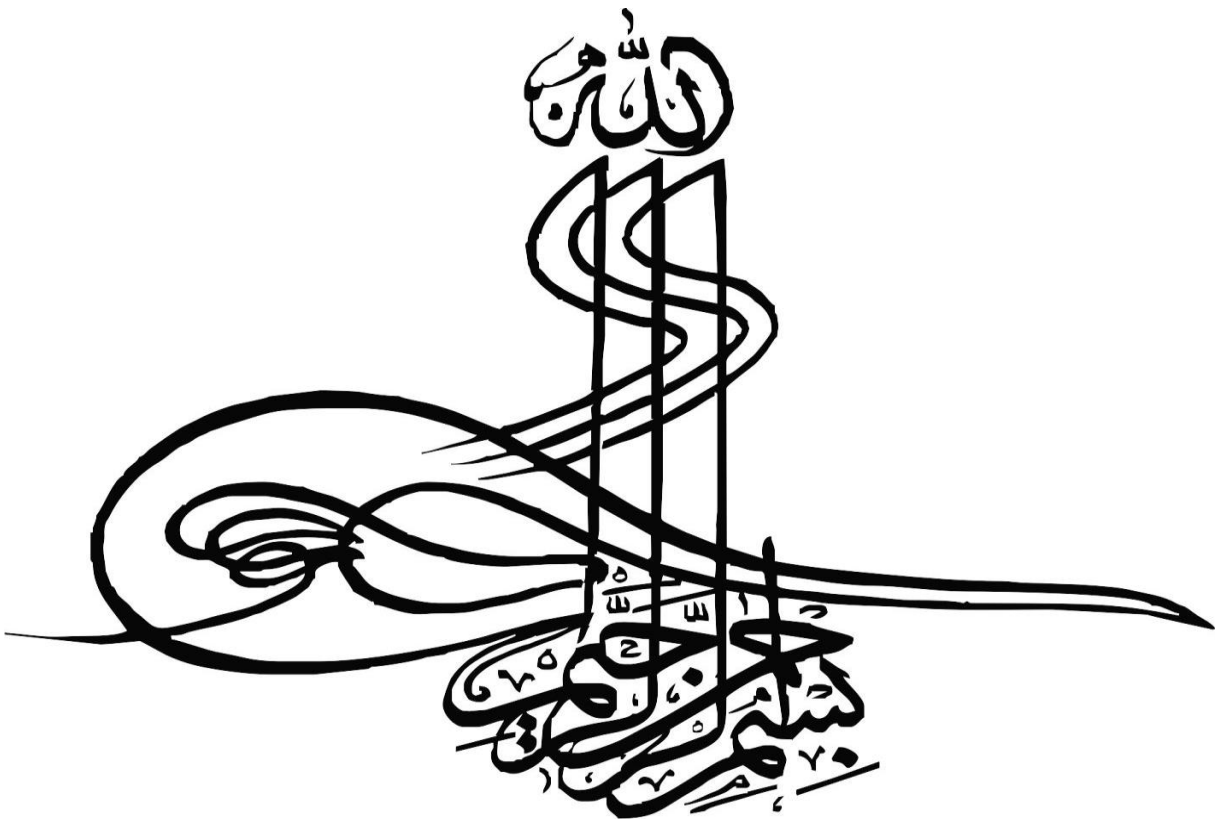
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مـقـدمــة

لقد وجد المستعمر الفرنسي نفسه يجهل عادات الشعب الجزائري وتقاليده ولغته، فأعتقد أن أحسن وسيلة تمكنه من السيطرة على البلاد هو استعماله لعدة أساليب ووسائل متعددة اتجاه الجزائريين قصد طمس هوية المجتمع الجزائري واضطهاده، من خلال جملة الإجراءات التعسفية القمعية التي استهدفت المجال القضائي بالدرجة الأولى من خلال إدماج المؤسسات القضائية ضمن المنظومة الفرنسية، بهدف توقيف وإلغاء العمل بالشريعة الإسلامية، وإحلال القانون الفرنسي محلها والذي تجسد من خلال المراسيم والقرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية بين الحين والآخر في حق الجزائريين المسلمين.

كما عملت أيضا على إصدار قوانين استثنائية تخص فئة معينة فقط من سكان الجزائر لهدف وغرض إخضاعها، ويأتي في مقدمتها قانون الأهالي 1881 الذي كانت له نتائج وخيمة على الشعب الجزائري.

أهمية الموضوع:

يمكننا أن نبرز مدى أهمية هذه الدراسة التاريخية التي بعنوان السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر- القوانين الاستثنائية أنموذجاً- 1830-1914 فيما يلي:

- تقديم صورة واضحة عن ممارسات الاستعمار الفرنسي وسياسة الظلم والجور التي اتبعها طيلة احتلاله للجزائر خاصة في المجال القضائي، فمن خلال القوانين والمراسيم التي سنتها الإدارة الفرنسية عكست الأهداف والمساعي التي هدفت بالدرجة الأولى إلى إدماج القضاء.

- كشف الطرق التي سلكها الاستعمار الفرنسي في كيفية إدماج القضاء الجزائري وفق المنظومة الفرنسية الاستعمارية.

- معرفة السياسة التي انتهجها المستعمر الفرنسي ضد الجزائريين خاصة قانون الأهالي ومضمونه.

- تناولت هذه الدراسة أيضا المحاكم القمعية وصرامة قوانينها لتثبت للجزائريين بأن مصلحة المستوطنين فوق مصلحة الجزائريين.

- تسليط الضوء على نتائج القوانين الاستثنائية على الجزائريين في مختلف المجالات.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع بحثنا ما يلي:

* الميول الشخصي إلى مثل هذه المواضيع ورغبة منا في إثراء المكتبة وميدان البحث بهذه الدراسة رغبة منا في كشف واحدة من السياسات الاستعمارية التي مارستها فرنسا في الجزائر على المستوى القضائي، حيث معظم الدراسات التي تناولت الفترة الاستعمارية،

اهتمت بالجوانب العسكرية والسياسية، فحيث أن الدراسات المتعلقة بالوضع القانوني للجزائر تعد قليلة.

* الاطلاع على النوايا الحقيقية للسياسة الاستعمارية من خلال التضييق على المنظومة القانونية الجزائرية وإلحاقها بالقانون الفرنسي.

* الرغبة في تقديم دراسة علمية لأحد القوانين الجائرة التي فرضها المستعمر على الأهالي الجزائريين.

الإشكالية:

إن الجزائريين بحكم أنهم مسلمون وجدوا أنفسهم ضمن منظومة حكم مسيحية تتعارض مع الأحكام الإسلامية، هذا ما أدى بالمستعمرين إلى إصدار قوانين لتنظيم السياسة القضائية والتي تعدت إلى فرض قوانين استثنائية. ومن هذا المنظور يمكننا أن نحدد إشكالية هذا البحث : السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر- القوانين الاستثنائية – نموذجًا –

- إلى أي مدى نجح الفرنسيون في تطبيق سياستهم القضائية في الجزائر؟ وما الهدف الذي أرادت فرنسا تحقيقه من خلال مجموعة القوانين التي مست هذه المؤسسة القضائية؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

* ما هي أولى تنظيمات العدالة الفرنسية في الجزائر؟ وما هي المراسيم والقوانين التي سنتها لإلغاء القضاء الإسلامي؟.

* ما هي أهم القوانين القمعية الاستثنائية الخاصة بالأهالي؟

* ما هي المؤسسات والأجهزة القمعية الخاصة بتطبيق الإحكام القضائية؟.

* فيما تمثلت انعكاسات ونتائج القوانين الاستثنائية على الجزائريين؟ وكيف واجهوها؟.

منهج الدراسة:

وللإجابة عن التسؤولات التي طرحناها اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج التاريخي السردي الوصفي:

والذي تمكنا من خلاله بتتبع التطورات التاريخية التي مرت بها المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر مع وصف الآثار التي خلفتها على المجتمع الجزائري.

المنهج التحليلي:

والذي ساعدنا في تحليل الأحداث والوقائع التي مرت بها السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر ومعرفة أهم القوانين العقابية التي أصدرتها في حق الجزائريين بهدف استنتاج نتائج تلك القوانين على المجتمع.

وللإلمام بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم خطة البحث إلى أربعة فصول تتضمن كل منها عناوين أساسية تندرج عنها عدد من العناوين الفرعية.

الفصل الأول : والذي جاء بعنوان المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر، تناولنا فيه بداية التنظيم القضائي الاستعماري في الجزائر ومحاربة القضاء الإسلامي بالإضافة إلى عنصر أخر وهو إدماج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.

أما بالنسبة للفصل الثاني الذي كان عنوانه : القوانين العقابية الفرنسية في الجزائر، تطرقنا فيه إلى قانون الأهالي ومحتواه وإلى الهيئات المكلفة بتطبيق قانون الأهالي بالإضافة إلى أساليب تطبيق القوانين الردعية.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان : المحاكم القمعية ومحاولة ردع الجزائريين، تناولنا فيه المحاكم الردعية والمحاكم الجنائية بالإضافة إلى عنصر آخر وهو شكاوي سكان من الأحكام القضائية.

أما الفصل الرابع فعنوانه: انعكاسات القوانين الاستثنائية ومواجهة الجزائريين لها تناولنا فيه ثلاث مباحث، درسنا في المبحث الأول: النتائج الاقتصادية والاجتماعية، أما في المبحث الثاني فتضمن النتائج السياسية والثقافية أما المبحث الثالث فتمحور حول مواجهة الجزائريين للقوانين الاستثنائية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

واعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي أفادتنا في موضوعنا هذا نذكر منها كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني والذي يعد مصدر مهم إذ قدم لنا صورة عن النظام القضائي والعدلي في الجزائر، بالإضافة إلى كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة لشارل روبير أجيرون وكتابه الجزائريون المسلمون وفرنسا في جزءه الأول يعدان كذلك مرجعان مهمان، حيث تكلما لنا عن إصرار فرنسا في إحكام سيطرتها على الجهاز القضائي في الجزائر من خلال سنها لمختلف التشريعات والقوانين التي أصدرتها بين حين والأخر من أجل دمج المنظومة القضائية الإسلامية ضمن القوانين المعمول بها في فرنسا.

كذلك كتاب تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين "لبليل محمد" أفادنا كثيرًا في الفصل الثالث والرابع الذي عالج فيه المحاكم القمعية، وانعكاسات القوانين الاستثنائية، كذلك كتاب الحركة الوطنية الجزائرية لي أبو قاسم سعد الله الجزء الأول والذي يعتبر مرجع جد مهم هو الأخر في هذه الدراسة حيث أفادنا في الفصل الثاني لتناوله قانون الأهالي الاستثنائي ومخلفاته.

صعوبات البحث:

وكأي بحث ودراسة لم يخلو من صعوبات وعراقيل فقد واجهتنا في انجاز هذا البحث مجموعة من الصعوبات :

- صعوبة الموضوع لكونه يتناول جانب قانوني خلال فترة استعمارية تعددت حولها الآراء والدراسات.

- أغلب المصادر باللغة الفرنسية مع قلة المراجع العربية حول الموضوع.

- ندرة الوثائق التي تعالج هذا الموضوع في مراكز الأرشيف المتواجدة في الجزائر إلاّ أنها متواجدة في الأرشيف الفرنسي مما صعب علينا الإلمام بجميع جوانب الموضوع.

- المدة الزمنية للبحث لم تكن كافية، هذا ما أدخلنا في سباق مع الوقت.

وبالرغم من هذه الصعوبات وغيرها استطعنا بعون الله وحمده من تجاوزها ومحاولة إخراج هذا العمل في أحسن صورة.

الاهداء

« **وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**» صدق الله العظيم

يا لها من لحظة ستبقى ذكرها اذكرها لانها لحظة جميلة وتاريخية ان اقف امام اساتذتي وعائلتي واصدقائي وانا اعرض مذكرتي حقا انها لحظة رائعة

الى من يملك قلبا برحمته رعاني وجه تبسم اذا رآني نبع جميل قد سقاني، يشع من فيض أمي الغالية العزيزة "**عائشة**" سر نجاحي وبلسم جراحي أغلى الحبايب

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من أحمل اسمه بكل افتخار ارجوا من الله ان يشفيه ويمد في عمره ليرى ثمار حان قطفها بعد طول انتظار والدي العزيز "**تونسي**"

الى اخواتي واخواني رفقاء دربي "**إيمان**"، "**هبة**"، **سميرة**"، **عبد الوهاب**"، "**علي**"

الذي شاركوني بسمة الحياة وافراحها

كما لا انسى مساندة رفيق دربي وزوجي الغالي "محمد حسين يوسف" ووقوفه الى جانبي الى غاية نهاية مشواري الدراسي

وكل افراد عائلة زوجي الكريمة "**يوسف**"

وكل افراد اسرة **مواسة** الذين قاموا بتشجيعي

والى كل الصديقتين العزيزتين "**زريمش هدى**" و"**ماضي أميرة**"

سعاد

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا على انجاز هذه المذكرة ووقف معنا لتخطي العقوبات التي واجهتنا

واخص بالذكر الاستاذ المشرف "**بورغدة رمضان**"

ونقول له وبكل ثقة شكرا على ما قدمه لنا فهو لم يبخل علينا

بما لديه من دعم معنوي ورصيد معلوماتي ومن نصائح قيمة وتوجيهات

كان ملتزما مؤديا واجبه على اكمل وجه ليكتمل هذا العمل على أحسن وجه وتعلمنا منه العلم والحكمة وخاصة الصبر

جعله الله منارة للبحث والباحثين.

كما نوجه شكرنا الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الاهداء

« **وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**» صدق الله العظيم

الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعمهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي

النبع الذي تنهمل منه المحبة والاخلاص امي الغالية "**صليحة**" منك الله الهبة والوقار

الى من علمني العطاء دون انتظار

الى من احمل اسمه بكل افتخار

والدي اطال الله في عمره والبسه ثوب الصحة والعافية "**أحمد**"

الى من ساندني في هذه الحياة اخواني الاعزاء "**نعيم**"، "**عيسى**"، **رضا**"، "**شعيب**".

الى الروح التي سكنت روحي .... زوجي "**عبد القادر بولعراس**" وعائلته

الى كل صديقات وزميلات الدراسة.

الى من عرفت معها لذة الصداقة رفيقة الدرب "**سعاد عبدلي**"

هدى

مقدمة:

للحديث عن تاريخ للجزائر في الفترة الحديثة لابد من ذكر إرتباط الجزائر بالدولة العثمانية منذ سنة 1517م، وهي السنة التي أصبحت فيها الجزائر إيالة عثمانية بعدما ألحقت رسميا باسطنبول كما سلكت طريقا إختلف عن بقية الولايات العثمانية الأخرى، وقد إحتلت مكانة مرموقة يشهد لها التاريخ خاصة في حوض البحر المتوسط وذلك بفضل قوتها البحرية، والمتمثلة في أسطولها الكبير، والتي لعبت دورا بارزا فيه لمدة قاربت الثلاثة قرون (1517م-1830م) شهدت من خلالها العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية وإيالة الجزائر تطورات هامة عبر مراحل مختلفة ومتباينة وفي فترات انتقالية، نتيجة لعدة أسباب وعوامل مرت بها الدولة العثمانية، حتى أصبحت الجزائر في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة أي على عهد الدايات تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة العثمانية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، ولمعرفة طبيعة العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية والإيالة الجزائرية، خصصنا بحثنا بدراسة فترة حكم الداي حسين وباعتباره آخر دايات الجزائر، والذي كان على عهده نهاية إيالة الجزائر العثمانية على يد الفرنسيين.

الإشكالية:

ومن خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الوضعية العامة للجزائر العثمانية، إبان فترة حكم الداي حسين باشا (1818-1830م)؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التي تتمثل أساسا في:

-من هو الداي حسين؟ وفيما تكمن اهم اعماله؟

-ما هي الأسس والروابط السياسية التي ساهمت في استمرار العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية؟ وفيما تمثلت مظاهر التعاون الجزائري العثماني في الجانب العسكري؟ وما طبيعة العلاقات الخارجية للجزائر مع الدولة الأوروبية؟ وما هي ذرائع ومخططات فرنسا لإحتلال الجزائر؟ وكيف كان موقف الدولة العثمانية من هذا الإحتلال؟

أسباب إختيار الموضوع:

ثمة دوافع عدة لاختيار هذا الموضوع تتمثل أساسا في:

-رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية.

-محاولة تقديم دراسة ملمة لهذا الموضوع نظرا لأهميته، كما أنه يشكل مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

-البحث في نوع العلاقة التي تربط الجزائر بالدولة العثمانية في هذه الفترة، وكذا البحث والقراءة في معرفة ما كتب خلال التواجد العثماني بالجزائر.

-كما لا ننسى تشجيع الأستاذ المشرف الذي دفعنا إلى السير قدما لدراسة هذا الموضوع.

الإطار الزمني:

أما فيما يخص الإطار الزمنية والمكاني لهذه الدراسة، فإننا تناولنا الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر والتي حكم فيها الداي حسين باشا (1818-1830م) كونها الفترة التي تندرج ضمنها أحداث هامة كالحرب العثمانية اليونانية، وكذا الإحتلال الفرنسي للجزائر وسقوطها 1830م.

مناهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع إعتمدنا على المنهج التاريخي السردي في عرضنا للأحداث التاريخية وفق تسلسل زمني يراعي الأمكنة والشخصيات كما كانت في الماضي.

كما إستعملنا المنهج الوصفي في العديد من المرات، لكي نصف الأحداث والوقائع من خلال ما وردت في المصادر والمراجع، كوصف المعارك أو الحالة الاجتماعية والإقتصادية، كما لجأنا في كثير من المرات إلى المنهج المقارن لعرض الآراء المختلفة للمؤلفين.

ببليوغرافيا البحث:

أما عن المصادر والمراجع فقد حاولنا التنويع في الكتب المستعملة لمؤلفين مختلفين، كلا حسب توجهاته وفترة كتابته من الأتراك والجزائريين والعرب، وكذا الأوروبيين، وأهمها من حيث الاستخدام والأهمية من المصادر نذكر: مذكرات نقيب أشراف الجزائر لأحمد الشريف

الزهار، والمرآة لحمدان بن عثمان خوجة، تاريخ الدولة العثمانية لمحمد فريدبك، طلوع سعد السعود للآغا بن عودة المزاري، مذكرات القنصل الأمريكي في الجزائر لوليام شالز, الجزائر في عهد رياس البحر لوليام سبنسر.

أما المراجع فقد حاولنا التعامل مع الكتب المتخصصة في التاريخ الحديث مثل: ناصر الذي سعيدوني وكتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني، جمال قنان وكتابه قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1500-1830م) أبو القاسم سعد الله وكتابه محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، يحي بوعزيز وكتابه علاقات الجزائر الخارجية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830م)، المنور مريوش وكتابه دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، عزيز سامح التر وكتابه الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية.

كما إعتمدنا على رسائل جامعية أهمها:

خليفة حماش ومذكرته العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة (1798إلى 1830م).

صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل من النقائص وذلك لوجود جملة من الصعوبات أهمها:

-قلة المصادر المتعلقة بالمضوع مقارنة بالمراجع والإعتماد على نسخ الكتب الإلكترونية وهذا ما يتعب الباحث كثيرا.

-عدم التمكن من اللغة الأجنبية يحول دون إطلاعنا على المصادر الأجنبية بسهولة.

-زد على ذلك قصر الآجال المحددة لإنجاز هذا البحث وذلك ما يجعل فيه بعض النقائص.

خطة البحث:

لقد حاولنا الإجابة عن الأسئلة وفق خطة تتضمن مقدمة وذلك للتعريف بالموضوع، ومدخل وثلاثة فصول، حيث تعرضنا في المدخل إلى التعريف بشخصية الداي حسين من حيث نشأته وتوليه الحكم وكذا أعماله.

الفصل الثاني: تحت عنوان الأوضاع الداخلية للإيالة الجزائرية، والذي تضمن أربع عناصر، تعرضنا في العنصر الأول إلى الوضع السياسي، من خلال التطرق إلى الوضعية السياسية

من نظام الحكم و تنظيم إداري ، أما العنصر الثاني تمثل في الوضع العسكري المتمثل في تركيبة الجيش، وكذا العنصر الثالث هو الوضع الاقتصادي من خلال معرفة صادرات وواردات الإيالة وأهم المنتوجات التي تنتجها أو تصنعها، أما العنصر الأخير والذي يتضمن الحياة الاجتماعية والثقافية، من خلال دراستنا الحالة الاجتماعية للسكان الجزائريين كما تطرقنا إلى مراحل التعليم في الجزائر وأهم العلماء الذين برزوا في تلك الفترة.

والفصل الثاني فقد تناولنا فيه العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية.

وقد تعرضنا في البداية إلى العلاقة مع الدولة العثمانية والتي تكمن في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، أي كيف كان يتم الإتصال بينهم من خلال الرسائل والفرمانات التي كانت ترسل إلى الإيالة، كما تحدثنا عن دور الدولة العثمانية في التحضير العسكري للإيالة، وكذا التعاون العسكري في كثير من الظروف.

وتناولنا في العنصر الثاني العلاقة مع إسبانيا وإنجلترا من خلال التطرق إلى أهم الأحداث التي دارت بين الجزائر وإسبانيا، وكذا التطرق إلى الحملة الإنجليزية على الجزائر في 1824م، ثم عرجنا في نهاية الفصل إلى العلاقة مع فرنسا من خلال المعاهدات التي كانت تعقدها الجزائر مع فرنسا بالإضافة إلى الإمتيازات التي تمنحها لها داخل أراضيها كما تحدثنا عن قضية الديون الفرنسية والتي كانت لها اثر في توتر العلاقات.

أما الفصل الأخير فقد تناولنا فيه الاحتلال الفرنسي للجزائر وموقف الدولة العثمانية جراء هذا الإعتداء، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى الحصار البحري الفرنسي، أما العنصر الثاني المتمثل في الحملة الفرنسية على الإيالة الجزائر تطرقنا فيه إلى الظروف التي كانت تعاني منها الإيالة وكذا ذرائع فرنسا للقيام بالحملة من أجل تنفيذ مخططها العسكري وتحقيق أطماعها في البحر المتوسط، كما تحدثنا عن التحضيرات الحملة إلى غاية وصولها للجزائر، أما العنصر الأخير فكان نهاية الإيالة وموقف الدولة العثمانية من ذلك، والذي تطرقنا فيه إلى إجبار الداي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام وسقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين، كما تحدثنا عن موقف الدولة العثمانية من الاحتلال من خلال

وقوفها الإيجابي إلى جانب الجزائر، حيث سعت جاهدة للدفاع عنها، وعلقت آمالا كبيرة في نجاح مساعيها الدبلوماسية لطرد المحتل لكن هذه الظروف حالت دون ذلك.

أما الخاتمة فتتضمن أهم ما توصلنا إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة،

وقد أرفقنا الموضوع بمجموعة من الملاحق تتصل مادتها الخبرية اتصالا عضويا بموضوع البحث. بالاضافة إلى بيبليوغرافية متنوعة ما بين مصادر ومراجع اعتمدنا عليها في انجاز هذه الدراسة وفهرس الموضوعات.

مـدخــل تمـهيــدي

لمحة عامة عن شخصية الداي حسين

1- التعريف بالداي حسين باشا

2- توليه الحكم

3- أعماله

1- مولده ونشأته:

هو حسين بن حسين ولد بقرية فرله "Vurla" الواقعة على الشاطئ الجنوبي في أزمير [1].

أما عن سنة ولادته فهناك تضارب في التواريخ فمن الروايات ما تقول أنه ولد في سنة 1764م أو 1767م أو أنه 1773م. نشأ في اسطنبول وتربى على حفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة واكتسب حنكة وتدريب في المدارس العسكرية، التركية، حيث زاول دراسته بها كجندي بسيط [2] أهله لأن يصبح من رجال المدفعية بالجيش العثماني. [3]

كما إشتغل في نفس الوقت بتجارة التبغ، وتعامل في ذلك مع البنادقة قبل أن يلتحق بحامية الجزائر، وأصبح يكنى بالخوجة.

ومع قدومه للجزائر انخرط في السلك العسكري، حيث ارتقى من جندي في الأوجاق إلى عضو بالديوان، مما سمح له أن يصبح وكيل حوش [4]

ثم تولى منصب خوجة الخيل [5] على عهد عمر باشا (1814- 1818م) وإمام للصلاة بالقصر والكتابة في مخزن الزرع بدار الإمارة. وعرف أثناء ذلك بقوة شخصيته وطباعه الحادة، قد ساعده ذلك على اكتساب احترام مقربيه فظل محتفظا بمكانته المتميزة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 351.

[2] عزيز سامح الترـ الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة، محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 616.

[3] محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1962م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 209.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 351.

[5] خوجة الخيل: هو المشرف على أملاك الدولة، حيث يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة، أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 66.

واستطاع اكتساب ثقة الداي علي خوجة (1817- 1818م) وأصبح محل ثقته فشاركه في نقل مقر الحكم من قصور الجنينة إلى حي القصبة. وظل منتظما في حياته مقتصدا في معيشته[1]

2- توليه منصب الداي:

لما توفي الداي علي خوجة [2] في أواخر شهر فيفري 1818م بمرض الطاعون أسند لحسين باشا منصب الداي في أول مارس 1818م، حيث لما كان الداي علي خوجة على فراش الموت أوصى بتوليه مقاليد الحكم، وذلك لمهارته في معالجة الأمور، وخبرته الإدارية ومعرفته بتصريف أمور الدولة أثناء توليه منصب خوجة الخيل، وعندما كلف بمنصب الداي رفض ذلك، إلا أنه قبل المنصب بعد إلحاح وإصرار جميع الأطراف وقد توجه وفد من الشخصيات من بينهم أعضاء بالديوان لحمل خطاب التولية للسلطان بإسطنبول مع الهدايا التقليدية المعتادة وعادوا بفرمان التولية فأقيمت الافراح بالجزائر ونال رضا عامة الناس. [3]

***خصاله**

الداي حسين هو آخر دايات الجزائر حكم ما بين (1818- 1830م). وينتمي هذا الرجل الفاضل إلى أسرة ثرية، و يتمتع بثقافة واسعة [4] كما اشتهر بالغيرة على الدين وباليقظة الدائمة والميل إلى الأهالي وكان دون 50 سنة من عمره عندما تولى الحكم [5] كان

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 352.

[2] علي خوجة: اسمه حاجي علي خوجة برصالي من (1817- 1818م) وهو الداي 100 الذي حكم الجزائر، امتد حكمه ستة أشهر، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 66.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

[4] جمال الدين سهيل، ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/ 17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، 2011، ص 18.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة، محمد العربي الزبيري، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 135. 135.

قوي النفس، لا يتزعزع لعظائم الأمور، كانت سيرته حسنة في أهل البلد حيث تميز بلين والسهولة والعفو عن الجرائم والصفح عن الزلات والكف عن الدماء والمحارم,ورفع الظلمات وتفقد أحوال الضعفاء وتقيا محبا للصالحين، كما عرف بسماحة الأخلاق [1] وكان رجلا عاقلا مقربا للعلماء والأشراف، ووفاءه فيما يخص القيام بالالتزامات معروف في كامل أنحاء أوروبا، ولما أنه لا يوجد بلاط واحد اشتكى من أن حسين باشا قد خرق المعاهدات التي ابرمها سواء مع القوي أو الضعيف، كما أنه كان عنيدا ملتزما بالنظام والاستقلال في الرأي إلى حد الاستبداد أحيانا، كما وصف بشيء من ضعف التدبير وحب الهدايا مع اشتهاره بنصرة العدالة وأعمال الخير. [2]

وقد ظل منتظما في حياته مقتصدا في معيشته متواضعا في مظهره متقيدا بأحكام الشريعة الإسلامية ميالا إلى القضايا الأدبية والمسائل الشرعية محبا لاستظهار القرآن الكريم، ساهرا على أحوال أسرته وراعيا لأخيه الذي كان يقيم معه، معتنيا ببناته الثلاثة (عائشة، حفيظة، أمينة) وقد فضل أن يزوج كلا من عائشة وحفيظة بضباط من الأوجاق، كما كان فعالا وقاضيا في إجراءاته وإصدار أوامره فقد عزل عدة أمراء صناجق بعد محاسبتهم محاسبة عسيرة وعادلة ولكن دون قتلهم. [3]

أما فيما يخص صفاته الجسمية فلا توجد مراجع كثيرة تذكر ذلك، على غرار وصف المؤرخ الفرنسي أغسطس جال في الحديث الذي دار بينه وبين الداي حسين في الفندق الذي يقيم فيه في باريس 1831م على النحو التالي "... له قامة بسيطة متوسطة يميل إلى السمنة وله هامة عظيمة المعالم، وله لحية بيضاء طويلة ذات تموجات ذهبية يعلوها شارب أكثر سواد يشكل القوسين للحية وكل ذلك يعطي وسامة إلى ملامح وجهه وللباشا عينان

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص 136.

[2] محمد السعيد القاصري، المرجع السابق، ص 212.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 352.

هادئتان، نصفهما مختبئ وراء نظارات ولم يكن حينها متجهما ولا جامدا فهو يحب الضحك والحكاية وله طيبة يمكن أن تكون ساذجة تجعله محبوبا أكثر لدى الناس، وكانت ملامحه لطيفة وجذّابة. [1]

3- أعماله:

أول ما قام به الداي حسين عندما استلم الحكم قام بإصدار عفو عام، كما ألغى جميع الأحكام والقوانين السابقة التي صدرت في عهد علي باشا السابق.

ولقد بدأ بمراسلة الدولة العثمانية، بعدما سمح لأفراد الانكشارية الذين هاجروا إلى الأناضول بالعودة إلى الجزائر من جديد. [2]

وكان هدفه من ذلك الحصول على بعض المهمات والمدفعية والمهمات حسب المقدار المطلوب، وصدر أمر بتوجيهها إلى أوجاق الجزائر كمكافأة له كما هدم حسين باشا جميع ما قام به علي باشا، وأعاد الأمور على سابق عهدها. [3]

وبعدما استقرت الأمور لصالح الداي، شرع أو بدأ في إكمال بناء القصبة، وبناء دار لسكناه وديار أخرى بإزاء وجوار داره. كما رتب السراية وقام ببناء المسجد للخطبة وكذا الصلاة، وجعل تدريس لصحيح البخاري كل يوم بجامع خضر باشا، وأيضا سمح بالتدريس والتعليم بالجامع الأعظم والذي يدرس ويحاضر فيه أكثر من 40 طالبا. [4]

---

[1] سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671- 1830م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 138.

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، ترجمة، أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر، ص 172.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 618.

[4] محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص 211.

وفي السنة نفسها أمر ببناء السكة داخل القصبة. وعندما تم بناؤها أمر أمين السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة، وأمره أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان ومراقبة عيار مصوغ أهل البلد. [1]

فانتقل إلى الدار الجديدة، وابتدئوا بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة وأمر بصنع قطع السلطاني الذهب، عوض الدينار سنة 1821م/ 1236هـ.

وميزان السلطاني الذهب عشر نواية، وصنع نصف السلطاني وربع السلطاني أما قطع الدورو، الفضة بصنع أنصاف لها، وصنع سكة النحاس وقيمتها ثمانية عشرة قطعة لثمن الريال، وأمر بأن يدفع السكة الجديدة الرواتب لكافة العسكر ولأصحاب العملات. [2]

كما نجده أيضا بعد شهرين ونصف من ولايته أمر بتسريح المراكب للحج، وعين (أمين) بيت المال أمينا على الصرة، ودفع له مال الصدقة التي تدفع كل سنة لفقراء الحرمين الشريفين، وفي هذه السنة ذهب الناس أفواجا للحج، وأيضا صنع طريق الماء واشترى مياها أخرى ضمها للماء الوارد إلى المدينة فكثر الماء بها حتى أعلاها ثم بنى برج باب البحر. [3]

وخلال فترة حكمه الأولى والتي دامت لمدة 12 سنة (1818- 1830م) عمد لتنظيم أمور الدولة والسهر على إقرار النظام وتصريف شؤون البلاد من مقر إقامته الدائم بحصن القصبة، حيث كان يقوم على حراسته مع مساعديه فرق من الجند الانكشاري وجماعة من رجال زواوة، هذا بالاضافة الى أعمال اخرى للداي منها: [4]

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 175.

[2] حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 41.

[3] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 176.

[4] محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص 212.

تنظيم الإدارة والاعتناء بالبحرية، وضبط أمور الجيش فأدخل تحويلات عديدة في مناصب الدولة، انتهت إلى إقرار كل من الحاج أحمد بايا على قسنطينة وحسن بايا على وهران ومصطفى بومرزاق بايا على التيطري ويحيى آغا قائدا للجيش "آغا العرب" وهذا ما أعطى هيبة للدولة. [1]

ومما يؤكد اهتمام الداي حسين بتدعيم قوة الجزائر العسكرية سعيه لدى اسطنبول، وإرساله موظفين للباب العالي، بغرض تزويده بالسفن والعتاد وكذا الجيش والسامح له بتجنيد الانكشاريين من الأناضول في الجيش الجزائري وإرسال المهندسين في صناعة الأسلحة، غير أن الأحوال الداخلية والظروف الدولية لم تسمح له ببناء جيش قوي قادر على الوقوف في وجه القوات الأوروبية المعادية وإحباط مخطط الغزو الفرنسي للجزائر. [2]

حرص أيضا على إقرار الأمن وفرض سلطة الدولة، فعمل جاهدا على وضع حد للعديد من حركات التمرد والعصيان، بمختلف جهات البلاد، وقد تمكن بعد حملات متكررة من وضع حد لحالة التمرد. [3]

فتصدى في الجهات الشرقية لتمرد قبائل الأوراس والنمامشة ووادي سوف، وتمكن بعد 3 سنوات 1823م تكثيف جهوده العسكرية والتي تكللت بالنجاح، وبذلك أمكن له إخضاع تلك الجهات مع حلول سنة 1826م. [4]

كما نجده اعتنى بشؤون البحرية وحرص على تزويدها بالسفن والعتاد حتى أصبح الأسطول الجزائري سنة 1825م يضم أربع عشرة قطعة بحرية مجهزة بالمدافع مع العديد من السفن الصغيرة والزوارق الخفيفة.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 358.

[2] جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500– 1830م، ترجمة، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 447.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، دار المطبعة العربية ، الجزائر،1977، ص30.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 352.

لقد فرض الداي حسين هيبة الجزائر الدولية في تعامله مع الدول الأوروبية ، واحتفظ بعلاقة سليمة مع سلاطين المغرب وحكام تونس وطرابلس. [1]

[1] جون وولف، المصدر السابق، ص 447.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر الداخلية في عهد الداي حسين

المبحث الأول: الوضع السيـاســي

المبحث الثـاني: الوضع العسكــري

المبحث الثــالث: الوضع الاقتصادي

المبحـث الـرابع: الوضع الاجتماعي والثقـافــي

المبحث الأول: الاوضاع السياسية

اولا-الجانب السياسي:

إن فترة الحكم العثماني بالجزائر والتي استمرت على ما يزيد عن ثلاثة قرون، كانت ذات آثار بعيدة المدى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة السياسية منها وذلك في الفترة الأخيرة من الحكم التركي.

والتي انعكست على استقرار وأمن البلاد، وذلك أن هذه الظروف كانت تتأثر بطبيعة الحكم وكذا بالشخصيات التركية الحاكمة آنذاك. [1]

فتميزت هذه الأوضاع بالنشاط والازدهار في بعض الأحيان، والركود والانحطاط أحيانا أخرى، وخاصة عندما أعلن انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية، وهو ما سمح لرياس البحر نظرا لقوتهم بالتدخل في شؤون الدولة وقرارات الداي، والتي تخدم أغراضهم وأهدافهم دون مراعاة لمصالح البلاد.

بالإضافة إلى أن السياسة التركية قد اتسمت بالعزلة، وحالت دون إمكانية اندماج الأتراك بالأوساط المحلية، رغم وجود تقارب واحتكاك بين الطوائف العثمانية التركية الحاكمة، وبين أوساط الأهالي والمدنيين منذ مطلع القرن التاسع عشر ميلادي، إلا أن السلطات الحاكمة تعمل دائما على افتعال الفتن بين العشائر حتى لا تتحد ضدها، والفتنة أشد من القتل.[2]

[1] صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1850م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2009، ص 14.

[2] ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2000، ص 117.

كل ذلك حال دون إمكانية تحقيق الوحدة أو الاندماج، بالرغم من أن الدين واحد، هذا إلى جانب أن الأتراك غالبا ما كانوا ينصرفون نحو الترف والملذات على حساب الأمة، فأثاروا بذلك سخط السكان وعرضوا سلطانهم للزوال.

يضاف إلى ذلك الوضعية المأساوية، حيث أنشأت كذلك طبقة من الدخلاء غالبيتها من الجالية اليهودية، والتي بدأت تكون لها ثروات ضخمة عن طريق ممارسة الربا والسمسرة على حساب أموال الدولة الجزائرية. [1]

بالإضافة إلى الضرائب التي أهلكت السكان والشيء الذي زاد من سخطهم، هو سياسة التهميش والعزلة، كل هذا جعل بسكان الجزائر يثورون ويصبون غضبهم على الحكام. ونتيجة للحالة التي آلت إليها الإيالة، اندلعت ثورات انتقامية متتالية .

فبعد تولي الداي حسين باشا الحكم على ايالة الجزائر وجد البلاد تتخبط في فوضى عارمة، وتواجه مشاكل صعبة سواء داخليا أو خارجيا. [2]

❖ **داخليا:**

عمل الداي حسين عند توليه الحكم على إصدار عفوا عاما عن كل القرارات والأوامر التي كان قد أصدرها سابقا علي خوجة، حينما كان دايا. مما أدى إلى ظهور طبقة اليولداشية، التي لم تعرف النظام ولا يتقيدون بشيء. [3] فغدت تعد المؤامرات وتحيك الدسائس ضد الداي، كما جعلته عرضة للاغتيال حتى اضطر إلى إغلاق أبواب القلعة الداخلية عليه، بعد ذلك عاش ضمن حماية الأفراد، وكان يصدر الأوامر دون أن يخرج إلى الخارج، فسيطرت الفوضى على البلاد واندلعت الثورات في كل مكان.

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 15.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 117.

[3] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 172.

- **بايلك الشرق:**[1]

نجد النمامشة ويتولاها قائد تابع اسميا لبايلك الشرق حيث أن المنطقة كانت مستعصية بالنسبة لعملية جمع أموال الضرائب، بسبب طبيعة حياتهم التي تعتمد على الترحال والانتقال الدائم، كما أن المنطقة اشتهرت بقوة فرسانها وشجاعتهم، وهو ما جعلهم يتهربون من السلطة التركية التي لطالما وقفت عاجزة أمامهم، وفي كثير من الأحيان يضطر الباي إلى قيادة حملات عسكرية ضدهم، [2]لكنهم عندما علموا بمقدمه عمل فرسان النمامشة بمد الحبال وتطويق منطقتهم، وهو ما حد من وصول الحملة إلى خيامهم.

كانت هذه أهم القيادات في المنطقة الشرقية، واعتبرتها السلطة التركية مصدرهم لتوفير دخل الخزينة، كما أن إحكام قبضتها الإدارية والعسكرية في الأرياف، كان من شأنه أن يدعم سياسة جباية الضرائب، وتوفير الأموال للبلاد.

وبالرغم من صعوبة فرض السلطة الكاملة نتيجة لظروف وعوامل ساعدت سكان الناحية، كان في كثير من الأحيان يتطلب الأمر استعمال القوة العسكرية، ضد القبائل الثائرة والتي تحدث المشاكل، نتيجة سخطهم على الحالة التي يعيشونها وكذا الضرائب التي أهلكتهم، واستمر الوضع على ما هو عليه إلى حين انقطاع الصلة نهائيا، بعد أن وضع الاحتلال الفرنسي حدا لهذه المشاكل.

وكان من أهم ثورات نمامشة، أنه كانت في سنة 1822م في عهد الباي إبراهيم بن علي، حيث تمردت قبائل النمامشة ورفضوا دفع الضرائب، فخرج ضدهم جيش غفيرا أخذ لهم 40 ألف رأس من الغنم. [3]

---

[1] بايلك الشرق: هو أكبر بايلكات الإيالة الجزائرية مساحة وسكانا، عاصمته قسنطينة، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 117.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 15.

في حين كانت الأوراس والتي يتولاها شيخ برتبة قائد لإدارة بايلك قسنطينة، ويمارس صلاحيته الإدارية [1] بالإضافة إلى الفرسان المعروفين بالمزارقية من قبائل متعددة، منها قبائل أولاد فاضل، أولاد سعيد وتضم القيادة في الأوراس إحدى عشر قبيلة رئيسية، كان آخر شيخ خلفه هو الشيخ سيدي العربي بن بوضياف الذي استولى الفرنسيين على إقليم الأوراس في عهده سنة 1842م. [2]

وبالتالي ثار كل من النمامشة والأوراس وواد سوف على باي قسنطينة. وظل أمير السنجق أحمد بك يحاربهم ويحاول قمعهم وتهدئة الأوضاع، وقد دامت هذه الحالة لمدة ثلاث سنوات، حتى تمكن من إخماد ثورتهم وإخضاعهم غير أن سكوتهم وهدوؤهم لم يستمر طويلا. [3]

حيث في أواخر1239هـ/1820م معادوا للثورة من جديد، ولكن الباي أحمد بك لم يتمكن من إخماد الثورة وفشلت كل محاولاته، مما اضطر الداي حسين إلى عزله وعين مكانه محمد بك [4]وحالما وصل هذا الأخير قام بسجن الأمير السابق، وبعد ذلك أعد جيشا وتحرك إلى منطقة الزاب، إلا أنه فشل بمهمته الموكل بها.

وهذا راجع إلى نقص وضعف جيشه وجهله بالقيادة، وكذا نقص الخبرة وتصرفاته الوحشية والهمجية وعدم معرفته ودرايته بكيفية تنظيم الجيش وتسييره خاصة في ظل إمكانية وجود ظروف صعبة طبيعية وجغرافية قد تكون غير مواتية وملائمة لشن الهجوم على القبائل الثائرة.

[1] صالح فركوس ،المرجع السابق، ص 16.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 118.

[3] المرجع نفسه، ص 118.

[4] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ص 265.

هذه الظروف كلها جعلت من الداي يفقد الثقة في محمد بك وإمكانياته في تسيير الوضع [1] وبالتالي أدى إلى عزل هذا الأخير، وعين مكانه إبراهيم بك، وحينما فشل هو الآخر قام الداي مرة أخرى بعزله، وعين مكانه أحمد بك بعدما أخرجه وأطلق سراحه ثانية، وحالما تسلم أحمد بك القيادة ألقى القبض هو الآخر على إبراهيم بك، وقام بقتله.

وفي سنة 1822م تولى القيادة كريتي إبراهيم بك، والذي كان من أصحاب وأرباب الخبرة والدراية والإدارة. [2]

وكانت سنة 1240 هـ/ 1824م التي استمع فيها الداي حسين لدسائس المحتالين [3]فعزل الكريتي إبراهيم بك وعين مكانه محمد منازلي، وكان هذا الأخير رجلا منافقا، سيء الطباع عديم الأخلاق، وقد استمر في إمارة قسنطينة حتى سنة 1826م، حتى أفرغ خلالها خزينة السنجق من الأموال وحتى أنه أوقع السنجق بعجز مالي كبير، وبقيت الانكشارية بدون رواتب، فعزله الداي ووضعه بالسجن وعين مكانه أحد الأمراء. [4]

فأدت سياسة الداي الفاشلة إلى زيادة أعمال الشغب والعصيان في السنجق وكثر عدد المتمردين، حيث شهدت بسكرة ونواحيها معارك طاحنة ومتعددة بين أنصار كل من عائلتي بوعكاز وابن قانة، ولم تنته إلا عندما جاء الحاج أحمد باي سنة 1826 م الذي قام بمؤامرة ضد أولاد زكري الذين كانوا يشكلون قوة، وتمكن من قتلهم عن آخرهم، في قرية بني زياد وبذلك أحدث نوعا من الهدوء، ولكنه هدوء ممزوج بحقد دفين سيستمر إلى سنة 1830. [5]

---

[1] محمد صالح العنتري، تاريخ قسنطينة، ترجمة، يحي بوعزيز، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 115.

[2] إبراهيم كريتي: هو تركي الأصل، تولى بايا على منطقة قسنطينة حوالي عامين ونصف ثم عزل، أنظر: بن نعيمة عبد المجيد وآخرون،موسوعة اعلام الجزائر 1830-1954م، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، الجزائر، ص15.

[3] محمد صالح العنتري، المصدر نفسه، ص 114.

[4] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص 265.

[5] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 620.

- **بايلك التيطري:** [1]

في حين نجد في الجهات الوسطى قد توسعت حركات العصيان التي كانت تقوم بها قبائل فليسة، بجبال جرجرة وحوض الصومام وأصبحت تهدد سهل متيجة المتاخم لمدينة الجزائر، كما تماثلها في العنف انتفاضات قبائل الأطلس البليدي وبني حماد 1824م.

أما سنة 1820م فقد شن بنو عباس على بني كانون هجوما مفاجئا، وحرقوا لهم حوالي اثنتي عشرة قرية، فكلف يحي آغا لتأديبهم على رأس جيش مؤلف من ألف انكشاري و 800 جندي محلي، وحالما بلغ مناطقهم شن عليهم هجوما صاعقا وحرق لهم حوالي 30 قرية، وشدد في ضربهم حتى ألزمهم بالطاعة والخضوع، ولكن العمليات التأديبية التي شنت ضد قبيلة بني عباس لم تقض على العصاة، فما زال بعض الأشقياء منهم في وادي الساحل، وفي 28 من تشرين الأول 1824 م قتل المتمردون القائد التركي. وفي السنة التالية توجه إليهم يحي آغا وبدأ بملاحقتهم، ثم توجه إلى قلعة بني العباس فهدم وحرق جميع قراهم والمناطق التابعة لهم وعلى الرغم من الدرس القاسي الذي تعرض له بني العباس إلا أن عملياتهم استمرت ولكن بشكل حرب عصابات[2].

كما شهدت سنة 1823م ثوران سكان منطقة بجاية، واحتل بنو عباس ممر بيبان ولم يتمكن أفراد قبيلة بني كانون من إخراج بني العباس من المنطقة إلا بصعوبة بالغة.

وكانت سنة 1826م التي ظهر فيها التمرد من جديد، مما اضطر يحي آغا إلى إخماده بنفس الطريقة السابقة. [3]

---

[1] بايلك التيطري: هو أحد بايلكات ايالة الجزائر عاصمته مدينة المدية، أسس في 1546م، ويعتبر أصغر البايلكات وأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية، أنظر: صالح العنتري، المصدر السابق، ص 113.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 620.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 118.

- **بايلك الغرب:** [1]

ففي بايلك الغرب عمد باي وهران إلى إعدام من وقع تحت يده من رجال الزاوية الذين كانوا يدعون للثورة ويبشرون بقرب زوال الحكم التركي، وأوشك محي الدين والد الأمير عبد القادر أن يقتل هو أيضا في هذه الحوادث، ولولا تدخل امرأة باي وهران، مما جعل الباي يكتفي بسجنه، وحاول الباي حسين القضاء على الثورة التيجانية فلم يستطع، وولد هذا الفشل ثورة عارمة في جنوب وهران. [2]

كما بدأ الذين ينتمون إلى سنجق الغرب يحيكون ويدبرون المؤامرات والدسائس بشكل سري ويحرضون الأهالي باستمرار وانتشر المرابطون في كافة الأطراف وأعلنوا صراحة العداء للأتراك، وقالوا أمام الجميع بأنهم سيقضون على الأتراك عما قريب، وبسبب تشجيع المرابطين وتحريضهم بدأت دائرة التمرد تتسع وتزداد، وحيال ذلك أقام أمير السنجق حسن بك بملاحقة المرابطين، مما فر قسم منهم إلى فاس، أما من ألقى القبض عليهم فقد أحضروا إلى وهران وتم قتلهم أمام أعين الناس. [3]

كما ظهرت في هذه الفترة أطراف معادية للحكم التركي، بحيث تحول أغلب شيوخ الطريقة القادرية من موقف الحيطة والحذر من سلطة باي وهران، ومع ازدياد ضغط موظفي البايلك على الريف الوهراني، أدى إلى موقف التحدي والعداء في نهاية الأمر، تحت راية شيخ الطريقة التيجانية و بتشجيع من قبيلة هاشم التي وعدته بالوقوف إلى جانبه في مهاجمته لمعسكر.[4] لكن انتصار قوات الباي حسن بك على التيجانية في معركة عواجة

---

[1] بايلك الغرب: هو أيضا أحد بايلكات الإيالة ويقع في الغرب الجزائري، وقد نقلت عاصمته على أربع مدن وآخرها هي مدينة وهران، أنظر: صالح العنتري، المصدر السابق، ص 36.

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830م، العدد 16، 2013، ص 422.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 621.

[4] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص 267.

والتي قتل فيها شيخ التيجانية وأتباعه، وقد أدى هذا إلى تعرض أتباع القادرية لغضب باي وهران، الذي فرض عليهم ضريبة ثقيلة قدرت بـ 50.000 ريال بوجو وسعى إلى معاقبة شيوخهم وهذا ما جعل سيدي علي بن أبي طالب عم الأمير عبد القادر القيام بالتستر والتخفي [1]، في الوقت الذي التزم فيه أخوة الشيخ محي الدين شيخ الطريقة القادرية، زاويته بالقطينة قبل أن يلقى القبض عليه مع ابنه عبد القادر عندما كان في طريقهما إلى الحج، ولم يتخلص من العقاب إلا بتدخل أعيان المخزن لصالحهم. [2]

❖ **خارجيا:**

لم تكن الأحداث الداخلية لوحدها التي واجهها الداي حسين خلال فترة حكمه بل كانت إلى جانبها أيضا وضعية خارجية صعبة لا تقل خطورة عن الأولى مما أدى إلى زعزعت كيان الإيالة من خلال المؤامرات التي حاكتها الدول الأوروبية ضد الجزائر، وباقي البلدان العربية [3] من أجل تحقيق مصالحها فعقدت الدول الأوروبية المتحالفة اجتماع ثاني بعد مؤتمر فيينا 1816م والذي باء بالفشل ولم ينجح، وعرف هذا باسم مؤتمر إكس لا شابيل في 30 سبتمبر 1818م الذي قرر فيه بمطالبة كل من الجزائر وتونس والمغرب وطرابلس بإلغاء النشاط البحري المتمثل في القرصنة [4]، واعتبروا أن أي مساس بالبواخر التجارية لأحدى هذه الدول المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع بالإضافة إلى ذلك منع تجارة الأسرى، وأمضت كل من بريطانيا والنمسا وفرنسا وروسيا وبروسيا بروتوكولا يوم 20 نوفمبر ينص على تكليف فرنسا وبريطانيا بإبلاغ النيابات المغربية قرار المؤتمر، [5]وتوجه إلى الجزائر يوم 5 سبتمبر 1819، أسطول بحري إنجليزي فرنسي بقيادة الأمير الان هما فرومانتيل وجوريان

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 622.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 118.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 15.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500- 1830م،عالم المعرفة،الجزائر،2009،ص 125.

[5] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500- م1830)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010،ص 359.

دولا قرافيير فاجتمعا هذين الأخيرين مع الداي حسين وبلغاه قرارات المؤتمر [1] غير أن الداي رفض رفضا باتا أن تسمح للأساطيل الأوروبية بتفتيش المراكب الجزائرية، ما عدا التي تتبع للبلدان الصديقة التي لها علاقة حسنة معها، وأن دولته حرة في آن تحارب وتسالم من تشاء، وأنه سيتولى تفتيش جميع السفن التجارية. [2]

ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد فقط بل أمر بتكثيف النشاط الحربي [3].

كما أنذر جميع القناصل الأوروبية المعتمدين بالجزائر بأنه في حالة ما إذا رفضوا دفع الإتاوات المفروضة عليهم يعتبرون أعداء للدولة. [4]

وعليه فقد أخفقت البعثة الإنجليزية الفرنسية إلى الجزائر في مهمتها مما زاد من حقد وكراهية الدول الأوروبية للجزائر، خاصة بعدما أكد حقه في حرية التصرف. [5]

ومن هنا تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية التي باتت تتدخل في شؤون الداخلية للإيالة، عن طريق قنصلياتها [6]وذلك من خلال جلب الأسلحة وبيعها إلى القبائل الثائرة، وذلك من أجل إثارة القلائل والفوضى في البلاد، وأن هذا المؤتمر لم يؤدي إلى تدني النشاط البحري التجاري فحسب بل أدى في النهاية إلى احتلال الجزائر، من خلال إضعاف القدرات الحربية للإيالة. [7]

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 125.

[2] محمود السيد، تاريخ الشعوب الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 168.

[3] المرجع نفسه، ص 168.

[4] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 18.

[5] شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات (الجزائر– المغرب الأقصى– موريطانيا– السودان)، دارالمعارف،القاهرة،ص 48.

[6] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 622.

[7] جمال قنان، المرجع السابق، ص 360.

ثانيا- الجانب الإداري:

عرف الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية، خلال الفترة العثمانية تطورا ملحوظا. إلا أنه وصل إلى أوج تطوره في بدايات القرن 19، خاصة على عهد آخر دايات الجزائر [1] حيث شهد النظام السياسي استقرار نوعا ما من حيث المؤسسات السياسية وكذا موظفي الإدارة.

إذ كانت البلاد تسير بواسطة الأجهزة الإدارية، والتي كان يحرص الموظفون على إدارة أعمال الإيالة.

بحيث ينقسم هرم السلطة الإدارية للإيالة الجزائرية إلى طبقتين إذ تضم الطبقة الأولى الداي وكبار الموظفين الذين يعتمد عليهم الداي في تنفيذ سياسة ومصالح البلاد، وهم على الترتيب الآتي:

الداي: وهو الذي بيده السلطة التنفيذية، وكان يساعده في تأدية مهامه وإصدار أوامره، ديوان خاص أو هيئة سياسية تتكون من موظفين ساميين، بينما كان يسهر ويعمل على تنفيذ أوامر الداي، مجموعة كبيرة من الموظفين والضباط والمتقاعدين، الذين كانوا بدورهم يشكلون الديوان الكبير الذي يجتمع أعضاؤه في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية، وكان الداي يتم اختياره في الفترة الأخيرة من بين كبار الموظفين، وتكمن مهامه في إقرار الأمن والمحافظة على النظام، وكان الداي هو الذي يقوم بتعيين الوزراء [2]وهم كالآتي:

الخزناجي: وهو المختص بالإشراف على الخزينة، وإيداع مصادر دخل الدولة بشكل نقود ومقتنيات ثمينة، يساعده كاتب الدولة وأمين السكة، فضلا عن أجير من اليهود، أحدهما يدعى العيار للتحقق من النقود المشكوك بها، والثاني الوزّان لوزن أنواع النقود التي يتسلمها.

[1] مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص 419.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 66.

بيت المالجي: وهو المشرف على مصلحة الأملاك أو صيانة المقابر والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها واستبعادهم أو فقدانهم ،[1] أو في حالة عدم وجود ورثة شرعيين لهم، يعاونه في تلك المهنة قاض يعرف باسم الوكيل، وكاتبان يعرفان باسم العدول.

خوجة الخيل: وهو الموظف الذي يدير أملاك البايلك، ويشرف أيضا على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي كضرائب عينية تفرض عليهم، كذلك يقوم بالإشراف على تجنيد الفرسان المتعاونين مع السلطة المركزية.

وكيل الخرج: هو وزير البحرية [2] المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية وعن كل ماله علاقة بالبواخر والتسليح والذخيرة والتحصينات، ومواجهة الخصوم في عرض البحر الأبيض المتوسط.

الباشا كاتب: وهو الأمين العام للحكومة [3]حيث يتولى تسجيل وصياغة جميع القرارات التي يتخذها الديوان في اجتماعاته اليومية، تحت إشراف الداي.

آغا العرب: هو قائد فرقة الانكشارية، وفرسان المخزن الصبائحية المعسكرين خارج مدينة الجزائر، وهومن يقوم بمراقبة دار السلطان وملحقاته، وكذلك السهول المعروفة بوفرة إنتاجها الزراعي والحيواني الذي تعتمد عليه الجزائر. [4]

---

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م- 1962م)، دار العلوم، عنابة، 2002، ص 122.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق، محمد بن عبد الكريم، ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1981، ص36.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 122.

[4] سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة، أبو العيد دودو، مج1، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009، ص 187.

أما الطبقة الثانية، فقد شملت المساعدين وهو الموظفون الذين يقومون بأعمال محددة تدل على حسن التنظيم السياسي الموجود في الدولة، ومن هؤلاء نذكر:

الكاتب الأول أو المكتابجي: يكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة وبه تثبت القوانين العسكرية، وأسماء ورتب وأجور فرق الانكشارية من أوجاق ومحلة وهي فرق من الجيش التي تتوجه إلى البايلك الثلاث سواء لجباية الضرائب أو لمعاقبة القبائل الثائرة [1].

الكاتب الثاني أو الدفتر دار: يكلف بتسجيل مصادر دفتر دخل البلاد من الضرائب، وله حق مراقبة مخازن الدولة.

الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير: وهو يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر وأمور الديوانة (الجمارك).

الكاتب الرابع أو القرمنجي: والذي يحافظ على السجلات المتعلقة بمصالح البايلك، والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد، رئيس التشريعات أو البروتوكول ويتمثل دوره في تسهيل عمليات الاتصال بين الداي والشخصيات التي يستقبلها. وفي العادة يتميز رئيس التشريفات بمعرفته اللغات الأجنبية بالإضافة إلى العربية والتركية. [2]

الكاخيا: وهو المكلف بحراسة خزينة الدولة، والاحتفاظ بمفاتيحها.

الخزندار: وهو المكلف بحراسة خزن المال والاحتفاظ به إلى أن يتلقى الأمر بإنفاقه.

الحكيم باشي: والذي هو رئيس أطباء قصر الداي.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 67.

[2] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 187.

الشاوش: وهو الحاجب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج إلى ومن قصر الداي. [1]

أما الباي فهو المسئول الأول عن السلطة السياسية لإقليم معين، وهو بمثابة الوالي ويقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي. لأن الجزائر كانت مقسمة إلى ثلاثة أقاليم هي بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التيطري.وبالنسبة لكبار الموظفين في كل ولاية، فقد كان الباي يستعين بهم في إدارته وهم على النحو التالي:

الخليفة: الذي يعتبر نائبا للباي وهو الذي يحمل الضرائب السنوية إلى الداي ويمثله في بعض المناسبات.

قائد الدار: المسئول عن حراسة المدينة والعناية بها ودفع رواتب الجند.

آغا الدايرة أو الدوائر: وهو قائد الفرسان من العرب التابعين للدولة.

الباشا كاتب: والذي يعتبر مسئولا عن كتابة رسائل الباي، ويمسك دفاتره المالية.

الباش سيار: هو مدير البريد واليسار حامل الرسائل من الباي إلى الداي، وقد كان لوحدات البايلك مسئول يحمل اسم القايد، وهو الممثل الرسمي فيمنطقته. [2]حيث يتكلف بجمع الضرائب والمحافظة على الأمن العام، ويتفرع عن كل وطن مجموعة من الدواوير فيرأسه كل واحد يكون في أغلب الأحيان من أبناء الدوار ويحمل اسم الشيخ. ومن بين الموظفين الصغار أيضا نجد مجموعة الخوجات الذين كثر عددهم وتنوعت مهامهم ومنهم:

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 122.

[2] المرجع نفسه، ص 122.

خوجة القصر أو خوجة الباب الذي كان يحصل على الهدايا ويتوسط في إسناد المناصب وقضاء الحاجات، وكذلك خوجة الديوانة أو خوجة مخزن الزرع، خوجة الجلد، خوجة الملح، خوجة الوزن... [1]

[1] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 187.

المبحث الثاني: الوضع العسكري

لعبت المؤسسة العسكرية للإيالة الجزائرية في بدايات القرن التاسع عشر خاصة في عهد آخر الدايات دورا هاما، سواء كانت بأقسامها البرية والبحرية، والتي كانت تعد من أبرز الأركان الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار، واستمرارية قوتها وهيمنتها في فرض سلطتها في الساحة الدولية، فحرص الداي على ضبط وتنظيم الجيش، ومحاولة تطويره، واستحداث أجهزته وأتاواته.

فاحتل الجيش مكانة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر العثمانية والذي كان فيه الجيش بنوعيه الجيش النظامي البري، والجيش الاحتياطي (غير النظامي)، الجيش البحري (البحرية).

اولا –الجيش النظامي البري: وينقسم هذا الجيش بدوره إلى:

أ) **الانكشارية:** [1]ومثلت القوة الضاربة في الإيالة والتي كانت أكثر الفرق عددا في الجنود وأقواها نفوذا وأشرها بأسا، [2] وكان معظم إنكشارية الجزائر ينتمون إلى أصول مسلمة، وكان أغلبهم من فقراء الأناضول والشباب المغامرين من أجل الثورة، وبعض المتطوعين للجهاد [3] وكانوا يخضعون لنضام صارم كما يتلقون تدريبا قاسي ثم يتحولون للخدمة في المعسكرات وكان عددهم في الجزائر في عهد الداي حسين حوالي 15000 فردا، وكانت الوحدة العسكرية 400 وحدة، وكل وحدة منها 21 إلى 30 فردا.

---

[1] الانكشارية: جمع كلمة انكشاري وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين "يعني" تعني جديد "جيري" معناها النظام ومنه يني جري أي النظام الجديد أحدثه السلطان أورخان (1326– 1362م)،أنظر: جميلة معاشي،الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة،2007، ص 35.

[2] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي 1798، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص 45.

[3] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 13.

أما فيما يخص تنظيم وتسيير جيش الانكشارية، فقد كان يحكمها ضابط أعلى يسمى أغا، وكان جنود الانكشارية يسكنون الثكنات والمسماة بقشلات، وكانت كل ثكنة تحت حكم[1]ضابط وضمت كل ثكنة العديد من الحجرات، وكل حجرة برقم، وفيها عدد [2] من اليولداش[3] وكان من مهام هؤلاء القيام بنوبة أو حامية لحراسة المدن ونواحيها، كما كانت الحاميات موزعة على عدة مراسي وبايلكات منها: حامية الذيبان، سور الغزلان، القل، قسنطينة، عنابة، تبسة، معسكر، وهران، مستغانم، الحمرة (برج البويرة) وغيرها. [4]

وكان من أهم الأسلحة التي كان يأخذها الجندي الانكشاري هي الأسلحة البيضاء (كسيوف، الخناجر، السكاكين الطويلة)، وأسلحة نارية خفيفة، والتي يجلبونها معهم بعد عملية التجنيد في الأقاليم العثمانية، ومن أسلحتهم أيضا مسدس أو مسدسين كبيرين في حزامه وخنجر على صدره وبندقية طويلة على كتفه. [5]

ب) **الطوباجية:** وهو اسم لعسكر المدافع، وهم فرقة مكونة من أولاد العجم فهم المشاة المسلحين ضمن الأوجاق، حيث كان يؤتى بهم من الأراضي التي فتحت نظرا لعلمهم وخبرتهم بشؤون المدافع، هذا لأن المسحيين كانوا يستعملون المدافع في حملاتهم، إلا أن القذائف التي كانوا يستعملونها لم تكن بقوة المدافع العثمانية التي كانت تصنعها، إضافة إلى مشاركة بعض الأتراك والكراغلة، الذين تشكلت منهم هذه الفرقة بحكم تواجدها في الجزائر.

---

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1817- 1871)، ترجمة ، جمال الفاطمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

[3] كان اليولداش لا يخضعون إلى القانون، والداي وحده هو الذي يحق له محاكمتهم، أنظر: مذكرات أحمد شريف الزهار،المصدر السابق، ص18.

[4] منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير، الواقع)، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 37.

[5] وليام شالز، مذكرات وليام شالز قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824)، ترجمة، إسماعيل العربي، شركة الوطنية، الجزائر، ص 53.

ج) السبايهية (الصبايحية):

كانت هذه الفرقة تسمى أيضا بالفرسان أو الخيالة، وكان يشرف على هؤلاء الفرسان ضابط [1]يسمى "أغا الصبايحية" وهو من أكبر الشخصيات في الديوان، وكان وجود هذه الفرقة مقتصرا على مراكز البيلكات في الجزائر: قسنطينة، وهران، والتيطري وكان وجودها قليلا بالإيالة مقارنة بالفرق الأخرى أما بالنسبة للإحصائيات العامة، فإننا لم نحصل على أرقام ثابتة لكل فرقة من فرق الجيش النظامي إلا أنه لم يكن عدد المجندين الذين التقوا بالإيالة في الفترات الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر ثابتا.

ففي العشرية الأولى من القرن التاسع عشر بلغ عدد الجيش حوالي 2264 جند[2]، وليرتفع عنه في العشرية الثانية ليصل إلى حوالي 4115 جندي، ثم نراه تراجع بشكل ملحوظ في العشرية الثالثة ليقدر بـ 2124 جندي[3].

ثانيا-الجيش الغير نظامي (الجيش الإحتياطي):

أ) **الكراغلة:** وهم ينشئون عن طريق تزاوج بعض عناصر الجيش الانكشاري من نساء جزائريات وينجبوا منهن أطفالا، وهم الكراغلة أبناء الانكشارية، وقد كانت مرتبتهم أقل من مراتب أبنائهم الأتراك، وذلك أن انتمائهم لم يصل إلى حد المشاركة الفعالة في الجيش أو الإدارة أو مسئولين في السلطة، وتتجسد علاقاتهم مع الداي في أنه استعان به كمدنيين في الجيش على أنهم أعداد إضافية بعد تأخر وصول مجندين جدد من الأناضول. وهو ما تشير إليه بعض الدراسات استنادا إلى السجلات الإدارية لمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية أنه جند منهم بين سنتي 1229- 1225 هـ/ 1819- 1824م ثلاث مائة وستة أشخاص وذلك

[1] أسماء فطحيزة التجاني، غميمة مريم، طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1792-1830م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة الوادي، 2012- 2013، ص ص40 41.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

[3] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 134.

في المدن الثلاث الجزائر، قسنطينة والتيطري. كما استعان بهم [1]الباي أحمد[2] في المرحلة الأخيرة في بايلك الغرب وذلك في عام 1826م.

كما قد وجدنا تضارب للإحصائيات حول أعداد الكراغلة في الجزائر، فتم إحصاء الكراغلة عشية الاحتلال الفرنسي بـ 15000 [3] في حين يقدرهم شالز في سنة 1825م ب 20000. [4]

ب) **قبائل المخزن:** وكانت تمثل الجيش الاحتياطي للإيالة العثمانية، وقد أسست بناء على النظرية العثمانية التي اعتبرت الخدمة العسكرية من أهم واجبات المسلم [5]. فالبرغم من وجود جيش منظم ضمن الإيالة إلا أنها تحتاج لقوة احتياطية وكانت هذه القوة متشكلة من السكان الأصليين ويسمون "بمعسكر الزواوة" من بلاد القبائل الكبرى [6]. وبهذا منحت لهذه القبائل مقابل المشاركة والانخراط في الجيش عديد الامتيازات منها إعفائهم من الضرائب (اللزمة) عن غيرهم من السكان، وقد كان على الفارس المخازني إذا ما تم استدعائه لواجب الخدمة العسكرية أن يلبي نداء الخدمة. [7]

ويضاف إلى ذلك من امتيازات قبائل المخزن منحهم قطاعيات زراعية لمشاركتهم في الحملات العسكرية هذا بغض النظر عما يحصلون عليه من غنائم والأسلاب، وأبرز مثال على ذلك ما منحه الحاج أحمد (1826- 1837م) آخر بايات قسنطينة لفرسان المخزن

[1] اسماء فطحيزة التجاني، غميمة مريم ، المرجع السابق، ص 43.

[2] الباي أحمد: أصبح باي قسنطينة في سنة 1241 هـ، اشتهر بالعدل والسداد، على أحكام الشريعة والرشاد، وشرع في تنظيم الأمور والقضاء على الفوضى، وكان على درجة من الدهاء العسكري والسياسي، أنظر: محمد الصالح العنتري، المصدر السابق، ص 116.

[3] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 84.

[4] وليام شالز، المصدر السابق، ص 46.

[5] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 85.

[6] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 205.

[7] منور مروش، المرجع السابق، ص 39.

عندما أغار على قبيلة عبد النور وأحلافها حيث أعطى 30 ريالا لكل فارس يقطع رأس من الأعداء، ومنحهم 10 ريالات لكل من يحصل على بندقية العدو، مع احتفاظهم بكل ما يتم الاستيلاء عليه من الألبسة والأمتعة.

وبفضل الخدمة العسكرية التي كانت تقدمها قبائل المخزن تمكن الداي حسين من الحفاظ على الأمن الداخلي وإخماد حركات العصيان التي شهدتها بعض المقاطعات فمثلا: خطة أحمد المملوك باي قسنطينة في سنة 1818 م أدت إلى القضاء على أمراء بني جلاب بناحية توقرت. [1]

وبهذا فإن الداي حسين لم يهمل الجيش على نوعيه النظامي والغير نظامي فاعتنى بقوة الأوجاق وحاول استماتة عناصرها والحد من تذمرها، فلم يلتجئ إلى استعمال القوة [2] وهو يذكره جون وولف في كتابه الجزائر وأوروبا فبعدما تولى الداي حسين مقاليد السلطة أول ما قام به هو إصدار عفوا عن المتهمين من الانكشارية وإلغاء جميع قرارات التي صدرت في عهد علي خوجة. [3]

كما استعمل الداي حسين الجيش وسيلة لحفظ الأمن وقمع التمردات والثورات، ووظفهم في جمع ضرائب الحكومة.[4]

كما لم يهمل الداي حسين الاهتمام بالمباني العسكرية، فقد طلب من يحي آغا بإعادة بناء برج سيدي فرج (1818- 1830م) والذي وضع فيه اثني عشر مدفعا ووضف حامية عسكرية وأنشأ الداي سنة (1823- 1824م) برج موسى الذبيان الجديد وكون فيه حامية تتألف من خمسة عشر مدفعا، وكانت هذه الحامية تستبدل في ربيع من كل سنة.

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 91.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 618.

[3] جون وولف، المصدر السابق، ص 8.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 8.

أما برج الحراش والذي يطلق عليه عديد التسميات نذكر منها برج الأغا، وبرج القنطرة فقد أعيد بناءه في سنة 1824م، وكان مقر استراحة بايات الشرق قبل دخولهم الجزائر. [1]

ثالثا–الجيش البحري الجزائري:

ولقد كان رأس إدارة البحرية الجزائرية وكيل الخرج يعينه الداي من الرياس الأكفاء أعطيت له صلاحيات واسعة، فكان برأس ديوان الرياس، النظر في كل القضايا التي لها علاقة بالنشاط البحري كما أنه يقوم بدور وزير العلاقات الخارجية، ويأتي بعده عدد من الضباط من أبرزهم "القبودان" وهو القائد العام للأسطول عند خروجه إلى عرض البحر يليه "ليمان رئيسي" أي قائد الميناء ومن مهامه أيضا الاهتمام بالأخبار الدولية واستلام الرسائل التي يحملونها للداي.

ومن أبرز الموظفين الآخرين "واردیان باشي" الذي يتولى مثل نظيره الإشراف على تنظيم الأعمال، ويعين لكل رئيس سفينة العدد الذي هو في حاجة إليه منهم للعمل على متن السفينة، وطاقم السفينة عندما يقرر أحد الرياس الخروج إلى البحر، وذلك بعد أن أخذ إذن من الداي يقوم بتشكيل طاقمه المتكون من عدد كبير من البحارين منهم طاقم القيادة المكلف بضمان السير الحسن لسفينته وسلامتها وهذا الفريق يتكون من: [2]

- القبطان رايس: يعتبر القائد الوحيد على متن السفينة ويخضع له جميع الركاب.
- الباش رايس: وهو نائب ثاني لقائد السفينة.[3]
- رايس العسة: وهو مفتش المركب والمشرف على صيانته والعناية به.[4]

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 163.

[2] أسماء فطحيزة التجاني، غميمة مريم ,المرجع السابق، ص 55.

[3] جون وولف، المصدر السابق، ص196.

[4] علي خلاصي،الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة، الجزائر،2007، ص181.

- باش دومانجي: وهو ضابط الأشرعة في المراكب.

ويتكون الفريق 2 من:

- رايس الغنائم.

- باش طوباجي: ضابط المدفعية.

- الخوجة: وهو كاتب السفينة ويعمل كمحاسب وموثق، ومكلف بفك رموز الإشارات البحرية.

- باش الخراج والامام.

أما المجموعة الثانية: التي تحمل اسم سوطا رايس تأخذ موقعها في مؤخر السفينة، وكان ينظم الى هذا الطاقم عدد من الانكشاريين تحت قيادة الآغا[1].

وقد كان للبحرية الجزائرية مركز ممتاز، بحيث كان نصيب البحارة من الغنائم مغريا، وهو ما يدفع الكثير الانخراط في صفوف البحرية، الأمر الذي جعل الأسرى المسحيين الذين دخلوا تحت راية الإسلام ينخرطون بأعداد كبيرة في سلك البحرية، وأطلق عليهم بالعلوج.

ونظرا لنشاط البحرية الكبير فقد كان جزء كبير من موارد الخزينة الجزائرية من حصتها يكون من أرباح القرصنة خاصة[2].

وقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية بسبب تراجع مداخلها من النشاط البحري إلى جانب سيطرة اليهود على اقتصاد الجزائر، حيث كان لهم دورا كبيرا في إضعاف الإيالة اقتصاديا سياسيا، وذلك لابتكارهم لمعظم الأنشطة في فترة قصيرة لامتلاكهم النفوذ، ليؤدي إلى

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص141.

[2] شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا تونس الجزائر المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر،1977، ص105.

انخفاض نشاط البحرية خاصة في مجال صناعة السفن بعدما أصبحت تجارة الخشب محتكرة من طرف اليهود، الذين أصبحوا يشترون الأخشاب من الأهالي بأسعار رخيصة، ما أدى بالضرورة لتكدس الأخشاب وعدم إرسالها لوراشات صناعة السفن .

ولقد كان من الصعب تحديد حجم الأسطول للإيالة الجزائرية في آخر العهد العثماني، وذلك في غياب إحصائيات دقيقة تسمح لنا بتحديد عدد قطعه. [1] وقد كان تعداد الأسطول في القرن الثامن عشر يميل إلى الانخفاض ولكنه في بداية القرن التاسع عشر ارتفع عدده.[2]

ففي سنة 1820م وصل تعداد الأسطول إلى 14 سفينة، إلا أن هذا التعداد انخفض في سنتي 1823م و 1824م بسبب تعرض الإيالة الجزائرية إلى الحملة البريطانية البحرية، فوصل عدد السفن في عام 1823م إلى 4 سفن فقط، ثم يعود للارتفاع في عام 1825م، وذلك بسبب ما قدمه المترجم "بيانش" في تقريره عن قوة البحرية قائلا "...يوجد بميناء الجزائر 15 سفينة مختلفة الأشكال والأنواع وأعطى عدة أسماء للمراكب مثل مفتاح الجهاد ذو 63 مدفعا"[3].

[1] حكيمة حدون، خديجة بن رنجة ، مساهمة البحرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا 1821- 1829م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي، الجزائر، 2016، ص 76.

[2] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 177.

[3] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 176.

كما أدخل على البحرية الجزائرية سفن جديدة بعد التحسينات التي أدخلها الأوروبيين في بناء السفن وقائمة السفن التي تشكل الأسطول في 1824م هي:

بارجة: مفتاح الجباية 62 مدفعا؛ ابن الحواس 50 مدفعا؛ نفر اسكندر 36 مدفعا

حراقة (طراد): مظهر اسطفسي 36 مدفعا؛ فاسية 46 مدفعا[1]

[1] وليام شالز، المصدر السابق، ص70.

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي

عرفت الحياة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة العثمانية تطورا ملحوظا، انعكس على مختلف نواحي الحياة سواء كان للبلاد أو العباد، إلا أن هذا الانتعاش الاقتصادي لم يدم طويلا، حيث تراجع خلال الفترة الأخيرة التي سبقت الاحتلال الفرنسي(عهد الداي حسين).

وقد كانت هناك عدة ظروف مؤثرة أضعفت النشاط الاقتصادي الذي تحكمت فيه عوامل داخلية وخارجية، والتي تمثلت في الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات التي أتلفت المحاصيل الزراعية، كذلك الجراد الذي اكتسح المنطقة، هذا كله أدى إلى تقلص في عدد السكان، ومن ثم نقص اليد العاملة فتراجع الإنتاج المحلي ومنه حدث الجوع، بالإضافة إلى عمليات العصيان والتمرد الذي أحدثته القبائل على بايات الأقاليم بسبب الضرائب والجبايات التي أهلكتهم فمثلا: ما قام به الحاج أحمد باي (1246- 1253 هـ/ 1826- 1837م) الذي حدد بدوره رسما موحدا للجباية على أراضي الدولة بمقاطعة قسنطينة الغنية وعرف بـ الحكور، وأيضا حاول الأغا يحي قائد العسكر ومتولي مقاطعة الجزائر "دار السلطان" (1233- 1422 هـ/ 1818- 1837م) ضبط أمور الجباية وتحسين مردودها. [1] وسيطرة الانكشارية على خزينة الدولة، فقد كانت خزينة الإيالة تستعمل في نفقات رجال البحرية والجيش والعمال في القطاعات الحكومية، وهو ما ورد عن وليام شالز عند حسابه خرج الإيالة في سنة1822م.

النفقات السنوية على العمال والفنانين وعمالا المينـاء 24000 دولار

النفقات السنوية لشراء الخشب والحبال ولوازم البحرية 60000 دولار

[1] ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب)، من ق 10 إلى 14 هـ/ 16 إلى 19م، مقالة، كويت، 2010، ص 141.

النفقات السنوية لمرتبات الضباط والبحارة 75000 دولار

النفقات السنوية لمرتبات العسكريين من جميع الطبقات 700000 دولار

وهو ما أحدث عجزا فادحا في الميزانية السنوية قدر بـ 424.200 دولار [1]

لما كان أصحاب الثروة لا يدفعون الإتاوة المفروضة عليهم، ونظرا لسيطرة الأتراك على النشاط الاقتصادي وإقصاء الجزائريين من الممارسة والامتيازات الواسعة التي منحها داي الجزائر لليهود جعلهم يحتكرون التجارة لصالحهم. [2]

أما الجوانب التي تعكس الحياة الاقتصادية فهي مع تشعبها وتعدد وجودها فإننا يمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي: المحاصيل والسلع، الضرائب بمختلف أنواعها (الغرامة، اللازمة، المعونة، الإتاوة، الزكاة، العشور) الأسواق والجمارك، والمبادلات التجارية الدولية والمؤسسات والأفراد، شؤون البحرية أمانت وودائع وأملاك بيت المال، ومؤسسة الأوقاف، سبل الخيرات الحرف والصناعات، الخزينة والعملة والأسعار، [3]حيث عمد الداي حسين أن لا تكون مصادر الخزينة تأتي من النشاط البحري كالرسوم الجمركية، والغنائم التي كان يحصل عليها الرياس من القرصنة، والفدية التي تدفع لتحرير الأسرى والعبيد، والهدايا التي يقدمها القناصل للداي، وكذا الجزية المفروضة على السفن الأوروبية مقابل ضمن أمنها وسلامتها حتى لا تتعرض لعمليات الهجوم والقرصنة، ورغم تعدد هذه المصادر إلا أن المدخول المالي للإيالة عرف اضمحلال، الأمر الذي ادى الى الاعتماد على مداخيل محلية، والتي يتحمل أعبائها سكان الجزائر، وكانت تلك المداخيل تتمثل في:

[1] وليام شالز، المصدر السابق، ص ص 60 61.

[2] خير فارس محمد، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979، ص 75.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ، ط1، دار الغرب الجزائري، 2012، ص 80.

- الزكاة: والتي تفرض على الماشية والحبوب والأموال.

- الحكر: وهو الإيجار الذي يدفعه الفلاحون مقابل استثمارهم للأراضي التي تملكها الدولة.

- الخراج: وهي الضريبة التي يدفعها الأجانب من مسحيين ويهود لإقامتهم بالإيالة.

- العشر: وهي الضرائب على المحصول.

- اللزمة: وهي ضريبة استثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن. [1]

وعلى العموم يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي للإيالة الجزائرية إلى 3 محاور كبرى وهي: زراعية، صناعية وتجارية.

أولا-الزراعة:

حيث يعتبر النشاط الزراعي في الجزائر العثمانية، من أهم الموارد الرئيسية التي كانت تلبي حاجات السكان معدة للاستهلاك المحلي، ضف على ذلك الطرق التقليدية المستعملة، والتقنيات الزراعية كالمحراث البسيط، كما كان الحصاد يستعمل فيه المنجل، أما نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات، والقنوات الإروائية.

فضلا عن هذا معظم الأنهار كانت موسمية الجريان، وتحدث في أوقات وفصول معينة من السنة، ولذلك عملت القبائل على حرث جزء واحد من أراضيها، بينما تبقى وتترك الباقي بورا وفقا لطريقة المناوبة، ورغم هذا كله فقد كانت المحاصيل الزراعية تعد من المصادر الهامة للدولة وكان سكان الأرياف والقرى هم الذين يمارسون الزراعة، وفلاحي الجبال يستغلون في البساتين، وكانت أراضي الدولة مقسمة كالآتي[2]:

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 80.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ص90.

- أراضي العروش: تملكها القبيلة على الشياع تقدر بـ 500000 هكتارا، يضاف إليها 4.5 ملايين هكتار ملك خاص للقبائل.

- أوقاف المسلمين: وتقدر بمليوني هكتار.

- أراضي المخزن: أرض خاصة لدولة تقدم لمجموعة من الفلاحين تقدر ب: 150 مليون هكتار وأخيرا أرض بور وصحراء وتقدر بـ 23 مليون هكتار. [1]

وعن أهم مورد فلاحي كان مخصص لتصدير هو الحبوب (كالقمح والشعير) وكانت هذه المنتوجات تلبي حاجيات السكان والباقي يصدر إلى الخارج، بالإضافة إلى منتجات متنوعة من الخضر والفواكه كالزيتون، الحمضيات، التين، التمر... وغيرها.

وبالحديث عن المبادلات التجارية المحلية التي تتم بين سكان الأرياف والمدن، تنظم داخل الأسواق يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، ولتسهيل المواصلات الداخلية، ربطت المدن بالطرق المعبدة لتسويق المنتجات الفلاحية.

أما فيما يتعلق بتربية الماشية، فكان الاهتمام يحظى بشكل كبير، ولاسيما الأغنام، إذ كانت تعد المورد الأساسي للإيالة والتي تدر على الفلاح والبلد ثروة كبيرة، وكذا تربية البقر والدواجن والإبل والتي تؤمن وجود اللحوم، وكان أغلب الأهالي يفضلون تربية المواشي، وقد فرضت الضريبة على الجلود والإبل والغنائم، وكذا الأموال المتروكة بدون وريث وعلى أماكن الترف واللهو وما عرف عن الحكر (وهو الإيجار الذي يدفعه الفلاحون نتيجة استثمارهم الأراضي التي تمكلها الدولة نفسها. [2]بالإضافة إلى ضريبة سنوية تفرض على شيوخ العرب

[1] علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 30.

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص 50.

مبلغ 200000 كيلا من القمح، ومن باي قسنطينة، وباي وهران 10000 كيلا من الشعير.[1]

ثانيا-الصناعة: تميزت الصناعة في عهد الداي حسين بالبساطة وقلة التنوع، واقتصرت في مجملها على المنتوجات الزراعية، وصناعة الأسلحة الثقيلة من مدافع وبنادق ومسدسات وبارود، حيث تصنع هذه الأسلحة في دار النحاس في جميع نواحي المقاطعات كقسنطينة، تلمسان، بجاية، أما عن البارود فقد كان يصنع في المدن والقرى الإيالة، ومن المصانع التي كانت متواجدة بمدينة الجزائر نذكر منها: مصنع باب الوادي، ومصنع قصر الداي.

أما صناعة الأسلحة النارية الخفيفة كالسيوف والخناجر والرماح التي كان يحملها معه الجندي إلى جانب المسدسات، وكانت مصانع السلاح الأبيض موجودة في المناطق الصحراوية والهضاب فقط دون غيرها.

كما نجد إلى جانب هذه الصناعات صناعة السفن، فكانت المصانع تقوم بعملية إعادة وتجديد وإصلاح السفن التي تعرضت للتلف والتحطم أو الحرق، وأماكن تواجد هذه الأخيرة موزعة على طول السواحل الجزائرية، كما توجد فيها مصانع المراكب الصغيرة في كل من القل، دلس، جيجل، بني صاف، ومستغانم.[2]

وفيما يتعلق بالصناعات اليدوية تؤكد الشهادات الأجنبية، أن الجزائر تعرف صناعات كانت هي نفسها منتشرة في القارة الأوروبية، ومن هذه الصناعات: الأقمشة المتمثلة في النسيج والبرانس والزرابي والحياك، وتوجد بالإيالة معامل تصنع الألبسة المطرزة بالحرير أو الصوف التي جذبت أنظار الشرقيين لاقتنائها وغيرهم من الدول الأخرى، ومن أهم الولايات

[1] وليام شالز، المصدر السابق، ص 60.

[2] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 28.

التي تفننت واشتهرت بالصناعات النسيجية مدينة الجزائر، واد ميزاب، قسنطينة، بوسعادة، تلمسان.

وإلى جانب هذا كله نجد صناعات حرفية أخرى مثل الصناعات النحاسية ومن أشهر مدنها بني يني اشتهر بالصناعة الفضية.[1]

أما عن التي تختص ببناء العمران فقد كانت المباني والمنازل الموجودة بالجزائر قبيل الدخول الفرنسي دليل على ازدهار الخشب والخزف [2]وهو ما يؤكده روزي، أن صناعة الخزف كانت تستعمل في الجزائر هو نفسه "المستعمل في فرنسا" وكذا فنون البناء وصناعة الأجر والجير الذي كان يصنع في أفران وكان لوجود الأفران أماكن عدة نذكر منها: فرن تيبازة، فرن الشنوة، فرن باب الوادي، وعدة أفران بضواحي المدن، أما المقالع في مدينة الجزائر هي: مقلع الأردواز بالشفة، مقلع الرخام بفليفلة قرب سكيكدة، مقلع الحامة، تيبازة، باب الوادي.

ثالثا-التجارة: عرف القطاع التجاري نوعين من التجارة فكانت تجارة داخلية وأخرى خارجية.

❖ **التجارة الداخلية:** وكان يقوم بها الأهالي في معظم الأحيان، كما كان يقوم بها اليهود، حيث يتم عرض خدماتهم على السكان والأهالي، وهذه العملية تكون داخل إطار يسمى بالأسواق تسمى بأسماء الأيام التي تعقد فيها أو بأسماء المواد التي يكثر تداولها، وكانت شوارع المدن تسمى أيضا بأسماء الحرف المتداولة فيها مثل سوق الجمعة، زنقة الصباغين، زنقة النحاسين إلخ.

وتكمن أهمية النشاط التجاري المحلي في الأسواق التي يتوافد عليها السكان من كل النواحي فتتم عمليات البيع والشراء. كما توجد إلى جانب الأسواق المحلية أسواق المدن تنظم

[1] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 28.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 91.

في مداخلها وكانت على اتصال بالأسواق المحلية، لاقتناء مختلف المنتجات الزراعية أو الصناعية ثم يقومون ببيعها في الأسواق الكبرى (المدن)، إلا أنه عدم وفرة المعابر والطرق الهامة حال دون تطور العلاقات بين هذه الأسواق وكذا إقامة وحدات ومراكز تجارية كبرى ومتطورة وحتى إن وجدت فإنها اقتصرت على الربط بين أهم المراكز وإهمال بقية المراكز الأخرى فمثلا: بين الجزائر وتلمسان عبر بوفاريك والبليدة ومليانة ووهران، وبين قسنطينة والجزائر. [1]

❖ **التجارة الخارجية:**

وكانت هذه التجارة في يد الأجانب وخاصة اليهود وبعض الأهالي، وكانت تتم مع الدول الإسلامية والأوروبية، وبالرغم من توتر العلاقات مع هذه الدول.

ومن أهم ما تصدره الجزائر هو الزيوت والتمور والمرجان وريش الأنعام، الحبوب فمثلا: كان ميناء أرزيو يقوم فيه التجار البريطانيون بتصدير سنويا 8000 طنا من الحبوب لتمويل. [2] خاصة في سنة 1820م التي عرفت فيها فترة نقاهة من الكوارث التي حلت بالإيالة ليستقر سعر القمح [3]، وعن الأصواف فقد وصفها قنصل الـ و م أ بالجزائر السيد وليام شالز بأنها بلغت من الجودة بحيث أنها تباع بدون تنظيف، وبأعلى الأثمان، فكان ثمن القنطار الواحد منها يساوي ضعف القنطار من الأصواف الأخرى. وأهم الدول الأوروبية التي كانت تتهافت على الأصواف الجزائرية هي إيطاليا وفرنسا، وقد بلغ مجمل ما صدرته الشركة الفرنسية سنويا من جلود الجزائر 25 ألف جلد من البقر والغنم والإبل والمعز قدر ثمنها الإجمالي بحوالي 100 ألف جنيه إسترليني، وكان وزير البحرية (الجزائرية) يحتكر

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 100.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 103.

[3] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار، المداخيل)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 392.

لنفسه تجارة الجلود، حيث يشتري الجلد الواحد بـ 8 موزونات ليبيعه بـ 30 موزونة لشركة فرنسية، كما اشتهرت شموع الجزائر التي تصدر من ميناء مدينة الجزائر بحوالي 400 قنطار، وعنابة تصدر بـ 300 قنطار.

أما الموانئ المختصة بتصدير المنتجات الزراعية هي عنابة، وهران، دلس، وكان من ما تستورده الإيالة من الخارج ما يتعلق بصناعة السفن، فمن إسبانيا الحرير، السكر والفلفل، فرنسا السكر والقهوة، إيطاليا المجوهرات وأحجار كريمة وألماس، ومن المشرق الحديد والرخام.[1]

وبهذا فإن المبادلات التجارية للإيالة الجزائر جعل منها مركزا تجاريا هاما وسوق رئيسة للدول الخارجية.[2]

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830)، مطبعة دحلب، الجزائر، ص 75.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792- 1830م)، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 28.

المبحث الرابع: الوضع الاجتماعي والثقافي

أولا-الجانب الاجتماعي:

عرفت البلاد الاجتماعية في بدايات القرن 19، تقهقرا اقتصاديا واضمحلال اجتماعي، صاحبه سوء في الأحوال الصحية والمعاشية وتكاثر الأمراض والأوبئة ومن ثم الركود الثقافي، أثرت كل هذه الأزمات في المجتمع الجزائري.

ففي المرحلة الأخيرة من حياة الإيالة وقبيل تعرضها للاحتلال الفرنسي 1830م، صارت الحالة الاجتماعية تزداد سوءا وتدهورا يوما بعد يوم [1]مما أثر سلبا على نمو السكان، وأدى ذلك إلى تناقص وتقلص عدد السكان، وضعفت قوة الأوجاق وانخفض عدد البحارة بالإضافة إلى ندرة الحرفيين والصناع وافتقار المزارع والحقول إلى اليد العاملة.

ويعود سبب انتقال العدوى وانتشار الأمراض، أن الجزائر لها صلة كبيرة بعالم البحر المتوسط [2] بالإضافة إلى أن الحكام كانوا لا يهتمون بأمور الصحة ولا يعطونها العناية اللازمة بها، في حين كانت أماكن العلاج تنحصر في بعض المصحات [3]وهنا يمكن أن نذكر السنوات التي عرفت انتشار الوباء هي من 1816 م إلى 1822م.

ولعل أقوى وباء عرفته الجزائر هو مرض الطاعون في سنة 1818م [4]والذي قضى في مدينة الجزائر على 140000 نسمة، وأدى إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة، كما تضررت به أغلب الجهات الجبلية والصحراوية.[5]

---

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 127.

[2] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 106.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 127.

[4] خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 318.

[5] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 127.

ويضاف إلى ذلك حدوث الكوارث الطبيعية والتي تمثلت في الفيضانات، والجفاف والجراد، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية عن آخرها.

ومن بين الهزات الأرضية التي حدثت في فترة الداي حسين، منها في سنة 1818م وكذا في مارس 1825م والتي تسببت هذه الأخيرة في هدم بعض المنشآت في مدينة الجزائر وخراب مدينة البليدة، بحيث لم يبقى فيها منزل واحد قائما.

وهنا كلف الداي حسين مجموعة خاصة للبحث عن الناس، فمنهم من وجدوا أحياء وما لا يقل عن 7000 جثة هامدة، ولم تنقطع الزلازل لمدة 8 أيام بعدها حدثت هزات أرضية بمدينة الجزائر سنة 1830م. [1]

ونتيجة لهذه الكوارث والمشاكل والتي تعتبر من الآفات الكبرى التي أضرت بالجزائر، وأدت إلى زهق السكان والقضاء عليهم بنسبة كبيرة، كما أحدثت المجاعات وانخفض إنتاج الحبوب وانقطاع المؤن، مما دفع بالداي حسين إلى العمل بسياسة الداي مصطفى باشا والذي قام باستيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط [2] وسارع إلى شراء 50 ألف صاع من الحبوب لتغطية استهلاك المدينة.

كل هذه الأزمات أسفرت عنها خسائر فادحة على البلاد والعباد، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث تناقص عدد كبير من السكان [3]وهناك تضارب بين الباحثين والمؤرخين فيما ورد في روايتهم، فالقنصل الأمريكي وليام شالز الذي قدم حصيلة حوالي قبل 4 سنوات من الاحتلال الفرنسي 1826م، قدر فيها سكان مدينة الجزائر بحوالي 50 ألف نسمة، بينما قدرهم كاتب آخر بـ 100 ألف نسمة من بينهم 55 ألف يهودي. [4]

[1] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 106.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص551.

[3] المرجع نفسه، ص 551.

[4] وليام شالز، المصدر السابق، ص 36.

وحسب حمدان خوجة والتي قد تكون رواياته أقرب للواقع فهي قدرت بـ 10 ملايين نسمة.

أما فيما يخص تركيبة المجتمع الجزائري، فقد كان متنوعا، في حين كان التنظيم الاجتماعي السائد بالبلاد في نهاية الحكم التركي أو بالأحرى في عهد الداي حسين، كان يتحكم فيه عاملان رئيسيان أولهما تمثل في القوى الاجتماعية المسيطرة والثاني يبرز في المرجعية الدينية المؤثرة، وهذه التركيبة المتنوعة كانت على ترتيب تفاضلي من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية [1] ويكمن هذا التقسيم على النحو التالي:

الطبقة الأرستقراطية التركية: وهي الفئة المسيطرة على الجزائر وعلى رأس الحكم، وذات أصل تركي، تضم في صفوفها الموظفين الساميين والإداريين، وتتميز بالنفوذ والقوة، رغم قلة عدد أفرادها، كما يحرصون على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم، وعزل السكان الأصليين للبلاد حتى لا ينافسوهم. [2]

جماعة الكراغلة: وهي التي برزت على الوجود بفضل من السكان المحليين والذين تزايد عددهم بشكل ملحوظ في الربع الأول من القرن 19 خاصة في مدينة تلمسان فهم من أب تركي وأم جزائرية، هذا ما منعهم من الحصول على امتيازات، أو المشاركة في الحكم، ولم يكن لهم الحق في الانتساب إلى الجيش، بحكم أنهم قد يتحالفون مع أبناء الجزائر الأصليين، وكان الكراغلة يملكون ثروات ويستثمرونها في المزارع ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية. [3]

السكان الأصليين: فمنهم الحضر والتي تتشكل من الأسر العريقة في المدن الجزائرية وعددهم ضئيل بالنسبة لسكان الريف حوالي 5%. وهذا ما جعل مكانتهم ونفوذهم في

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 74.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، المرجع السابق، ص 107.

المجتمع الجزائري تقوم أساسا على الوظائف الإدارية وكذا الأعمال التجارية [1] والمستوى الثقافي جعل منهم في واقع الأمر برجوازية محلية، لها القدرة على التأثير في الأحداث ومن هذه الأسر نجد أسرة حمدان بن عثمان خوجة.

أما سكان الريف فقد كانوا يمثلون النسبة الأكبر في أواخر العهد العثماني وكانت مواردهم المعيشية تختلف، فسكان الجبال يعشون من زراعة الأرض، أو من صناعة الفضة، صناعة البارود، أما سكان السهول فقد كانوا يشتغلون بالزراعة وتربية المواشي. [2]

عشائر المخزن: تتكون من جماعات مختلفة في أصولها وأنسابها، ولكنها مشتركة في المهام التي تقوم بها، لكونها مرتبطة بخدمة الجهاز الإداري، خارج المدن.

وحتى تؤدي المهام الموكولة إليها، فقد استقرت أغلبها بالقرب من المناطق الجبلية والممرات الوعرة والجسور، القناطر، الأسواق الرئيسية والأبراج والحصون. [3]

المهاجرون الأندلسيون: ومن بينهم العلماء والأطباء والمعلمين الحرفيين والتجار والصناع الذين ساهموا في تشكيل قوة تجارية هائلة بالجزائر خاصة، حيث ساهموا في تنمية التجارة وإنشاء صناعات، وبما أنه لم يكن لهم حق في الالتحاق بالجيش وكذا المناصب العليا، اتجهوا نحو التجارة والصناعة، بحيث أظهروا مهاراتهم وكفاءتهم بفضل الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس.

فضلا عن هذا خبرتهم الكبيرة في صناعة الأسلحة والبارود والخياطة وصناعة الخزف، كما اشتهروا بإنتاج الحرير في مدينة القليعة وزراعة القطن في مستغانم. [4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 107.

[2] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 107.

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص 316.

[4] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص 316.

فئة اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإن الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها خاصة على عهد الداي حسين، هي فئة اليهود. والتي حظيت بمكانة راقية، جعلتها تحتكر تجارة البلاد. ولأن اليهود كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش (رياس البحر)، ويقومون بشراء وبيع البضائع أو الغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش، كما اشتهر اليهود بعمليات السمسرة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات والمبادلات التجارية. [1]

أما عن مدينة الجزائر فكانت تغلق أبوابها عندما يحل الظلام، وينام سكانها على الساعة التاسعة ليلا ويستيقظون في الصبح.

وكانت أيام العطل الأسبوعية والدينية هي يوم الجمعة والأعياد الإسلامية، ولغة المعاملة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي هي اللغة العربية والتركية. [2]

أما عن المرأة فلم تكن تخالط الرجال ولا تخرج من المنزل إلا عند الضرورة فمثلا لزيارة العائلات وإما تذهب للمقبرة. [3]

وقد لبس الجزائريون من غير الأتراك، لباسا بسيطا يتكون من قميصا من الكتان وسراويل في طول الركبة مطبقة، وفي الشتاء يلبسون الفليلة وهي لباس طويل للركبة والدرة هي جبة طويلة جدا من القماش الرفيع، ويكمل هذه المجموعة البرنوس، أما التجار كانوا يلبسون الأريحيات المزركشة وكبوس أحمر عريض تحيط به قطعة من القطن في هيئة الشاش.

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 109.

[2] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 107.

[3] المرجع نفسه، ص 107.

أما خارج الإيالة فقد كان التأثير بالأتراك قليل، نجد مثلا القبائل يميلون إلى ملابس الصوف البيضاء، مثل الحايك والقندورة والبرنوس وكان العلماء والشيوخ يضيفون العمامة دلالة على الهيبة والمكانة الرفيعة. [1]

يعد الطابع الإسلامي هو المميز للحياة الثقافية والاجتماعية من خلال روح التسامح والمحبة التي اشتهر بها الدين الإسلامي [2]فضلا عن هذا قد كان أغلب الشعب الجزائري على المذهب المالكي أما الأتراك والكراغلة وبعض الحضر فيعتنقون المذهب الحنفي، إلى جانبهم توجد أقلية يهودية حوالي 1% مجموع السكان لها معابدها الخاصة، وتمارس شعائرها بكل حرية، وتمتلك مدارس تعلم فيها اللغة العبرية والتوراة.

أما بالنسبة للمسلمين، فكانت توجد بمدينة الجزائر وحدها، عند مدخل الفرنسيين 106 مسجدا منها 92 مالكية و 14 حنفية، هذا إلى جانب المدارس الدينية يعلم فيها القرآن والعلوم الإسلامية. [3]

في حين كانت التقاليد الدينية التي يقوم بها السكان الجزائريين كثيرة ومتنوعة فمثلا يتم الإعلان عن أول أيام رمضان بإطلاق 100 طلقة، من مدفع كبير يقام في الميناء، وتوقد مصابيح كثيرة على المساجد ويقف المؤذن وسط أضواء المصابيح ويرفع العلم الأبيض ثم يدعوهم للصلاة، وكانت المساجد دائما مكتظة بالمصلين. [4] أما احتفالات العيد فكان الناس يستيقظون صباحا على أنغام الموسيقى الصاخبة، وكانوا يعزفون أيضا في قصر القصبة،

[1] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007، ص 94.

[2] جميلة معاشي، الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية بقسنطينة، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص 36.

[3] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 109.

[4] أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830- 1855م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 66.

مثلما يفعلون في الأماكن الأخرى ويتلقون الهدايا، وكان السكان يرتدون أجمل ما لديهم خاصة الأطفال الذين يلبسون الثياب المطرزة بالذهب والفضة. [1]

كما تميزت الطرق الدينية في الجزائر العثمانية بتعددها وكثرة شيوخها، واختلاف ميولها وتباين أساليبها. وأهمها هي الطريقة القادرية وكان المنتسبين إليها ذوي ميول أرستقراطية. وتنتسب إلى سيدي عبد القادر الكلاني والتي كانت في القرن 19، تابعة لها 33 زاوية أهمها زاوية القطيعة.

وتحول أغلب شيوخها من موقف الحيطة والحذر من سلطة باي وهران إلى العداء والتحدي.

- الطريقة الطيبية: والتي تنتسب إلى مولاي الطيب الشريف، وانتشرت في سهول الناحية الوهرانية.

- الطريقة التيجانية: أسسها أحمد بن مختار بن سالم التيجاني في عين ماضي، والتي عرفت انتشارا واسعا في العهد الأخير من الحكم العثماني.

- الطريقة القادرية: تنتسب إلى الشيخ محمد العربي الدرقاوي 1823م وكانت تدعوا إلى جمع كلمة المسلمين على مبادئ بسيطة في التصوف وصرفهم عن مغريات وملذات الحياة وتجنب أصحاب السلطة. [2]

- وفيما يخص القضاء، كان مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية، فقد كان يتم تعيين مفتي وقاضي حنفي للأتراك، ومفتي وقاضي مالكي للجزائريين والقاضي الإباضي في المزاب، ولم

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 117.

يكن للقاضي مرتب هو ومساعده بل من رسوم تدفع على الأحكام وكان يتم النطق بالحكم سماعيا وحضوريا. [1]

ثانيا-الجانب الثقافي:

عرفت الحياة الثقافية في بداية القرن التاسع عشر تراجعا عما كان عليه في السابق وهذا بفعل الاضطرابات وانعدام الأمن، وانشغال الحكام عن الاهتمام بالجانب الثقافي، وهو ما فتح المجال للعلماء يرأسها الذين لم ينصرفوا عن التدريس ولم يتوقفوا عن التأليف.

وكان للعثمانيين الذين توسعوا في شمال إفريقيا وأخذوا الجزائر عاصمة للإيالة، نقطة إيجابية فقد حافظوا على اللغة العربية لأنها لغتهم، ولغة القرآن الكريم أيضا، الأمر الذي جعل الحياة الثقافية تمتاز بالطابع الإسلامي. [2]

وبالحديث عن المستوى الثقافي في عهد الداي حسين، فقد تحكم في نشاط المساجد، والمدارس والزوايا التي كانت موجودة في عهده، وتطبع الحياة الفكرية بالمحافظة، وواقع ثقافي يتصف بالتقليد، وكانت هذه المؤسسات التعليمية تعيش من موارد الأوقاف المتمثلة في الأعمال الخيرية لها، ومرتبات الأئمة والمعلمين، ومساعدة الطلبة، ما جعل الأوقاف الأساس الأول في تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين، غير أنه ليس كل الأوقاف مخصصة لتعليم، فكانت هناك أوقاف لعدة مصالح أخرى.

وعن المؤسسات التعليمية للإيالة العثمانية تمثلت في: [3]

أ) **الزوايا:** وكان يشرف على تأسيسها رجال الدين والشيوخ، واعتبرت هذه الزوايا كمنزل لطالب العلم، وكان الهدف من إنشائها هو نشر والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية

[1] عثمان سعيدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 419.

[2] بوضرياسة بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 100.

[3] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 95.

بين أفراد الإيالة، لتنتشر هذه الزوايا في كل المدن والقرى، ومن أشهرها: زوايا بلاد القبائل، وزوايا نواحي وهران، وكذا وجهات الصحراء الخاصة، زاوية سيدي علي الشريف. [1]

ب) **المساجد:** إلى جانب كونها أماكن للعبادة والصلاة المفروضة، وصلاة الأعياد، وتحفيظ وترتيل القرآن والأناشيد الدينية، والمدائح النبوية، وتعليم الفرائض الدينية ومختلف العلوم، وكانت أيضا أماكن يجتمع فيها أفراد المجتمع الذي تحدثه بين أفراده خصومات ومشاكل ومختلف القضايا الحاصلة لحياتهم، وامتاز البناء العمراني لهذه المساجد بالبساطة والوضوح [2] وامتازت بكتابة بعض الآيات على أنماط عديدة كالزخارف وغيرها، ومن أشهر المساجد نجد: جامع القصبة البراني وهو مسجد صغير مقابل لباب القصبة، وله منارة قليلة الارتفاع، وعند تولي الداي سدادة الحكم قام بتجديده وتوسيعه لزيادة عدد المصلين، وكان كثيرا ما يتردد عليه موظفوا القصبة، ومسجد داخل القصبة وهو جامع خطبة واسع ومتقن الهندسة يحوي أسطوانات من الرخام وقبة بناها الداي حسين.

كما احتوت الجزائر على مجامع كبرى كالجامع الأعظم، وجامع كتشاوة بمدينة الجزائر، جامع سيدي الأخضر بباب الشرق قسنطينة، الجامع العتيق بمعسكر، الجامع الكبير بتلمسان. [3]

ج) **المكتبات:** بعد أن تم الاحتلال الفرنسي للجزائر زحف عليها عدد كبير من الباحثين الفرنسيين، فكان أول ما قام به هؤلاء أن جمعوا المخطوطات والكتب الموجودة في المكتبات،

[1] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص 317.

[2] أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث،الجزائر، 2007، ص 12.

[3] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 12.

فكانت هذه الأخيرة تزخر بكم هائل من المؤلفات والمخطوطات التي أثارت دهشة الفرنسيين بتنوعها. [1]

د) المدارس العلمية: وكان عددها مرتفعا في عهد الداي، وكان الأطفال يبدؤون التعليم في السادسة من أعمارهم، ثم يواصلون تعليمهم عند العلماء والفقهاء، واحتوت الجزائر على مدارس ابتدائية انتشرت في جميع المدن والقرى. [2]

ومن أشهر المدارس هي المدرسة المحمدية، أما أهم المدن التي اشتهرت بها هي: تلمسان إذ تتوفر على خمس مدارس ثانوية، ويشير الفرنسيين بعد احتلالهم تلمسان أنهم وجدوا بها 50 مدرسة ابتدائية ومدرستين لتعليم الثانوي والعالي، أما قسنطينة فمدارسها الابتدائية كثيرة وقد وجد بها الفرنسيون 90 مدرسة و 7 لتعليم الثانوي والعالي. [3]

أما في جانب العلوم وخاصة في المجال الطبي فكان الاهتمام به ضعيف الأمر الذي جعل الداي حسين يستفيد من خبرة الأطباء الأجانب ومن أشهرهم على عهده هم:

❖ بوين: طبيب بريطاني مكلف بالجزائر حتى بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر، دخل في خدمتهم، ثم غيره مسؤولا عن مستشفى باب عزوز ولم يغادره إلا سنة 1836م.

❖ مياردي: ترجع أصوله إلى شمال إيطاليا والذي جاء إلى الجزائر سنة 1826م، فكان من مشاهير الأطباء الإيطاليين بالجزائر حيث إشتغل بقنصلية سردينيا، ومكث حتى سنة 1835م وعمل في إحدى المصحات، وكان يتقاضى أجرا كبيرا وحسب برتراند "رئيس أطباء الحملة الفرنسية على الجزائر، أنه كان يقوم بأعمال خيرية فكان يعاين المرضى مجانا" [4]

---

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 286.

[2] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 37.

[3] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 15.

[4] بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519- 1830م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2014- 2015،ص94

وعن أشهر العلماء والمفكرين على عهد حسين نذكر منهم:

حمدان بن عثمان خوجة وأهم مؤلفاته "المرأة" الذي يعتبر عمل تاريخي هام كونه أهم المؤلفات المعاصرة للاحتلال.

أحمد الشريف الزهار ومذكراته التي حملت اسمه، وكانت له معرفة بأمور الفقه وتسجيل أحداث عصره.

محمد بن أبي راس الناصري أحد مؤرخي الجزائر في العهد العثماني وشيخها من مؤلفاته "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار"

إسماعيل بن عودة المرازي وكتابه "طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخزنها الأسود".[1]

وكان من أبرز رجال الإفتاء المالكي: الحاج علي بن عبد القادر بن الأمين، الشيخ محمد بن الحاج إبراهيم بن موسى، الشيخ علي بن محمد المانقلاتي.

أما رجال الإفتاء الحنفي: الشيخ أحمد بن حسين، محمد بن محمود بن محمد بن حسين العنابي، الشيخ أحمد بن إبراهيم، الشيخ الحاج أحمد بن الحاج عمر بن مصطفى الشيخ محمد بن عبد الرحمان. [2]

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 136.

[2] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر 2006، ص189.

الفصل الثاني:

العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية.

المبحث الأول: العلاقة مع الدولة العثمانية.

المبحث الثاني: العلاقة مع انجلترا وإسبانيا.

المبحث الثالث: العلاقة مع فرنسا.

المبحث الأول: العلاقة مع الدولة العثمانية

تميزت العلاقات الجزائرية العثمانية بالتعاون وحسن المعاملة في كثير من المناسبات، وكذا عدم الاستقرار والتذبذب[1]، ذلك بسبب تعاقب مراحل الحكم العثماني في الجزائر، خاصة منذ عهد الدايات حيث أصبحت الجزائر مستقلة من الناحية العملية في إدارة شؤونها، وليس للإمبراطورية العثمانية عليها أي حق في السيادة، حيث كانت سيادة إسمية أو شكلية لا يكاد يحس بها سكان البلاد، كما كانت تتسم بإقتصاد مستقل ذو توجه غربي أكثر من جميع الولايات العثمانية[2].

وبإعتبار أن إقليم الجزائر له مكانة عالية وهيبة كبيرة، وأول إقليم يقع تحت السيادة العثمانية، فلم تكن هذه الأخيرة عازمة على الإستغناء عليها وقطع العلاقة معها بعد الإنفصال عليها، بل كانت تربطها علاقات دينية، وإتفاقيات شكلية[3].

وأثناء فترة الداي حسين باشا (1818-1830م) عمل على توطيد علاقاته[4]مع الباب العالي، وقد تكرست هذه العلاقة في تقديم فروض الطاعة للسلطان العثماني، بإعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين وتبادل الهدايا وإرسال الإعانات وجلب المتطوعين الأتراك للعمل في الجزائر. وكذا التدخل العسكري في الحروب، كما كانت الدول الأوروبية تتعامل مع الجزائر على إعتبار أنها كيان مستقل عن الدولة العثمانية[5].

ومن المظاهر السياسية التي تربط بينهما والتي لا يمكن تجاهلها هي:

- الدعاء للسلطان: فنظرا لأهمية منصب الخلافة وقداسته بالنسبة للجزائريين، فقد كان يتم الدعاء للسلطان العثماني في خطب الجمعة والاعياد، وذلك بأمر من الداي. وإستمر ذلك

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 276.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 1997، ص 252.

[3] محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى إنقلاب على الخلافة، دار المحروسة، بيروت، 1995، ص 211.

[4] صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة، المرجع السابق، ص17.

[5]-ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 109.

حتى بعد سقوط مدينة الجزائر 1830م، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قوة الإنتماء للدولة العثمانية[1].

بالإضافة إلى تبادل الهدايا بين الجزائر والدولة العثمانية والتي تعتبر أرضية صلبة بني عليها جسر العلاقات السياسية والعسكرية، حيث كانت الهدايات ترسلها الجزائر إلى الدولة العثمانية تمثل مظهر مظاهر إرتباطها بها.

لهذا أحدثت في غالب الأحيان طابع دبلوماسي في تحديد وإحياء الصلات بين أوجاق الإيالة ودار الخلافة[2]، كل هذا مكن الإيالة من الحصول على فوائد عديدة منها، تسهيل الحصول على قفطان تولية الداي وتعزيز جهاز الإيالة الحربي والإقتصادي، وبهذا إكتسب دايات الإيالة وصفا شرعيا في أعني الأهالي يعزز من قوتهم[3].

وفيما يتعلق بمحتويات الهدايا التي كان ولاة الجزائر يرسلونها على السلاطين العثمانيين، فكانت تتمثل بوجه خاص في أشياء عديدة تشتهر الجزائر صناعتها ويدخل معظمها في الإستعمالات اليومية للسلطان ووزرائه، وتأتي في مقدمتها المنسوجات الصوفية، إلا أن ذلك لا ينفي إحتواءها على بعض الأشياء الثمينة التي كانت تكلف خزينة الإيالة مبالغ باهضة، خصوصا المصنوعة من الذهب الخالص والمرصعة بالجواهر، مثل البنادق والسيوف والسروج.

ذلك فضلا عن الغلمان وبعض أنواع الطيور والحيوانات[4]، كما كان يطلق على الهدية في الجزائر إسم بشكش[5].

---

[1] عروك رنجة، العلاقات السياسية العسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1791-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 31.

[2] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي,المرجع السابق، ص 150.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

[4] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 161.

[5] بشكش: هي كلمة عثمانية من أصل فارسي "بيشكش" بمعنى الهبة التي تقدم لأحد رؤساء أو أصحاب المنزلة لكسب مودته، أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 70.

ولقد تنوعت الهدايا التي كانت تبعث على الدولة العثمانية، فمثلا نجد الهدية التي أرسلت من طرف الداي حسين باشا 1234هـ/1819م مع الحاج يوسف وكيل الخرج السابق على الدولة العثمانية، ولما وصلوا على إستانبول استقبلوا من طرف السلطان محمد الثاني بالفرح والسرور، كما يقول الزهار "نزلوهم منزل الغمر والقبول"، كما دفعوا هدايا للوزراء وألبسهم السلطان الخلع وأحسن إليهم غاية الإحسان[1].

– العملة: من المظاهر التي كانت الإيالة الجزائرية تعدها واجبا هي ضرب السكة أو العملة باسم السلطان العثماني التي تعتبر إحدى شارات الخلافة الرئيسية[2].

وبالرغم من أن الفترة الأخيرة للإيالة عرفت إستقلالا عن الدولة العثمانية، إلا أن الداي حسين في 1819م أمر ببناء دار السكة داخل القصبة، وفي سنة 1230هـ أمر بصنع قطع سلطاني ذهب واتخذ هذا الإسم نسبة إلى السلطان العثماني محمود الثاني[3].

وفي سياق الحديث عن أسس التبعية للدولة العثمانية، فإن العلم الجزائري في القرن 19 كان يرمز للتبعية السياسية والولاء الديني للدولة، ودام ذلك إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر[4].

في حين لعب الولاء دور كبير وذلك من خلال إتصالاتهم مع الإيالات العثمانية، وجمع الأخبار وإرسال تقارير إلى الباب العالي ومن أمثلة الرسائل لتي تبين قوة العلاقة بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية عن طريق الوكلاء، هي رسالة من سليم ثابت افندي وكيل الجزائر لدى الباب العالي إلى حسين باشا في 9 ربيع الثاني 1245هـ الموافق ل 7 أكتوبر

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 177.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)، المرجع السابق، ص 325.

[3] المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج 1، المرجع السابق، ص 65.

[4] عروك رنجة، المرجع السابق، ص 36.

1827م، حول أمر الباب العالي بإرسال السفينتين الجزائريتين الموجودتين بالإسكندرية إلى إستانبول، كما ورد فيها حدوث نزاع بين فاس والنمسا وصدور أمر من الباب العالي على حسين باشا بعدم التدخل في ذلك النزاع[1].

ومن ناحية أخرى كانت الاتصالات بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية تتم عن طريق الرسائل المتداولة بينهما وكان يطلق عن هذه الأخيرة، إسم الفرمان[2] وله نوعان:

- فرمانات همايونية: ويقوم بإصدارها السلطان العثماني، وهي تحمل توقيع السلطان في حد ذاته كدليل على القيمة العالية للفرمان، وترسل هذه الفرمانات في الحالات الغير عادية كمعالجة أمر خطير أو لترسيم والي جديد، مثلا في جانب تعيين الدايات أو في المناسبات[3] ومن نماذج ذلك، فرمان من السلطان محمود الثاني إلى حسين باشا أواخر 1240هـ/1824م يأمره فيها بإجراء مراسيم الإحتفال التقليدية بمناسبة ولادة إبنه، وذلك بإطلاق المدافع والدعاء للمولود الجديد بصلاح وطول العمر، بالإضافة إلى الفرمان الذي أرسله إلى الحكام والعلماء والضباط في الأناضول، أوائل شوال 1245هـ الموافق ل 1825م حيث أمر بإعفاء الجزائريين الذين يمرون بالموانئ العثمانية من أداء الرسوم الجمركية[4].

هذا بالإضافة إلى فرمانات عادية يصدرها الصدر الأعظم، وتختلف عن الأولى من حيث الأهمية[5].

---

[1] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج1، ط1، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 20143، ص 86.

[2] فرمان: الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر لقضية من القضايا يماثله في المعنى الحكم أو توقيع، أو منشور، كان يتم تدوينه بالخط الهمايوني في الديوان الهمايوني، وكان يصادف في بعض الأحيان تعليق بخط السلطان على الفرمان، أنظر: خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ط1، ترجمة، محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2002، ص 336.

[3] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، المرجع السابق، ص 176.

[4] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 57.

[5] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، المرجع السابق، ص 188.

أما بخصوص العلاقات العسكرية بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية، فقد كانت هناك علاقة تعاون وترابط كبيرة بين الجيشين في مواجهة العدوان الأوروبي الذي كان يهدد الدولتين[1]، حيث يعتبر الجيش الركيزة الأساسية والعمود الفقري الذي يقوم عليه نظام الحكم طوال التواجد العثماني في الجزائر.

ولقد ظل الوجود العسكري الظاهرة المميزة في صمود العلاقات من الجانبين.

ونظرا لعلاقة الجيش بإستمرار هذا النظام فإن الإيالة كانت حريصة على تجديد عناصره، من خلال تجنيد المتطوعين في إقليم الدولة العثمانية، ومن ثمة احضارهم إلى مدينة الجزائر، الأمر الذي جعل مؤسسة الجيش متلاحمة وملتزمة بواجباتها في حفظ الأمن وحماية الإيالة[2].

وقد كانت الجزائر بأمس الحاجة لها لغرض تدعيم قواتها العسكرية، لذلك وفي نطاق المساعدات المتبادلة لم تبخل الدولة العثمانية على الإيالة وما هذا إلا دليل على إستمرارية العلاقة بين الطرفين[3].

كما كان التجنيد لا يتم إلا بصدور أمر من السلطان العثماني، ويتقيد به الداي، فمثلا نجد أنه لما إعتدى الأسطول الجزائري على سفن رعايا الدولة العثمانية في بحر ايجيه والبحر المتوسط، مما آثار حفيظة السلطان محمود الثاني فأصدر سنة 1823م فرمانا يمنع فيه الجزائر من تجنيد المتطوعين في منطقة أزمير، وبما ان الجزائر كانت بحاجة ماسة

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 25.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية)، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 170.

[3] ارزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان، 2010، ص 44.

للمتطوعين، اضطر الداي حسين إلى إرسال اعتذار للسلطان الذي أبدى تفهما للوضع وأرسل فرمانا إلى مناطق التجنيد يتضمن رفع قرار المنع[1].

وحتى في لحظات الحصار، فإن الدولة العثمانية ساهمت بإرسال المتطوعين إلى الجزائر وهذا من خلال الوثيقة المؤرخة في 15 شوال 1243هـ/1827م وهي عبارة عن رسالة بعث بها محمد عزت باشا قبودان[2] الأسطول العثماني إلى حسين باشا، يخبره بالسماح للدايات بتجنيد المتطوعين في أزمير ومدن الأناضول الأخرى.

وكانت عمليات التجنيد تكلف خزينة الإيالة مبالغ باهضة، أما بخصوص نقل المجندين الجدد إلى الجزائر فإنها كانت تتم في ظروف صعبة للغاية[3].

وقد وصل عدد المجندين ما بين 1821/1830م أربع مائة وثلاثة وسبعون جنديا وخلال هذه الفترة شهدت عمليات التجنيد صعوبات وعراقيل واجهها الداي حسين باشا، وذلك ما عبر عنه في رسالة وجهها إلى السلطان محمود الثاني 1827م حيث أخبره أن الإيالة لم يصلها المتطوعين[4].

كما كان يقيم المجندين قبل نقلهم إلى مدينة الجزائر في خان أزمير[5]، ويدل كل هذا على أن عمليات التجنيد من اهم المميزات التي ربطت الإيالة بالباب العالي.

أما فيما يخص تجهيزات سفن الأسطول الجزائري، كانت الدولة العثمانية تعمل على تجهيزه كل سنة تقريبا بالمراكب والتجهيزات البحرية المختلفة، والمتنوعة خاصة لما تعود

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 26.

[2] قبودان: وهو يحتل أعلى رتبة عسكرية في البحرية ورئيس الأسطول العثماني، أنظر: سهيل صابان، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركية، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، 2005، ص 177.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 24.

[4] جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة، المرجع السابق، ص 17.

[5] خان ازمير: هو عبارة عن مبنى يتكون من إثني وثلاثين غرفة موجودة بمدينة أزمير، حيث يتم فيه جمع المتطوعين في إنتظار نقلهم إلى الجزائر، أنظر: حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 14.

مراكب الإيالة التي كانت تحمل للسلطان الهدايا أو التي ذهبت لنجدة السلطان في حروبه[1].

ومن نماذج ذلك نذكر أن في سنة 1819م عندما طلب الداي حسين من السلطان عددا من خبراء بناء السفن والجنود البحارة وبعض المراكب منها: 40 مدفعا و3 آلاف قنبلة، 200 قنطار زيت ونفط و200 قنطار حديد ونحاس[2].

بحكم العلاقات التي تربط الباب العالي، بالإيالة الجزائرية أبدى كل منهما تعاونا ملحوظا، حسب القدرات المتوفرة، وبحسب ما تقتضيه الحاجات، وظهر هذا التعاون المباشر خاصة في العديد من المعارك والحروب التي واجهها كل منها.ولا سيما في القضية اليونانية والتي تقرر مصيرها في معركة نافرين[3].

بحيث كانت شبه الجزيرة المورة، تحتل مكانة خاصة لدى الدولة العثمانية منذ فتحها على يد محمد الفاتح 1458م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تابعة لها رسميا لذلك تولد لدى سكانها حقد ضد الحكم العثماني، فقامت عدة ثورات خاصة في بداية القرن 19م، وقد أخذت طابعا إنفصاليا، وبعدا قوميا وبإعاز خارجي من روسيا القيصرية العدو التاريخي للدولة العثمانية، صاحبه المذهب الأرثوديكسي المسيحي المعادي للإسلام، وبهذا إشتعل قبل الثورة التي انفجرت في 12 فيفري 1821م، حيث تلقى اليونانيون الدعم من طرف معظم دول أوروبا المعادية للدولة العثمانية، من خلال تقديم الأسلحة والذخيرة والمال والرجال[4]، فارتكبت مجازر رهيبة، طلب الباب العالي المساعدة العسكرية، فبعث إلى والي مصر وباي تونس وطرابلس وكذلك إلى الداي حسين باشا داي الجزائر، الذي لم يتأخر في تقديم الدعم

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 167 168.

[2] حسان كشرود، المرجع السابق، ص 42.

[3] إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، 1998، ص 130.

[4] محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 209.

العسكري والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وإدراكه لخطورة التمرد اليوناني على المنطقة، أمر بتعمير عددا من المراكب البحرية وتزويدها بما يخصها بالمؤونة[1].

وعين عليها الحاج علي ارناؤوط قائدا عاما وأرسلها إلى شبه جزيرة المورة لنجدة إخوانهم المسلمين عام 1821م، إلا أن المصادر لم تتفق حول عدد السفن التي أرسلت فحسب رواية شريف الزهار قد أرسلت ستة سفن، بينما يذكر ويليام شالز أنه تم إرسال 8 مراكب[2].

إلتحقت هذه السفن بالأسطول العثماني في ميناء ألبانيا، وشاركت معا في العديد من المعارك وحققت انتصارات على اليونانيين، وقد تمكنت القوات من الإستيلاء على ستة عشر مركبا يونانيا، ارسل واحد منها بقيادة الحاج أحمد الحداد إلى الجزائر، كعينة و برهان على الأداء الجيد الذي أداه البحارة الجزائريين في الحرب إلى جانب العثمانيين[3]، كما كان حسين باشا حريص كل الحرص على تتبع اخبار الحرب ضد اليونانيين.

فكان يبعث له برسائل من وكلائه على تطور الأحداث، فكان يرسل المعونة وذلك بتجهيز سفن مزودة بمؤن للبحارة، من نفقات، ألبسة وطعام.

وقد أقامت السفن الجزائرية هناك لمدة ستة وعشرون شهر، أي من سنة 1821م حتى عام 1824م[4] وبحلول فصل الشتاء ولتعذر المكوث في تلك المنطقة، غادرت السفن الجزائرية بحر إيجه متجهة نحو الجزائر من اجل الراحة، وكذا طلب من الداي حسين[5]، وبالرغم من بعد المسافة بين الجزائر وإسطنبول وما يترتب عن ذلك من أخطار عند نقل القوات البحرية إلى الحوض الشرقي للمتوسط ورغم الظروف الصعبة الداخلية والخارجية،

[1] إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص 207.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 180.

[3] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 210.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 182.

[5] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 64.

واصلت الجزائر دعمها للباب العالي إلى أن فرضت الحصار البحري على الإيالة عام 1827م، وخير دليل على ذلك المشاركة القوية للبحرية الجزائرية في معركة نافرين سنة 1827م[1]، والتي تعد واحدة من أهم المعارك البحرية في حوض المتوسط، وكذا نقطة تحول في قوة الجزائر وتراجعها، وذلك نظرا لإنعكاساتها الخطيرة على تطور الأحداث في منطقة المتوسط ككل، وبالخصوص على الدولة العثمانية وإيالاتها[2].

وقعت معركة نافرين في خليج نافرين في جنوب غرب اليونان في 29 ربيع الأول 1243هـ/20 أكتوبر 1827م، وتطلق عليها أيضا بحرب الموره، والتي تعد من أعنف المعارك.

وقد دارت بين الأساطيل العثمانية والجزائرية والمصرية ضد الأساطيل الأوروبية المتحالفة من بريطانيا وفرنسان وبمساعدة روسيا، وقد كانت معركة نافرين تعبيرا واضحا لقوة العلاقات الجزائرية العثمانية[3].

أما حيثيات المعركة فقد جاءت بعد إنتشار الثورة في الأراضي اليونانية وجزر بحر إيجيه، الأمر الذي جعل من الدولة العثمانية تبقي سفنها داخل الموانىء خوفا من أن يتم حرقها وتدميرها، وبدعم من الإيالات العثمانية نزلت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا بجزيرة كريت، وبذلك استطاعت القوات العثمانية السيطرة على عدة مدن منها نافرين[4]، ما جعل القوات الأوروبية تعمل على إرغام السلطان العثماني على وقف الحرب، وذلك بإرسالها الأسطول البحري بهدف إجباره على إخلاء شبه جزيرة المورة وعندما رفض السلطان ذلك، قام أسطول الحلف الثلاثي بالدخول إلى مياه نافرين يوم 20 أكتوبر 1827م وحاصر

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 351.

[2] أرزقي شويتيام، المرجع السابق، ص 59.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مجلد4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 50.

[4] علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2006، ص 365.

أسطول العثماني، وأسفر إطلاق النار الكثيف بين الجانبين عن تدمير أغلب سفن الأسطول العثماني في الأخير[1].

أما فيما يخص مساهمة الجزائر في هذه المعركة فقد كانت مشاركة فعالة، حيث بادر الداي حسين باشا إلى إرسال ست سفن جزائرية إلى مياه اليونان.

حيث توجهت هذه السفن البحرية للمساهمة في الحد من الخسائر التي ألحقها الثائرون اليونانيون بالبحرية العثمانية[2]، وقد تكبد الأسطول العثماني في هذه المعركة خسائر فادحة في العدة والعتاد، كانت هذه آخر معركة يشارك فيها الأسطول الجزائري مع الاسطول العثماني[3]، أما عن أسباب هذه الإنكسار فهي في الأساس تعود إلى نقص العتاد والتجهيزات، وافتقار المهارة والتدريب للجنود المشاركين في المعركة، وفي مقابل ذلك من الجانب الأوروبي هناك تجهيز عالي وتدريب قوي بالإضافة إلى هذه العوامل كلها نجد المكان الغير ملائم الذي جرت فيه المعركة[4].

ولقد كان لمعركة نافرين آثار سلبية وإنعكاسات خطيرة على الدولة العثمانية والجزائر بشكل خاص، فلقد تعرضت الجزائر في تلك المعركة لخسائر فادحة في قوتها الدفاعية والمتمثلة في الأسطول البحري الذي دمر تقريبا في هذه المعركة، لا شيء سوى أنه لبى نداء الواجب واستجاب لدعوة الجهاد البحري مع الدولة العثمانية، وبسبب الرابط الذي يجمعها، فكان من المستحيل أن ترفض الجزائر مساعدة الدولة العثمانية خاصة في وقت الحاجة إليها، جراء الموقف الخطير الذي كانت تعاني منه[5].

---

[1] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 218.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 357.

[3] أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة، عبد الجليل التميمي، منتشورات الجامعة التونسية، 1970، ص 45.

[4] أرجمنت كوران، المصدر نفسه، ص 47.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 364 365.

فقد تحطمت معظم القطع البحرية العثمانية في تلك الحرب، كما دمرت جميع سفن الإيالات العثمانية في المغرب الإسلامي[1].

وفي ظل هذه الظروف القاسية، اندلعت الحرب العثمانية الروسية في 28 أفريل 1828م وهي مؤثرة على الدولة العثمانية، حيث استغلت روسيا حالة الضعف، فلجا السلطان محمود الثاني إلى طلب المساعدة العسكرية من الداي حسين إلا أن الأخير لم يتمكن لأن إيالته كانت تحت وضع الحصار البحري الفرنسي[2].

كانت علاقة الإيالة الجزائر إبان فترة حكم الداي حسين باشا مع الدول المجاورة لها (تونس، المغرب، طرابلس، مصر) تتميز بروح المنافسة والتي غلب عليها طابع العداء أحيانا وأحيانا أخرى تظهر علاقة تعاون وترابط.

أ- مع تونس:

فقد تميزت بالصراع والحروب تارة وبالسلم تارة أخرى منذ أن ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية، ومن اهم الأسباب التي كانت لها نصيب في تأزم هذه العلاقات مسألة الحدود بين الإيالتين[3].

لكن تدخل الباب العالي والتزام الوصيان اللذان أرسلا إلى استانبول بطلب من السلطان محمود الثاني بإتفاق يقضي احترام سيادة الدولتين الترابية وإطفاء نار الفتنة بينهما، فتم ذلك سنة 1821م وتحسنت العلاقات بين البلدين من جديد.

ومن مظاهر العلاقات الرسمية بين الإيالتين: المراسلات المتبادلة بين الطرفين حول قضايا متعددة، كتلك الذي بعث بها باي تونس 1826م وطلب منه فيها ألا يسمح بعبور عساكر

[1] نينل ألكسندر روفنادولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ترجمة، أمور محمد إبراهيم، مجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 25.

[2] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 292.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ص 109.

جزائرية من الجزائر إلى الولايات العثمانية[1].

ب- مع المغرب:

وفيما يخص العلاقات الجزائرية المغربية فتميزت هي الأخرى بعدم الاستقرار والتذبذب والتراوح بين الحرب تارة والجنوح إلى السلم تارة أخرى، حيث تسببت التدخلات والإعتداءات المغربية على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر في توتر العلاقات في كثير من الأحيان.[2] فقد كانت المغرب تنظر إلى الجزائر على أنها تشكل خطرا عليها وينبغي تفاديه بكل الوسائل حتى لو اقتضى الأمر التحالف مع الغرب، كما ان للمغرب أطماع قديمة في تلمسان[3].

ج-مع طرابلس:

إن موقع طرابلس من الجزائر جعلها تأخذ مكانة جد محترمة عند الجزائريين بحكم التجارة مع الشرق، وكون مراكب الحجيج الجزائريين كانت تمر بهذه المدينة الاستراتيجية[4]، فقد كانت هناك علاقة تعاون وتبادل تجاري وخير دليل على ذلك ما قام به يوسف باشا، أمير طرابلس عن مبادرة أخوية تجاه الحملة الإنجليزية على إيالة الجزائر، أن أهدى مركبا لتعزيز المراكب الجهادية التي أحرقت داخل الميناء، حيث لم ينجوا إلا عدد ضئيلا وقد إستمرت هذه العلاقات الودية إلى غاية نهاية الإيالة 1830م[5].

د-مع مصر:

[1] أحميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، 2002، ص 63.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 147.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 109.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

[5] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 24.

منذ أن اتخذت الجزائر موقفا معاديا بمبادرة نابليون بإحتلال مصر، وقطع الامتيازات التي كانت لفرنسا بالقالة والعلاقات الجزائرية المصرية تتسم بالأخوة. وقد كانت مصر من الدول القوية التي ساعدت الدولة العثمانية في حروبها إلى جانب خاصة خلال الثورات اليونانية التي قامت ضد الدولة العثمانية من 1822م إلى غاية 1827م[1].

في حين تميزت العلاقات الثقافية والاقتصادية كانت على أحسن ما يرام فقد لعب الجامع الأزهر دورا كبيرا في تكوين وترقية علماء الجزائر ومفكريها[2].

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 126.

[2] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني: العلاقة مع انجلترا وإسبانيا

أولا: إنجلترا

على غرار العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية، كانت للجزائر علاقة مع إنجلترا أخذت طابع السلم قوامها تبادل المصالح والنفوذ، غير انها صاحبها توتر في بعض الفترات لتخللها بعض الغارات الإنجليزية، ولأن القرن التاسع عشر شهد تطورا ملحوضا في مجال الصناعة في القارة الأوروبية، وتزامن هذا مع عدم مواكبة الإيالة لهذا التطور، تمثل في تخلف صناعة الأسلحة والعتاد البحري، ولإيجاد حل لهذا التخلف، فقد كانت الإيالة تعمل على تسديد عجزها في هذا التخلف كانت تعتمد على طريقتين[1]:

الأولى: التعويضات والاتاوات الحربية، وتشترط فيها على الدول المتعاقدة معها أن تكون بالسلاح والعتاد الحربي، لا بالمال.

الثانية: الصفقات التجارية: السلاح المعدني بالسلاح الغذائي لقيمته الإستراتيجية، خاصة الحبوب (القمح) لكمياته الوفيرة بالإيالة، والذي عرف تنافس كبيرا بين بعض الدول كانجلترا، فرنسا، هولندا، إسبانيا[2].

وبالرغم من عدم مواكبتها لتطور العتاد الحربي مقارنة مع دول الأجنبية. إلا أنها امتلكت قوة سياسية وعسكرية وخاصة على المستوى البحري، سمح لها أن تفرض سيادتها في الحوض المتوسط .وبهذه السيادة جعل الدول الأجنبية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا تحاول جاهدة عقد معاهدات مع أوجاق الجزائر حتى لا تقع في خطر القرصنة التي كانت تعرف تحركا كبيرا.وكذا حتى تسمح لها بالتجارة فيها بإعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل سوق كبير للمبادلات التجارية، وكان من شروط المعاهدات أن يقوم الصلح لمدة معينة

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج1، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007، ص 181.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق، ص 182.

مقابل دفع ضريبة سنوية للأوجاق، وبتكاثر وتكالب القوة البحرية للدول الأجنبية، حرصت إنجلترا على تأمين تحركها وتنقلها في الحوض الأبيض المتوسط لحماية مصالحها[1]، محاولة منافسة نظيرتها علاقة فرنسا بالجزائر، ما جعل بريطانيا تسعى إلى توتر وقطع العلاقات الجزائرية الفرنسية[2].

ونظرا للإمتيازات التي كانت تحظى بها فرنسا، مآثار حفيظة إنجلترا ما جعلها تعارضها بهدف الإستيلاء على الممتلكات الفرنسية[3]، لتعقد التحالفات ضد الجزائر، وهو ما تجسد عندما تحالفت إنجلترا مع هولندا بعد فشل مؤتمر فيينا 1815م، ولندن 1816م وخروجها بنتائج لا ترضي مصالح الدول المؤتمرة والتي كان الهدف منها هو القضاء على القرصنة وتحرير الأسرى بعد رفض الداي قرارات المؤتمر، وعليه قامت الدولتين السابقة ذكرهما على مهاجمة الأساطيل وهو ما تم في سنة 1230 هـ الموافق ل 1816م فألحقتا خسائر كبيرة للإيالة[4].

وبعد أن نجحت الحملة الإنجليزية في 1816م، وإبتداء من هذا التاريخ وإلى غاية 1824م، أصبحت هي المتزعمة لسياسة تحطيم النيابة[5]، فأطلقت يدها في الإيالة وبدأت تتدخل في العلاقات[6] القائمة بين الداي والدول الغربية، وعقدت مع الداي إتفاقية كانت سببا في قيام إضطرابات ضد الداي، لتمكن الإنجليز من الإتصال بسكان القبائل عن طريق رعاياها[7]

---

[1] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 28.

[2] وليام شالز، المصدر السابق، ص 71.

[3] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 163.

[4] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ط4، المكتب الإسلامي، 2000، ص 521.

[5] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 77.

[6] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 247.

[7] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 78.

وجاء هذا بعد حث مجلس الشيوخ البريطاني القضاء على القرصنة،[1] وبما أن الإنجليز لم يستطيعوا إنهاء القرصنة، فقد شجع قناصلهم القبائل على العصيان والتمرد على حكومة الداي .كما كان كل من فرنسا وهولندا يعملان على تحريض القبائل، الأمر الذي دفع بالداي إلى إصدار قرار القبض على الثوار، وذلك في أكتوبر 1823م[2]، وفي رد فعل من هذه الدول، سارعت فرنسا وهولندا لتهريب الثوار، اما القنصل الإنجليزي فقد رفض تسليمهم[3]، وعمل عكس ما قامت به الدول الأخرى مستخدما قانون الحماية القنصلية، فقام بجمعهم وحمايتهم في منزله ما جعله يتعرض للهجوم فدخل حراس الداي للقبض عليهم، فقال لهم القنصل: هؤلاء القبائل في حرم الإنجليز، فقال الحراس: إما أن يمكننا منهم، بموافقة منك أو تأخذهم عنوة، وانهم رعيتنا لا دخل لك فيهم، ثم قبضوا عليهم وقيدوهم بسلاسل من الحديد في أرجلهم، وقادوهم للعمل في مناجم الحجر، وكانت هذه القرارات تطبق على كل من كان حاميا لحكومة الداي[4].

وكان هذا الحادث سبب في توتر وقطع العلاقات الإنجليزية الجزائرية، وعاد القنصل إلى بلاده في كانون الثاني سنة 1824م[5]، طالبا من الحكومة التدخل لما قام به الداي[6]، وبعد بضعة أيام جاء الإميرال الإنجليزي سيرهاري نيل ومعه ثلاثة وعشرون باخرة مطالبا الباي بتعويض ما لحق بقنصليته وكذا بغرامة مالية كبيرة، والإعتراف بسيادة بريطانيا دون غيرها على باقي الدول الأخرى[7]، وكذا رفع العلم البريطاني في المدينة[8]، لكن الداي رفض

[1] عبد الرؤوف سنو، التجارة الألمانية والقرصنة في غرب البحر المتوسط، مجلة أوراق جامعية، العدد 37، بيروت، 2011، ص8.

[2] محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 267.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 622.

[4] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 100.

[5] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 623.

[6] علي خلاصي، المرجع السابق، ص 14.

[7] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 126.

[8] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 624.

هذه المطالب، ولأنه كان يرغب بالتصالح مع بريطانيا فقد قبل شرط دفع التأمينات فقط، وكان أيضا أنه قد رفض عودة القنصل لأنه أصبح منبوذا من قبل الأهالي، فرجع الأميرال إلى بلاده[1]، ثم رجع لتفاوض مع الداي من جديد في 23 مارس 1824م لكن دون جدوى[2]، وفي 12 جويلية من نفس العام رجع الاميرال للمرة الثالثة حاملا معه قرار ضرب الإيالة بمحاربتها[3]، فشن بهذا الهجوم إلا أن الجزائريين كانوا بالمرصاد فخرجوا لمقاتلهم وهم على أهبة الاستعداد بعد الإستفادة من أخطائهم من الهزيمة التي منوا بها عام 1816م، ودارت معركة طاحنة تم فيها تبادل الاطلاق النار، وبالرغم من حداثة السفن الإنجليزية التي ظلت تلاحق سفن الإيالة وتقصفها بمدافعها إلا أن تأثيرها كان ضعيفا[4]، وعندما يئست القوات البريطانية من إستسلام الإيالة بواسطة الحصار، حاولوا إبرام معاهدة يوم 26 من نفس الشهر، وكان مما ورد فيها هو: "... وفي أي وقت، فإن الوكيل البريطاني والقنصل العام المقيمين في المدينة ومملكة الجزائر، سيعملان في كل الأوقات بالإحترام نظرا لشخصيتهما.

إن شخصه والبيت أو المنازل، يجب أن يكون مصونة، وأن أي شخص يؤذيه أو يهينه بالكلمة أو الفعل، فإن مثل هذا الشخص سيعاقب بشدة، وأن له الحرية في إختيار مترجمين وموظفيه، سواء كانوا مسلمين أو آخرين، الذين لا يدفع عنهم أي ضريبة أو مساهمة مهما كانت، كما أن له الحرية في جميع الأوقات لرفع علم صاحب الجلالة في الجزء العلوي من منزله، سواء في المدينة أو الريف، وفي قاربه عندما يكون مارا في البحر..."[5]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 79.

[2] محمد العربي الزيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2ن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 87.

[3] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 42.

[4] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 624.

[5] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 176.

إلا أن الداي لم تعييه شروط الإتفاقية فرفضها وبهذا فشل الإنجليز في هذا الامر[1]، فغادروا في 29 حزيران، وعمت الأفراح نواحي الإيالة لثمرهم، وتكونت عندهم قناعة بقوتهم، وعدم هزيمتهم وقد أثار إنتصارهم أحباب السلطان العثماني بموقفهم الجهادي والبطولي فقدم لهم التهاني ووجه لهم فرمانا همايونيا بالتهنئة[2].

وبهذا كانت هذه آخر المظاهرات والحملات البريطانية على الجزائر[3]، وكان من آثار الهجوم الذي قام به الإنجليز أن تسبب في إحداث إنعكاسات سلبية على التجارة الخارجية للإيالة، فتغير خط التجارة الجزائري نحو البر عن طريق تونس والمغرب[4].

ثانيا: إسبانيا

عرفت العلاقات بين الإيالة وإسبانيا ثلاثة قرون متوالية حروب فعلية متواصلة أي أخذت طابع العدوان والمنافسة، ولم توقع بينهما إلا معاهدان إثنتان طوال تلك المدة، أي طيلة قرون ثلاثة[5] على غرار مختلف الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا وإنجلترا التي أبرمت أبرمت معهم العديد من المعاهدات كما حصلوا على الكثير من الإمتيازات[6].

حيث نجد أنه في بداية القرن 19 تأزمت العلاقات أكثر بين الطرفين ففي سنة 1822م ظهرت القطيعة بين البلدين إثر إنسحاب القنصل الإسباني من العاصمة الجزائرية، ولكن لم تقم أي حرب بينهما، حيث تدخلت فرنسا لفض النزاع وذلك بطريقة سلمية، أما أسباب هذا الإختلاف فهي تعود إلى ديون الإيالة لدى الحكومة الإسبانية، والتي تعود إلى مصادر ثلاث: أولها أن أحد الرعايا الجزائريين من اليهود استغل الفرصة واستولى على

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 225.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 225.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 90

[4] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 37.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 126.

[6] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 52.

أموال خزينة بايلك الغرب[1] وفر إلى إسبانيا، وثاني مصدر هو قيام أحد التجار الإسبان في الجزائر بإعلان إفلاسه، ثم فر وترك ديونا عليه ،أما ثالث مصدر يتمثل في المبالغ المالية التي اقترضها القنصل الإسباني، وقد تعهدت إسبانيا بتسديد المبالغ المتفق عليها، لكنها تماطلت في الدفع فإضطرت السلطات الجزائرية بعد مرور عدة سنوات إلى إعادة الطلب من جديد[2]، وهنا ردت عليها الحكومة الإسبانية بإرسال مبعوث إلى الجزائر يحمل رسالة من الملك فرديناند السابع يؤكد فيها بأنه سيدفع الديون التي على حكومته، غير أن لهجة المبعوث الإسباني وطريقة رده لم تعجب الداي، وهنا حدث النزاع بين الطرفين، حيث قام الأسطول البحري الإسباني والهولندي، بإرسال تهديدا إلى الداي من اجل التخلي عن المطالبة بتسديد الديون، غير أن السلطات الجزائرية رفضت إصدار تصريح مكتوب، وهنا تدخلت فرنسا وأفضت النزاع[3].

وفي شهر جانفي 1824م قامت البحرية الجزائرية بالاستيلاء على سفينتين إسبانيتين واسترقاق طاقميهما، ولم تقف فرنسا في واجهة الاحتجاج، بل إنجلترا هي التي تحركت، لأنها كانت تعتبر نفسها ضامنة لعدم استرقاق الأسرى بمقتضى المعاهدة التي ابرمتها مع الجزائر 1816م.

وفي 19 سبتمبر 1824م أشهر القنصل الفرنسي بكون الجزائر قد أوقفت أعمالها العدائية ضد إسبانيا مراعاة لفرنسا التي أعلنت استعدادها للتوسط لإنهائه[4].

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلد2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 429.

[2] المرجع نفسه، ص 430.

[3] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 521.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص 432.

وبعد تفاوض القنصل دوفال باسم إسبانيا مع السلطات الجزائر، خفضت المطالب المالية الجزائرية إلى ثلاثمائة ألف قريش إسباني، وفرنسا هي التي إقرضت هذا المبلغ لإسبانيا والقنصل دوفال هو الذي دفعه بنفسه للحكومة الجزائرية[1].

ونتيجة لهذا التعاون الفرنسي الإسباني، أنه كان في الأخير لعبت القنصلية الإسبانية دور نافد الخطورة في عملية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد إتخذ الجنرال لوفيردو قائد الفرقة الثانية من القنصلية الإسبانية مقرا عاما لقيادته، وكان الجنرال دي بورمون وهو القائد العام للحملة الفرنسية، قد أقام أركان حربه في هذه القنصلية ذاتها وذلك صبيحة يوم 4 جويلية أي قبيل الاحتلال بيوم واحد[2].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 126.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ص 24.

المبحث الثالث: العلاقة مع فرنسا.

تعود الجذور الأولى لعلاقة الإيالة الجزائرية بفرنسا إلى عقد إتفاقية لصداقة والتحالف في 1534م، وكان هدف فرنسا من هذا الاتفاق هو إستغلال خيرات البلاد الاقتصادية وإحتكار صيد المرجان وإستثماره، فكانت بذلك أطماعها الشريرة تحول دوما دون إستقرار العلاقة مع الجزائر.

وعندما تولى الداي حسين مقاليد السلطة في 1818م تطورت العلاقة مع فرنسا إلى الأسواء خاصة كما ذكرنا سابقا قدوم الحملة الإنجليزية والفرنسية لإجبار الداي على تنفيذ قرارات مؤتمر إكس لاشابيل، وبرفضه لهذه القرارات، جعل فرنسا تتزعج منه ومن سياسته[1]، وما زاد الطين بلة كما يقال هو أن الداي قد ورث الديون التي كان لها الأثر البالغ في تدهور العلاقات، وهي قضية مدبرة ومصطنعة لعب فيها تاجرين يهوديين[2]جزائريين، دورا رئيسيا كان ضحيتهما الجزائر وفرنسا، ما سبب مشاكل مع بعضهما وبذلك توترت الأوضاع، حيث قام كل من [3]بكري[4] وبوشناق[5] بحركة تجارية خطيرة، فاستوليا على أسواق الحبوب (القمح)، فكانا يشتريان السلعة بأسعار رخيسة، غير مبالين بأوضاع الشعب، فيبيعانها في الجزائر إلى فرنسا بمضاعفة السعر، وقد إستدانا من الداي بعض ملايين الفرنكات الفرنسية

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 70.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 255.

[3] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ج3، ص 55.

[4] بكري: هو ميشيل بكري المعروف بإسمه المستعرب إبن زاهوت وكان صاحب تجارة في أوروبا قبل ان يفتح في 1770م مركزا له في مدينة الجزائر، وكان هذا المركز متواضعا ثم إزدهر عندما إنضم إليه إخوته وإبنه داوود، وصهره بوشناق، أنظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 14.

[5] بوشناق: نافتالي بوشناق عرف أيضا بإسمه المستعرب بوجناح من أسرة لها تجارة في الخارج، جاءت إلى مدينة الجزائر في 1723م، وتعود أسباب ثراءه إلى التعفن والفساد الذي كان شائعا أيام الحكم العثماني في الجزائر، أنظر: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 43.

ثم تماطلا في الدفع، في الوقت الذي كان يحقق أرباح كبيرة بالتجارة في فرنسا ببضائع جزائرية، وقد ألح الداي على ضرورة حل هذه القضية التي بقيت معلقة لمدة طويلة[1].

في محاولة لإصلاح العلاقة كانت فرنسا لديها قناعة بأن مفادها يتحقق بتصفية الديون[2] وقد إقترح تاليران على إنهاء القضية، ليقدم تقرير إلى الدوق ريتسيليو حدد فيه مبلغ 844،893،18 فرنك، بما فيها الأرباح التي قدرت بمبلغ 3 .984.420 ومنه تعينت لجنة فرنسية مركبة من ثلاثة خبراء هم: هيلي دواسل، موني، ومالارنيك لدراسة هذه المبالغ، ومن جهته كلف الداي حسين كل من: نيكولابيلقيل، وراية المكاجم ليمثلاه في اللجنة، وكان الأول هو وكيل لبكري في باريس، والثاني من ضباط الداي[3]، وتم إنعقاد هذا الإجتماع في 28 أكتوبر 1819م، فتقرر من هذا بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 7 ملايين فقط، خاصة بعد مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري- بوشناق، وهو ما صوت عليه مجلس النواب الفرنسي يوم 24 جويلية 1820م، وما زاد في تأزم العلاقة[4] أن فرنسا وحكومتها وضعت يدها على قسم من الأموال التي ستعطى لتاجران اليهوديان، هذا لان فرنسا لم تكن مدانة للجزائر وحدها بل حتى[5] للشركة الفرنسية لنش، وهو مركز تجاري

فرنسي موجود بسواحل شرق الجزائر القالة وعنابة[6]، وقد كانت فرنسا معتمدة على مادة مادة موجودة في إحدى السندات، ولأن الدائني اليهود كان عليهم ديون لفرنسا[7]، إلتجأوا إلى المحاكم الفرنسية، وإتصلوا لتسوية ديونهم مع القنصل الفرنسي[8] بيير

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا، المرجع السابق، ص 130.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ص 39.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 130.

[4] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 444.

[5] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 33.

[6] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 132.

[7] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 33.

[8] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 352.

دوفال[1] الذي تم تعيينه في 28 أوت 1815م في الجزائر.

ولما وصل هذا الامر إلى مسامع الداي إنزعج كثيرا، فاحتج هذا الأخير لدى القنصل دوفال على هذا السلوك نحو الإيالة، معترضا عن تدخل محكمة فرنسية في قضية خارجة عن إختصاصها، وأن على الرعايا الفرنسيين أن يلتجأوا إلى الحكومة الجزائرية لإيجاب مطالبهم، فهي قضية خلاف جرى بينه كحاكم دولة وبين رعاياه[2]، فكان من الداي إلا أن كتب إلى حكومة فرنسا، مطالبا بدفع إليه شخصيا الدين الذي عليها[3] ليعقوب بكري[4]، وليتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي عليهم، وكذا بضرورة تسليم اليهوديان وإعادتهما كمجرمين، إلا أن رد الحكومة الفرنسية لم يصله وذلك عام 1824م، وبعد هذا إتهم الداي دوفال بأنه كان يقوم بحجز الرسائل التي ترسلها فرنسا[5]، وقام بإعتقال أفراد عائلة بكري وسجنهم وجاء هذا بعد أن تأكد الداي حسين بأن القنصل شخص غير موثوق، فحاول مرة أخرى (الداي) في 26 أوت1826م مراسلة وزير الخارجية الفرنسي البارون دوداماس طالبا منه أن يدفع له الديون المتبقية بعد أن دفعت فرنسا جزء من الدين، طالبا منه بعدم تسليم المبلغ المتبقي لنيكولا بليقيل وراية المكاجم في عملية التحويل[6]، إلا أنه أنه لم يصله الرد مرة أخرى فتولدت قناعة لدى الداي بان أمواله وجميع حقوقه ودولته

---

[1] بيير دوفال: إبن لمترجم الفرنسي كان يعمل في السفارة الفرنسية في إستانبول، وقد تولى جميع مهام القنصلية في القنصليات الفرنسية بآسيا الصغرى، وكان يتكلم اللغة العربية والتركية، وإشتهر بإتباع سياسة التعفن الإجتماعي والتوريط، وخلف الوعد، وأصبح قنصل فرنسا في الجزائر وعمره أنذاك 55 سنة، أنظر: شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص46.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 352.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص 259.

[4] يعقوب بكري: كان ممثل لتجارة اليهود الجزائريين في باريس، ولم يكن محل ثقة، تجنس بالجنسية الفرنسية، وعندما عاد للجزائر أصبح يعقوب زعيما لطائفة يهودية، ومسؤولا عن التجارة التي تديرها أسرة بكري، وكان الداي قد سجنه 1826م لعدم وفائه برد الدين إلى القنصل الإنجليزي، وأجبره أيضا على التخلي له عن كل الديون التي يدعيها في أفريل 1827م وكان هذا قبل هروبه، انظر: وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 215.

[5] إسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، ص 256.

[6] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 131.

ضاعت نتيجة تواطئوا اليهود وتلاعب القنصل دوفال، الأمر الذي دفع كل من يعقوب بكري وبوشناق بالهرب خارج الإيالة فتجه يعقوب إلى فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية، وذهب بوشناق إلى ليفورن بإيطاليا، فأدى هذا إلى خلق أزمة سياسية صعبة بعد ان كانت إقتصادية[1].

وما جرى أيضا في خضم فترة حكم الداي أنه بعد عقد معاهدة تتعلق بالتجارة في حصن الباسيتون وبصيد المرجان في 25 جويلية 1820م مع السيد دوفال وهذا جزء من ما ورد فيها "..... يتعين على أعوان الحصن أن سلموا الخزينة مدينة الجزائر، كل عام قنطارين من المرجان منهما قنطار يفوق القنطار المتوسط، إضافة إلى ذلك عليهم أن يدفعوا إلى باي الشرق، في كل عام قنطارا من المرجان ..."[2]

وتم تحصين الحصن رغم الوعد الذي قطعه دوفال بعدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية[3]، حيث قام نائب دوفال في عنابة الكسندر دوفال وهو إبن شقيقه بإنشاء منشآت تمهيدا لتدعيمها بالعسكريين والمدافع[4]، ونتيجة لخطورة هذا العمل، فما كان من الدي إلا أن أصدر في سنة 1825م بتفتيش مقر المؤسسات الفرنسية في عنابة بحثا عن الأسلحة، التي كان التجار الفرنسيين يبيعونها[5] في الشرق الجزائري إلى قلاقل الجزائريين وذلك لإثارة الثورة في البلاد[6]، وفي نوفمبر 1826م شرع الداي بتوقيف السفن الفرنسية في عرض البحر ويعرقل أعمال تجارة فرنسا في بلاده، وهذا ما حدث لمركبين فرنسيين كانا في طريقهما إلى طولون، فقام الرياس الجزائريين بضرب أفراد السفينتين بسبب النقاش الذي أبدوه[7]، فطالب

[1] أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق، ص 16.
[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص ص84 85.
[3] أرجمنت كوران ، المصدر السابق، ص 36.
[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 99.
[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 70.
[6] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 81.
[7] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 127.

دوفال الداي الإعتذار عن هذا التصرف واتهمه أيضا بالمخادعة للاستيلاء على السفينتين وبعملية القرصنة عليها، وكذا قد دافع دوفال عن إحدى هذه السفينتين لأنها تابعة لبابا، وقال: إنه لا يجوز التعرض لها إذ ليست للدولة البابوية معاهدة علاقات مع الجزائر وانها لا تدفع الجزية[1].

وما كان أيضا من أسباب تازم العلاقة بين الطرفين سماح الداي حسين لجميع الدول الأجنبية بصيد المرجان على سواحل الإيالة، الأمر الذي جعل فرنسا تتعسف من هذا الإجراء في حقها، بعد أن كانت وحدها المخولة بصيد المرجان، وبهذا الإجراء فقد افقدهم أهم الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها خلال ثلاثة قرون، لكونه عمل يتعارض والمعاهدات المتفق عليها[2].

وهكذا فقد عرفت الفترة من 1818م إلى 1827م تغييرا جذريا في العلاقات بين البلدين نحو الأسوء . وعرفت تصاعد في التدهور عما كانت عليه في السابق، وقد كان أيضا أن في هذه الفترة فرنسا تعيش في جو من الفوضى والإضطراب الاجتماعي والسياسي وهذا راجع إلى إلغاء الحرس الوطني والحد من الحريات الفردية وكذا حرية الصحافة على وجه الخصوص، وكانت أيضا تعيش أزمة إقتصادية خانقة ذلك ان الميزانية عرفت إفلاسا كليا، ضف إلى ذلك الصراعات البرلمانية بين المجلس الأعلى والحكومة بسبب الانتخابات التي كانت ستجري سنة 1826م[3]، وهو ما جعل فرنسا تبحث عن أسباب حتى تعلن الحرب بإعتبار أن فكرة الاحتلال الجزائر كانت تراودها منذ زمن وقد[4] حاول نابليون بونبرت[5] تجسيد

---

[1] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 219.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 87.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

[4] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 220.

[5] نابيلون بونبرت: ذلك الكورسيكي ولد في 15 أغسطس 1769م، قصير القامة، محدود البنية الممتلىء بالطموح والثقة بالنفس، وكان لا يتقن اللغة الفرنسية جيدا لأنه لم يكن فرنسيا أصيلا، ينتمي إلى أسرة إيطالية الأصل تنتسب إلى جزيرة كورسيكا جنوب فرنسا، أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 95.

تجسيد هذه الفكرة وتحقيقها، وعندما أصبح دوفال قنصلا في الجزائر تم تحريضه على العمل على خلق مشكلة أو أزمة مع الداي حتى تقوم بعمل عسكري ضد الإيالة[1]، وكان من الظروف التي ساعدتها تحطم الأسطول البحري للإيالة في معركة نافرين، فإعتبر المسؤولون في باريس أن الوقت مناسب في عام 1827م، لإنجاز مشروعا يحقق لفرنسا مكاسب كبيرة[2].

وأما عن حادثة المروحة فتعود حكايتها إلى أنه وفي 29أفريل 1827م على الساعة الواحدة بعد منتصف النهار، ذهب دوفال إلى قصر الداي لتهنئته بمناسبة العيد وهو ما جرت عليه العادة، حيث يقوم القناصل بتهنئة الداي حاملين معهم بعض الهدايا الثمينة، وقد دار بينهما حوار باللغة التركية[3] وعند وصول دوفال إلى القصر صافح الداي هو ومن كان معهم من القناصل، ثم سأله عن صحته وعائلته ودولة فرنسا[4]، ثم إغتنم الفرصة وسأله القنصل دوفال عن مصير المركب الفرنسي الذي أسره الرياس، لكن الداي عاتبه على الاعمال المشينة التي تقوم بها شركة بكري في حصن الباستيون بالقالة، والتي توحي بأن هناك عملا عسكريا يخطط ضد الجزائر، كما إتهمه بالتواطىء مع اليهوديان بكري وبوشناق[5]، ثم سأله عن سبب تجاهل ملكه لرسائله والتي تخص تسديد فرنسا لديونها إتجاه الإيالة والمتعلقة بالقمح والشعير والتي قدرت بأكثر من ثلاثة مائة مليون فرنك بالذهب[6]، وكان من الواجب على دوفال أن يعمل على تهدئة وتقديم اعذار ومبررات لتلطيف الجو السياسي، كما كان عليه أن يدرك أنه في حضرة حاكم دولة، وعليه ان يزن كل كلمة قبل أن يقولها، وكل تصرف قبل أن يقدم عليه ولكنه بالعكس فإنه تصرف وكأنه أمير مما يثبت وجود تواطىء بينه وبين حكومته، ويظهر الخبث الذي كانت فرنسا تضمره للجزائر.

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص 54

[2] المرجع نفسه، ص 195.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص 102.

[4] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 17.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 130.

[6] العربي منور، المرجع السابق، ص 18.

فقد رد على الداي بكل جرأة ووقاحة بان ملك فرنسا لا يمكن أن يتراسل مع أمثاله[1]، عاملا على إستفزاز الداي حسين وإثارة غضبه، وبهذا الرد تجاوز القنصل دوفال كل قواعد اللياقة القنصلية والدبلوماسية المتعارف عليها دوليا، الأمر الذي دفع الداي وهو في أعلى درجات الغضب غير معهودة إلى ضرب القنصل دوفال الوقح، فأشار إليه بالمروحة التي كانت موجودة بيده ان يخرج وكان من الصدفة أن لمست أطرافها وجنتي دوفال فغادر هذا الأخير القاعة التي كان يتواجد بها العديد من الضيوف المدعوين للحضور، ثم إنصرف دوفال عائدا للمنزل[2] وقد علق شاعرا مرسليا باتيليمي وميري اللذان كتبا قصيدتهما الساخرة "البكرية" خلال الصائفة التي تلت حادثة المروحة على سرد ظروف القطيعة، تتسم بالوقاحة، كما جاء على لسان المرشد " من حسن حظ هذا الأخير (دوفال) أن الملوك الجزائريين يحملون مروحة بدل صولجان وإلا لكان السيد دوفال إحتفظ بأثر رمز الملكية الثقيل هذا"، وشككا كذلك في سلوكه الشريف أمام هذه الحادثة، كان المسيحي المنتفض غضبا، جاز للإشهار سيفه القنصلي، ولكن لحنكته الدبلوماسية حبج جماعة وإنفض وقدم للداي هدية وشكره ثم خرج[3].

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 353.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 80.

[3] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 130.

وقد كان بعد خروج دوفال من قصر الداي أنه عمل على إبلاغ هذه الإهانة التي تعرض لها بصورة زائفة للمجلس الدولة الفرنسي، وكان من رد فعل فرنسا بدل أن تدرس هذه القضية وتعرف حقيقتها قبل أن تقدم على أي إجراء[1]، وعلى إعتبار أن رد الفعل الفرنسي كان جاهزا يستند على تعليمات السلطة الفرنسية الهادف إلى إستفزاز الداي بكل الطرق وأنها تعلم بأسرار الداي ودولة الأتراك في الجزائر، إلا انها بدأت تعد العدة لشن هجوم عسكري وهكذا قدمت ضربة المروحة المبرر المنتظر منذ زمن طويل، إذ قطعت فرنسا فورا جميع علاقاتها مع الجزائر[2]، رغم مساعي ومحاولات الداي حسين بتأكيد لبعض الفرنسيين المقيمين بالإيالة، أنه لم يقصد هذا الامر[3].

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 120.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع اسابق، ص 257.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر مع دول ومماليك أوروبا، المرجع السابق، ص 260.

الفصل الثالث:

الاحتلال الفرنسي للجزائر وموقف الدولة العثمانية منه

المبحث الأول: الحصار البحري الفرنسي

المبحث الثاني: الحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثالث: استسلام الداي وموقف الدولة العثمانية من ذلك

المبحث الأول: الحصار البحري الفرنسي

بعد تأزم العلاقات بين إيالة الجزائر وفرنسا، وجهت هذه الأخيرة مجموعة من سفنها الحربية بقيادة الضابط كولي [1] ووصل بها إلى ساحل مدينة الجزائر يوم 12جوان 1827م والذي قام بحصار المدينة.[2] وكان من أسباب ذلك حادثة المروحة والتي اعتبرتها فرنسا إهانة لشرفها الذي أهين في قصر الداي بالمروحة التي لطم بها القنصل دوفال.

والحقيقة ان ضربة المروحة لم تكن سوى حجة ملغمة، تذرعت بها فرنسا لاحتلال الجزائر وتنفيذ مخططها الاستعماري القديم. اذ من غير المعقول ان تنفق فرنسا أكثر من مائة مليون فرنك ويعرض أربعين ألف جندي للموت من اجل ضربة مروحة. لكن إذا نظرنا بعمق إلى هذا الحدث الخطير.نجد أن الدوافع الأساسية التي جعلت فرنسا تقدم على هذه العملية هو الجو الذي كان سائد في فرنسا المتمثل في الفوضى والاضراب السياسي والاجتماعي. إضافة إلى تدهور الخزينة التي أصبحت غير قادرة على تحمل النفاقات والضرائب.

ونتيجة لكل هذه العوامل استغلت فرنسا الفرصة، وقدمت إشعارات إلى سفراء الدول الأوروبية لديها على أنها إذا لم تتلقى خلال الأربع والعشرين ساعة ترضية بمطالبها وشروطها من الداي حسين فإنها ستفرض حصارا بحريا على الجزائر. وقد وضعت شروطا تمثل تعويضا خياليا طالب به الملك الفرنسي[3] شارل العاشر [4] حكومة الداي حسين، وقد

---

[1] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص273.

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تعليق، ممدوح حقي، ج1، دار اليقظة العربية، بيروت، 1964، ص 82.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص86.

[4] شارل العاشر (1757–1836م)، وهو آخر ملوك فرنسا من أسرة آل بورين، كان يتبع نظام رجعي وسيء، توفي 1836م بعد فراره من ثورة جويلية 1830م، وهو الذي أمر بالحصار والحملة على الجزائر، انظر: اسماعيل بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا، ترجمة يحي بوعزيز، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص79.

كلف الضابط كولي ليملي مطالب حكومته على الداي كما سمح له بعرض بنود هذه الترضية على بعض الساسة الفرنسيين[1].

وعلى رأسهم القنصل دوفال وقبطان السفينة لوبوتي طوماس قبل أن تصاغ في شكلها النهائي، ورغم شروط هذه الترضية القاسية، فقد اعتبرت في نظر هؤلاء الساسة والقادة أنها أفضل العروض و قد نصت هذه المطالب على:

لابد من الداي ان يقوم هو بنفسه بزيارة الباخرة الفرنسية (البروفانس)من اجل أن يعتذر للقنصل دوفال عن الاهانة التي لحقت به[2]و يكون ذلك بحضور قناصل الدول الأوروبية الأخرى. ولما كانت الحكومة الفرنسية تستعبد قبول الداي لهذا الحل، أذنت للضابط كولي قائد الحصار أن يعرض على الداي احد الحلين أولا.

إماأن يستقبل الداي حسين في قصره بمحضر القناصل الأجانب وقائد الأسطول الفرنسي والقنصل دوفال ليعتذر منه عما حدث، وأما يوفد عنه بعثة رسمه يرأسها وزير البحرية لطلب العفو من دوفال[3]، واذا قبل الداي بإحدى هذه الحلول فإنه يطالب من جهة أخرى بتنفيذ الآتي:

وهو أن تطلق المدافع الجزائرية مائة طلقة تحية للعلم الفرنسي، وأيضا يرفع العلم الفرنسي فوق الحصون والاستحكامات الجزائرية كلها، كما يقوم الداي بتعويض الأضرار والخسائر التي لحقت فرنسا في ممتلكاتها ومؤسساتها التجارية [4].

يعاقب الرياس الجزائريين عن أعمال القرصنة على السفن الفرنسية، التعويض عما لحق الدار القنصلية الفرنسية في عنابة. كما طالبت فرنسا بان تحصل ضمانات هامة في

[1] مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص 273.
[2] نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص72.
[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 187.
[4] جمال قنان، ودراسات ف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 62.

المستقبل، إذ لا يسمح للبحارة الجزائريين بزيارة السفن الفرنسية وتفتيشها[1] كما أن للحكومة الفرنسية الحق في أن تسلح حصن القالة وكل مؤسساتها الأخرى، وعلى الجزائر أيضا أن تتخلى عن حقها في المطالبة بديون اليهوديين بكري وبوشناق. بإلاضافة إلى هذا يجب على الايالة الجزائرية أن تعترف بفرنسا بأولويتها القنصلية على الدول الأوربية الأخرى. [2]

وفي 15جوان 1827م بعث الضابط كولي المذكرة إلى الداي حسين وقد حدد اجل قبول هذه المطالب بأربع وعشرين ساعة فقط، وذلك حتى يتمكن القادة الفرنسيين من إرغام حكام الجزائر على قبول شروطهم القاسية والمذلة، ويحولون دون أي استعداد حربي معاد لفرنسا قد يتخذه الديوان أو تلجأ إليه فرق الحامية المرابطة في حصون الجزائر[3].

ولكن الداي حسين باشا قد رفض هذه المطالب جملة وتفصيلا وأبى أن يعتذر وقد نسبت بعض الروايات الفرنسية كلمة للداي. تصور لنا مدى استنكاره واستهجائه السلوك الفرنسي المعادي لسلطته والوجه ضد شخصه بالذات، فحسب هذه الرواية أن الداي سرح غاضبا عندما عرف شروط الترضية التي يطالب بها الفرنسيون قائلا "أتعجب كيف أن الفرنسين لم يطلبوا زوجتي أيضا[4]

ونتيجة لهذا الموقف، أمر شارل العاشر الضابط كولي بأن يحاصر سواحل الايالة الجزائرية حصارا شديدا ولا يرفع إلا عندما يقوم الداي بترضية فرنسا، وبتقديم الاعتذارات اللازمة لها عما سلف وكان ذلك في 16 جوان 1827 م، أي بعد شهرين ونصف من رفض الداي حسين منع الترضية، وعلى اثر هذه القطيعة في العلاقات بين البلدين، اختارت الحكومة الفرنسية قنصل سردينيا الكونت داتيلي قائما بأعمالها القنصلية في الجزائر[5].

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص 91.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص43.

[4] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 632.

[5] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 24.

وفي مقابل ذلك كان من الطبيعي أن يقف الجزائريون من هذا الاستفزاز موقف الاستنكار والاشمئزاز.غير أن موقف طبقة الحضر كان عادي لأنهم اعتادوا غارات الأساطيل الأوروبية، فهذا الحصار في نظرهم بمثابة رد فعل على إهمال الجهاد البحري والتي اعتادوا مواجهتها لا أكثر ولا اقل[1]. في حين أن الداي في حد ذاته وفي بداية الأمر اعتبر أن تلك التهديدات وذلك الحصار مجرد عملية ضغط موجهة ضده شخصيا، بقصد إزعاجه أو ليس لها أي اثر مباشر ولكن سرعان ما تدارك الامر. ففي جوان 1827م اصدر أوامر بتهديم المؤسسات الفرنسية في القالة وعنابة، وذلك بعدما أجلى عنهما الجالية الفرنسية، وقد قدرت خسائر هذه المؤسسات بمليون ونصف مليون فرنك.[2]

لكن الموقف الذي تمسكت به الجزائر، قد خيب أمال فرنسا لأنها كانت تعتقد أن الداي سوف يستسلم بسرعة[3]. ما اضطر السفير الفرنسي في اسطنبول تقديم مذكرة إلى الباب العالي وذلك في شهر اوت، يطلب فيها بتدخل الحكومة العثمانية لفض النزاع غير أن الكاتب لم ير نوع من الشرعية فيما قامت به حكومة باريس. وبالتالي أبى أن يتسلم المذكرة، بالإضافة إلى هذا بعثت فرنسا وفودا أخرى إلى الجزائر لغرض استئناف المفاوضات، ولكن إصرار فرنسا على مطالبها ورفض الداي ذلك وبالتالي ظل موقف الطرفين المتنازعين الجزائري والفرنسي متناقضا بهذا الشكل فإن التوفيق بينهما اصبح غير ممكن.[4]هذا ما أنجرت عنه أحداث حربية وقعت أثناء الحصار، وذلك في 22سبتمبر 1827م، وكذا في 4اكتوبر 1827 م والتي تعد أهم معركة بحرية دارت أمام ميناء الجزائر العاصمة، والتي التقت منها قطع الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي بإحدى عشر سفينة حربية جزائرية[5]، جزائرية[5]، كانت تحاول فك الحصار وأبعاد قطع العدو البحرية عن السواحل الجزائرية، وقد

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 371.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 113.

[3] شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 54.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 94.

[5] صالح عباد، المرجع السابق، ص 374.

دامت هذه المعركة عدة ساعات والتي انتهت بانهزام الفرنسيين وعادت السفن الجزائرية الى الميناء وقد ألحقت بأكثرها أضرار بالغة[1].

ويصف هذه المعركة الطبيب الألماني سيمون بفايفر من خلال مذكراته حيث يقول'...وفي ليلة مقمرة غادر الأسطول الجزائري شواطئ مدينة الجزائر، وفي صبيحة اليوم التالي صعد اغلب أهالي المدينة إلى السطوح لمشاهدة المعركة البحرية...وعندما بزغت الشمس سمعنا هدير المدافع ينطلق من البحر ورأينا سفن تتجه نحو بعضها البعض...كانت واخذ كل من الجانبيين يتلمس الوسائل اللازمة للإيقاع بالأخر...وإذا بسفينتين جزائريتين تبتعدان عن مكان المعركة غير أن السفن الباقية أحاطت بالبارجة الفرنسية واشتبكت معها في معركة حامية. فأحاطت بالبارجة أربع سفن جزائرية وبالحراقة سفينتان وبالمركب الشراعي سفينتان أيضا، كان الجزائريون يقاتلون بضراوة والفرنسيون بضراوة اشد...وقد امتازت سفينة جزائرية عن غيرها من بقية السفن كان يقودها عمر رايس (بحار) قديم..."[2].

ونتيجة لهذا وفي خضم الصراع القائم، فقد استطاعت البحرية الجزائرية في مدة تقل عن شهر واحد، أن تلحق هزيمتين بالأسطول الفرنسي وكان لهذه الانتصارات المتوالية التي حققها بحارة الايالة صدى كبير في أوساط الشعب الفرنسي، حيث أعلن مائة وسبعون من نوابه عن معارضتهم لسياسة الحكومة تجاه الجزائر وطالبوا برفع الحصار.[3]

ولكن شارل والمتطرفين من أنصاره رفضوا حل ذلك وبقيت الأوضاع على ما كانت عليه، فتارة تستعمل فرنسا القوة العسكرية وتارة أخرى النشاط السياسي [4].

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 32.

[2] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص ص 40 41.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 94.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص372.

ولكن الأمر لم يقتصر على المعركتين السالفتين الذكر فقط بل ان في 25 أكتوبر 1828 تكرر الصدام البحري بين السفن الجزائرية والفرنسية، فوقع اشتباك بالقرب من رأس كاكسين غرب مدينة الجزائر، والذي تمكن فيه قبطان السفينة لابروتونيير من تدمير أربع سفن جزائرية وهذا حسب بعض الروايات الفرنسية. وحتى الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية شهدت بدورها غارات ومهارات بحرية مثل الغارة التي تعرض لها ميناء وهران وذلك في 22ماي 1828م[1].

والذي قام بتنفيذ عملية الهجوم على ميناء وهران هو القبطان روبير أندري دوناسيا، وأسفر هذا الهجوم عن استرجاع الفرنسيين لإحدى سفنهم التي وقعت في أيدي الجزائريين.[2]

هذا ولم يكن الحصار الفرنسي مقتصرا على مدينة الجزائر فقط، بل شمل جميع موانئ البلاد شرقا وغربا[3].

وقد تسبب هذا الحصار في تعطيل العلاقات البحرية مع الغرب، وهذا ما بين اثر الحصار السيئ على التجارة والحياة الاقتصادية، ورغم طول الحصار فإن الحكومة الفرنسية لم تصل إلى نتيجة تذكر. وفي تلك الظروف لم يكن بوسعها إلا القيام بمحاولة دبلوماسية جديدة لحل الأزمة التي وصلت إلى أوجها، حيث بدأت تشعر بضرورة إيجاد منفد تخرج منه سالمة [4].وبالإضافة إلى ذلك استياء الرأي العام من هذا العمل الذي لم ترجى منه أي فائدة، وقد أخذت الإجراءات التي ساعدت للتوصل إلى تسوية تكون لصالح فرنسا.[5]

وتبلورت مع مرور الوقت عندما تولى دوماريتينياك رئاسة الوزراء وذلك في 5جانفي 1828م، وبالفعل أصبحت إمكانية التوصل إلى تسوية الخلاف مع الداي تشغل اهتمام

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص131.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص372.

[3] إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، ص127.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص372.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص29.

الوزير، بعد أن تعرضت حكومته للضغط والانتقاد من طرف بعض النواب، فأوفدت الحكومة الفرنسية في شهر سبتمبر 1828م قائد الحصار لابروتونير ليعرض مجموعة من الشروط الجديدة على الداي، والمتمثلة في ان يبعث الداي مندوبا إلى فرنسا تكون مهمته التعبير عن موقف الحكومة الفرنسية بصفة صريحة قانعة عن رغبة الجزائر في اقرار السلم من جديد مع فرنسا. [1]وإعطاء تغيرات عن تصرف الداي إزاء القنصل دوفال، ولتنفيذ الأوامر الفرنسية أوفد لابروتو نير إلى الداي كل من الضابط بيزار وهو ضابط من أركان الحرب، وأيضا قنصل سردينيا داتيلي هذا الأخير الذي كان يتولى مهمة رعايا الشؤون الفرنسية بالجزائر عندما ظهرت الخلافات بين البلدين. [2] وبعدما استمع المبعوثان لجواب الداي أكد لهم أن لابروتونيير ليست له صلاحيات التفاوض وعقد المعاهدات، بل تقتصر مهمته على إبلاغ التعليمات فقط.[3] وعندئذ تأكد الداي من سوء نية فرنسا عندها رفض كل الشروط التي تطالب بها، لذا انعقد اجتماع في مجلس النواب خصص لمناقشة هذه القضية عام 1829م، حيث جعل رئيس الوزراء دوما رتينياك يصدر الى قائد الحصار لابروتونيير في 23جويلية من نفس العام تعليمات جديدة للتفاوض مع الداي حسين مفادها، اطلاق سراح الأسرى المسيحيين وإعلان الهدنة بمجرد إرسال مبعوث الجزائر إلى فرنسا مع إبرام معاهدة سلم وفقا للتعليمات السابقة [4]، وطبقا لذلك يقول سيمون بفايفر "في أول شهر أوت من سنة 1829م رست بميناء الجزائر سفينة فرنسية تحمل الراية السلمية البيضاء، وكان على ظهرها 'لابروتونيير ليعرض على الداي شروطا معينة، فذهب مرتين إلى القصبة لمقابلة الداي إلا أن مطالبه ما كانت لتحظى بموافقة وبذلك رده الداي خائبا. [5]وعند انسحابه ورجوعه إلى فرنسا وقع مالم يكن في الحسبان، ان السفينة اقتربت كثيرا من التحصينات المدفعية فأطلقت

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] جمال فتان، المرجع السابق، ص 64.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 65.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 479.

[5] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 57.

عليها بعض القذائف لإرغامها على الابتعاد من تلك المنطقة.لكن هناك من يقول ان نية السفينة عندما اقتربت من التحصينات للتجسس على مدى نجاعة المدفعية الجزائرية وحصر مواقعها بالضبط، ومهما يكن فقد كانت هذه الحادثة سبب من أسباب الإعداد لحملة عسكرية ضد الايالة الجزائرية.[1]

والى جانب هذا كانت الحكومة الفرنسية قد اتصلت بمحمد علي والي مصر وعرضت عليه جميع المساعدات المادية والمعنوية، لغزو طرابلس وتونس والجزائر وقد قبل هذا الأخير بالاقتراح لان كانت لديه نية مسبقة في التوسع والسيطرة على الايالات العثمانية في شمال إفريقيا[2]، ولذلك فمجرد علمه أن العرض جدي قبل ودخل في مفاوضات قوية مع حكومة شارل العاشر، تقرر على إثرها أن فرنسا تهب لوالي مصر مبلغا ماليا قدره ثمانية ملايين فرنك فرنسي لشراء او بناء السفن الحربية، كما أنها تقرضه عشرين مليونا أخرى يرجعها للخزينة الفرنسية في ظرف لا يزيد عن ثماني سنوات ابتداء من يوم دخوله إلى الجزائر[3]

وبالتالي صادق المجلس الفرنسي على هذه الخطة، لكن في الأخير ادخلت فرنسا تعديلات هامة على مشروع المعاهدة الفرنسية المصرية، ومن جملتها أن رفضت تزويد الأسطول المصري بالسفن التي طلبها محمد علي، كما قلصت من القرض المتفق عليه، وأنها هي التي تتولى بنفسها تسوية قضية الجزائر، تاركة لوالي مصر حق الاستيلاء على طرابلس وتونس فقط.[4] وبهذا تأكد لمحمد علي أن فرنسا تريد استعماله لقمع الايالات المسلمة. وخاف أن يتهم بالتواطؤ مع قوة مسيحية ضد الأمة الإسلامية.فرفض المشروع

[1] عمار هلال، ابحاث ودراسات في في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص47.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ص 95.

[3] عثمان سعيدي، المرجع السابق ، ص445.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص372.

وبعث برسالة في 29 شعبان 1245هـ الموافق ل 22 فيفري 1830م يعبر فيها عن رفضه.[1]

وبهذا فشل المشروع الذي أعده رئيس الوزراء بولينياك والذي وقفت ضده وسائل الإعلام وكذا الجنرالات الفرنسية، واعتبروها إهانة لفرنسا.

ولقد كان لهذا الحصار الذي دام مدة ثلاث سنوات نتائج وأثار سلبية على الطرفين، حيث باتت عواقبه وخيمة على الجزائريين، جراء افعال فرنسا التي عملت على تجويع الشعب الجزائري، وقطع الإمدادات القادمة من جهة البحر المتوسط ونشر حالة من الاستياء والخوف لدى الأهالي من السلطة التركية الحاكمة، وعدم ثقتهم بها.[2]

أما بالنسبة لفرنسا فقد كان هذا الحصار عبارة عن مجازفة عسكرية وعملية فاشلة، لما ترتب عليه من أضرار لحقت بالبحرية الفرنسية.

فبغض النظر عن بعض المكاسب الطفيفة والتي تكمن في اسر بعض السفن الجزائرية، فإن الحصار قد تسبب في تكاليف مالية باهظة أثقلت عاتق البحرية الفرنسية بحيث تجاوزت في ظرف سنتين مليوني فرنك ذهبي.[3]

وبالإضافة إلى التكاليف المالية الكبيرة تطلب هذا الحصار أيضا، تجنيد البحرية الفرنسية للقيام بأعمال شاقة وصعبة في أعالي البحار، قد أودت إلى فقدان الكثير من خيرة جنود البحارة الفرنسيين وعلى رأسهم الأميرال كولي[4].

[1] عثمان سعيدي، المرجع السابق، ص 446.

[2] ارجمنت كوران، المصدر السابق، 28.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 634.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص375

ونتيجة لهذه الخسائر وكذا فشل المفاوضات مع الداي وحتى الباب العالي وعدم الحصول إلى الترضية، تأكدت فرنسا من استحالة التفاهم مع الجزائر وهنا قررت بتجهيز حملة عسكرية كبيرة لغزو الجزائر بشكل نهائي[1].

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص244.

المبحث الثاني: الحملة الفرنسية على الجزائر

بعد فشل تجربة الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية والذي دام ثلاث سنوات من 1827 م إلى غاية 1830م، وبعد أن بلغت الأمور إلى هذا الحد من التدهور، قررت فرنسا إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر في 31ماي 1830م لاحتلالها بشكل مباشر. وكانت أهداف هذه الحملة حسب القنصل الفرنسي دوفال الذي صرح في 12ماي 1830م، بأن هذه الحملة ترمي بشكل خاص إلى القضاء على القرصنة والاسترقاق في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك التخلص من دفع الضرائب والإتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوربية. كما تهدف أيضا إلى تأديب الجزائر واسترجاع شرف فرنسا والثأر بها والحصول على تعويضات.[1]

وكانت البادرة الأولى لهذه الحملة في 30 جانفي 1830م حينما قرر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بحملة لاحتلال الجزائر وإخضاعها للإدارة الفرنسية[2]، وفي اليوم 7فيفري من نفس السنة وافق الملك الفرنسي شارل العاشر على مشروع الاحتلال هذا، كما أعطيت الأوامر للإسراع في التحضيرات وقد ركزت فرنسا في هذه الاستعدادات على جانبين: الأول ويتمثل في كسب التأييد الدولي والثاني يتمثل في التحضير المادي والبشري للحملة [3].

[1] وليام شالز، المصدر السابق، ص 147.

[2] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830–1962م)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص11

[3] خديجة بقطاش، الحركة البشرية الفرنسية في الجزائر (1830–1871م)، حلب، ص 19.

وفي هذه الأثناء أيضا صرح رئيس الوزراء بولينياك، [1] بأن احتلال الجزائر عمل يجب أن يباركه كل المسيحيين وكل العالم المتحضر، في حين اعتبر المؤرخ جان بوجو أن كل مستوطن فرنسي إنما هو داعية للحضارة الأوربية المسيحية [2].

أماعن الأسباب والدوافع التي أدت بفرنسا إلى احتلال الجزائر كثيرة ومتنوعة وهي على العموم دوافع، سياسية واقتصادية ودينية وإستراتيجية، متداخلة ومرتبطة بعضها ببعض وعلى العموم يمكن إرجاع أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر إلى مايلي:

لم تكن حادثة المروحة التي جعلت منها فرنسا سببا رئيسيا لشن حملتها على الجزائر إلا حجة لتبرير عملية الغزو، ولم تكن هذه الحادثة الذريعة الوحيدة التي اتخذتها فرنسا كمبرر لعملية الاحتلال، [3] بل تذرعت بذرائع أخرى لتبرير اعتدائها على الجزائر ذلك انه لما أبدت الدول الأوربية قلقها من الحصار الفرنسي الذي طال أمده على الجزائر. ولهذه نشرت جريدة فرنسية في عددها الصادر يوم 20 أفريل 1830م، بيانا تضمن أهم النقاط التي اعتبرتها فرنسا العناصر الأساسية التي أدت إلى حملتها.[4]

ومن بين هاته الأسباب التخلص من دفع الديون التي كانت للجزائر على فرنسا ، وحماية المسيحيين من الاسترقاق، ومن الأسباب أيضا نجد الداي حسين لم يعط إجابات مرضية عن حجز واستيلاء أهالي عنابة على الباخرة الفرنسية عام 1818م. كما انه قد

[1] بولينياك: تولى رئاسة الوزارة الفرنسية ما بين (1829–1830)، كان متطرفا في نزعته الملكية، وفي مارس 1830 طالب مجلس النواب باقالته، لكن شارل10حل المجالس، انظر: عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج5، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 54.

[2] محمد رزيق، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837، دار قرطبة، باب الزوار، 2013، ص52.

[3] مسعود الجزائري، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر، 1820.

[4] احمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والموافق الدولية منها(1792–1830)، دار الخليل، جلفة ، 2013، ص72.

أجاب مبعوثي مؤتمر اكس لاشابيل في 1819م بأنه سيواصل نظام الاسترقاق ضد رعايا الدول التي لا تربطها علاقات ودية مع الجزائر، وليس لها تمثيل دبلوماسي في بلاده. [1]

وأيضا قام الداي حسين بتهديم الحصون الفرنسية المقاومة حول المراكز التجارية الفرنسية، وتحديه للقنصل الفرنسي دوفال أمام الملأ، حيث صرح له بأنه لن يسمح لفرنسا أن تنصب ولو مدفعا واحد على الأراضي الجزائرية، كما نجده أيضا في سنة 1825م امر بتفتيش مقر المؤسسات الفرنسية في عنابة، وذلك بحثا عن الأسلحة المحظورة وقيامه أيضا في سنتي 1826-1827م بخرق المعاهدات المبرمة مع فرنسا، حيث تعرضت بواخر تحمل علم روما للاعتداءات من طرف البحرية الجزائرية.[2]

بالرغم من أنها كانت تحت الحماية الفرنسية، كما أن هناك بواخر فرنسية قد نهبت. وان الداي قد أرسل برقية شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية يطالب فيها بتسديد الديون الباقية في ذمة فرنسا.[3]

في حين إذا عدنا إلى حقيقة هذه الأسباب المزعومة، سيتضح لنا أنها ادعاءات وأكاذيب يمكن تفنيدها، فبالنسبة لاستيلاء سكان عنابة على الباخرة الفرنسية فإنها كانت مشحونة بأسلحة محظورة مما يستوجب إدانتها، لكن السلطات الجزائرية لم تفعل شيئا حفاظا على علاقاتها مع فرنسا.

أما بالنسبة لتفتيش مقر المؤسسات الفرنسية بعنابة، فإن ذلك يدخل في إطار ممارسة الدولة الجزائرية سيادتها الوطنية. أما مؤتمر اكس لاشابيل فانه كان موجها لجميع الدول التي ترتبط بمعاهدات صداقة مع الجزائر وليس فرنسا وحدها. وفيما يخص الرد الذي

[1] أبو القاسم مسعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1976، ص261

[2] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص73.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 261.

تضمنته برقية الداي إلى حكومة فرنسا فإن معظم المصادر تذكر بأنه لم يحصل الا بعد أن أهملت وزارة الخارجية الفرنسية الرسائل التي وجهت لها في هذا الصدد.

وبالنسبة للقرصنة فقد توقفت عام 1818م، ودليل على ذلك أننا لم نجد في سجل غنائم البحرية سوى 12سفينة اسبانية، وسفينتين يونانيتين وان هاتين الدولتين كانتا في حالة حرب مع الجزائر.[1]

وبالنسبة لخرق المعاهدات المبرمة مع فرنسا من طرف الداي حسين، فلم نجد أية معاهدة قد نصت على احترام الجزائر للسفن البابوية أو أي تعهد من الداي بقبول الحماية الفرنسية للسفن البابوبية، كما أن مشكلة تحرير الأسرى المسيحيين، لم تكن سببا لشن حملة عسكرية ضد الجزائر، لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مئة سجين، وكانوا يعتبرون أسرى الحرب[2].

أما الجانب العسكري فقد تمثل في انهزام الجيش الفرنسي وفشله في احتلال مصر ما دفع بنابليون يغير وجهته نحو الجزائر، حيث بعث الضابط بوتان في 1808 م من اجل أن يعد له تقرير على أحوال المدينة وأوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية ودراسة المكان المناسب لنزول القوات الفرنسية عند غزوها، حيث استطاع أن يضع خرائط ورسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة ومواقعها الحساسة، وقد اختير سيدي فرج موقع نزول الحملة، لكن نابليون انشغل بالحروب ولم يطبق هذا المخطط العسكري إلا في سنة 1830م.[3]

كما أن الجانب الاقتصادي قد لعب دورا قويا في إقدام فرنسا على احتلال الجزائر ففي 1827م جاء تقرير تفصيلي عن الأوضاع العامة في الجزائر، حيث كتب وزير الحربية إلى الملك شارل العاشر إن السواحل الجزائرية تحتوي على مراسي عديدة والاستيلاء عليها يعتبر

[1] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص74.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 73 74.

فائدة كبيرة لفرنسا، كما تحتوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد والرصاص، إضافة إلى هذه كنوز الخزينة الجزائرية وغزو الجزائر هو ضرورة بالغة لحفظ النظام العام في فرنسا واوروبا[1].

كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة لفكرة احتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية.

في حين أن الأسباب الإستراتيجية للحملة الفرنسية، تتمثل خاصة في الصراع التقليدي بين فرنسا وبريطانيا حول الاستيلاء على مناطق النفوذ في الحوض الغربي للمتوسط، وكذا الموقع الهام الذي تحتله الجزائر والتي تعد أهم منطقة في شمال إفريقيا[2].

بالإضافة إلى هذا فإن الجانب الديني كان له اثر كبير في احتلال الجزائر 1830م.

لأن فرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية، وترى في احتلال الجزائر عملا هاما تقدمه للعالم المسيحي وشعوب البحر المتوسط، كما أن العامل الديني في الاحتلال نلمسه من خلال الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة، حيث كان قرار شارل العاشر الغزو مدفونا من الأسقف الكبير.[3]

وفيما يخص التجهيز للحملة الفرنسية على الجزائر، ففي 12مارس من نفس السنة بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية، تخبرها بالقرار الذي اتخذته موضحة[4].

تبريرات القرار حيث أصدرت انه انتقام للشرف الفرنسي، وشرحت محاولاتها اليائسة من اجل الصلح، أما بالنسبة لجيش الحملة فهو يتكون من 37.000جندي منهم 36000جندي

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص44.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 85.

[3] المرجع نفسه، ص85.

[4] جمال قنان، العلاقات الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص 380.

من المشاة مقسمون إلى ثلاثة فروق، هيئة مدفعية، وحدة الهندسة وفيلق للخيالة[1]، بينما قدر عدد السفن بستمائة سفينة ومائة وثلاثة منها حربية، [2] كما نظم الأسطول في ثلاث أساطيل، أسطول سفن للقتال والتي كلفت بضرب مدفعية السواحل، وأسطول مؤلف من سفن الإنزال وثالث يتألف من سفن النقل التي تحمل الذخيرة، ما يكفي الجيش ثلاثة أشهر، [3]وتم الاتفاق مع اسبانيا على تزويد هذه الحملة بالمؤنة والذخائر وإصلاح المراكب المعطوبة وفتح المستشفيات. وقد أعدت فعلا مستشفى ذو طاقة 1500سرير لعلاج الجرحى.[4] وقد أيدت معظم الدول الأوربية الحملة الفرنسية ماعدا انجلترا، والتي منحتها ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن وأنهم لا يبقوا في الجزائر أكثر من شهر او شهرين فقط[5]. ولما أخذت فرنسا التأييد الأوروبي وأكملت استعداداتها العسكرية قام الملك شارل العاشر بتفتيش القوات البحرية والبرية في ميناء طولون وذلك قبل توجهها إلى الجزائر. كما اصدر الملك الفرنسي مرسوم عين بموجبه قادة الحملة فاختار الأمير الدوبريه، قائدا عاما للقوات البحرية والجنرال دي بورمون[6] قائدا عام للقوات البرية، وقد زود الملك دي بورمون بأوامر سرية تسمح له في حالة حالة الضرورة أن يتولى القيادة العليا للقوات البرية، إضافة إلى هذا كله طبع الفرنسيون بيانا سريا ووزعوا منه بواسطة عملائهم وجواسيسهم في مختلف أرجاء الجزائر وتونس والمغرب

[1] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1860م)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص16.

[2] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص79.

[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص446.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 134.

[5] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 114.

[6] دي بورمون: قائد الحملة الفرنسية على الجزائر ولد 1773م وتوفي 1846م كان من جينرالات الامبراطورية ثم انضم الى الى لويس الثامن عشر، وهو الذي وقع على وثيقة الاستسلام، انظر: ابو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص276.

الأقصى، وكان الهدف من وراء ذلك هو إضعاف معنويات الشعب الجزائري، وضمان حياد تونس والمغرب الأقصى عندما تبدأ الحملة[1].

وقد جاء في البيان المذكور "إن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا، وليس لاحتلال البلاد فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الاتراك، وانهم يضمنون لهم أملاكهم وأراضيهم وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد[2].

وفيما يخص الاستعدادات الجزائرية كان الداي قد خصص مرتبات لعديد من الجواسيس في كل من ايطاليا ومرسيليا وطولون، حيث نقلوا إليه أن فرنسا تعد أسطولا رهيبا لإرساله إلى الجزائر. وقد تأكد ذلك الخبر من السفينتان الجزائريتان اللتان استطاعتا أن تتسللا بين السفن المحاصرة، حيث كانت إحداهما تحمل العلم الانجليزي والأخرى تحمل العلم الايطالي [3].

ويقول حمدان خوجة في هذا الصدد "كتب الداي إلى باي وهران وأوصاه بتحصين مدينته وأمر باي قسنطينة بتحصين ميناء عنابة، وأمر بإرسال وتعيين قائد على رأس كل فيلق. [4] ورغم هذه الاستعدادات فإن الداي حسين ارتكب غلطة عندما امر بقتل يحي آغا 1827م، وتعيين صهره إبراهيم آغا وهو كبير السن ما كان ليحارب فرنسا بدون جيش ولا ذخيرة، ولا حتى مؤونة[5] كما يقول حمدان خوجة في هذا الصدد" انه في سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى 12 مدفعا كان الآغا السابق قد

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 89.

[2] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص68.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 149.

[4] المصدر نفسه، ص 149.

[5] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 42.

نصبها في بداية إعلان الحرب، وفي اليوم الذي نزل فيه دي بورمون لم يكن تحت تصرف الآغا سوى 300 فارس ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عددا قليلا من الأجناد"[1]

في حين كان السبب الذي جعل الداي حسين يهمل تحصين منطقة سيدي فرج، وكذا لم يتخذ التدابير الازمة لمنع نزول القوات الفرنسية، لأنه كان يعتقد بأن الفرنسيين مازالوا متمسكين بفكرة التفاوض، كما بنى اعتقاده على كثرة الرسائل والبعثات التي جاءت تطالبه منذ إعلان الحصار، وبالإضافة إلى هذا كله انه لم يكن يتخيل ان الهجوم على مدينة الجزائر سوف يكون من ناحية البحر بل من ناحية البر.[2]

وعلى غرار ذلك فإن الحملة الفرنسية على الايالة كانت جاهزة للابحار في 11ماي 1830م إلا ان رداءة الأحوال الجوية قد اجلت العملية الى يوم 25ماي، حيث كانت الانطلاقة من ميناء طولون العسكري. [3]

وفي 31ماي اقتربت الحملة من ميناء رأس كاكسين، لكن سرعان ما اضطرب البحر بسبب سوء الأحوال الجوية وهنا غير طريق الحملة في 1جوان نحو ما يورقه وتوقفت في خليجها 10ايام، بعد أن هدأ البحر غادرت الحملة من جزر البيار في 10 جوان [4] وقد وصلت إلى الجزائر في 13جوان 1830م بحيث اتجهت نحو جزيرة سيدي فرج التي تقع غرب مدينة الجزائر، وشرعت الحملة في إنزال قواتها يوم 14جوان 1830م وبالتحديد على الساعة الواحدة صباحا [5]، حيث نزلت القوات الفرنسية بقيادة دي بورمون بميناء سيدي فرج

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 153.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص 145.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص249.

[4] ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير، المرجع السابق، ص125.

[5] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830–1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 57.

ولم تجد أي مقاومة تذكر من الجيش الجزائري، وقد مكثت هناك مدة أربع أيام في انتظار امتدادات أخرى.

بينما كان الجيش الجزائري يضم 7000عسكري و40000متطوع قدموا من الجزائر قسنطينة، وهران غير منظم وبحوزتهم أسلحة محدودة، بالرغم من أن الداي حسين على علم بالحملة من قبل ما جيئها، [1] وبعد نزول الفرنسيين قاموا بتحصين منطقة سيدي فرج، واتخذوها قاعدة عسكرية خلفية ومنها بدؤوا يتوغلون في المناطق الداخلية[2]، لكن كانت تلك المهمة صعبة، إذ واجهوا مقاومة عنيفة من قبل الأهالي فإشتبك الطرفين في عدة معارك على غرار معركة، سطاوالي وذلك في 19جوان 1830م والتي تعد من أهم المعارك وأخطرها، والتي خاضها الجزائريون ضد أعدائهم الأوربيين في العهد العثماني بعد معركة وادي الحراش في أكتوبر 1541م ضد الجيش الاسباني[3].

وبينما كان الداي يستنجد بنوابه على اقاليم وهران قسنطينة والتيطري، كانت الجيوش الفرنسية بسيدي فرج تحفر الخنادق لحماية معسكرها، وبدلا من أن يبادر الداي في الهجوم، أقام لهم معسكرا بسطوا لي على بعد 5كلم من سيدي فرج.[4]

والذي كان يعتقد أنها ستقضي بسهولة على القوات الفرنسية بعد أن يتم تجمعها ويكتمل عددها على البر.[5]

وبعدما وصلت النجدات العسكرية في 17جوان 1830م، وزع إبراهيم أغا قواته إلى ثلاثة أقسام: قسم رابط بباب عزون على أسوار المدينة، وقسم عسكر في المنطقة المطلة على البحر والمرتفعات. والقسم الثالث احتفظ به تحت قيادته بمعسكر سطاوالي، وفي

[1] إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص127.

[2] شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة ابوالقاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، ص50.

[3] خليفة حماش، العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي، المرجع السابق، ص80.

[4] اسماعيل بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص83.

[5] المصدر نفسه، ص 84.

18جوان هاجم الجزائريون والأتراك الجيش الفرنسي وكبدوه خسائر كبيرة ووصلوا إلى تحصيناتهم.

كما أعيدت الكرة في منطقة سطاوالي بين الفريقين، فعلى الساعة الرابعة والنصف صباحا من يوم 19 جوان 1830م، هاجمت القوات الجزائرية بقيادة إبراهيم آغا الجيش الفرنسي والذي كان يقوده الضابط دي بورمون، وكان الهدف من وراء هذا الهجوم، هو قطع المواقع الأمامية عن المعسكر الفرنسي[1] لكن المهاجمين الجزائريين قد وجدوا صعوبات خاصة أمام التدعيمات التي حصلت عليها القوات الفرنسية من قبل حكومتها، مما جعلهم يرجعون على أعقابهم، أما من جهة أخرى فقد كبدوا القوات الفرنسية خسائر كبيرة[2]

وبعد انسحاب القوات الجزائرية، شن الفرنسيون هجوما معاكسا على معسكر سطاوالي والذي أسفر عنه قتال شديد بين الطرفين، انتهى بانهزام الجزائريين واستلاء الفرنسيين على المعسكر بما فيه من ذخائر وعتاد ومؤن [3]

كما أن الخسائر البشرية قدرت في صفوف الفرنسيين بخمسمائة رجل بين قتيل وجريح، اما في صفوف الجزائريين فقد قدرت بأربعة آلاف رجل بين قتيل وجريح.

وبعدما تمكن حسين باشا من لم شمل الجيش الجزائري، هاجمت القوات الجزائرية في 24جوان مواقع القوات الفرنسية بالقرب من سيدي خالف–بين الجزائر العاصمة وسطاوالي[4]

[1] خليفة حماش، قراءة في أسباب انهزام الزائرين أمام الفرنسيين في معركة اسطاوالي، 19جوان 1830، مجلة المعالم، عدد خاص بأعمال الملتقى 18 لتاريخ منطقة قالمة، الجزائر، 2014، ص 3.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 125.

[3] خليفة حماش، المرجع السابق، ص 3.

[4] جلال يحي، العالم العربي الحديث، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص136.

لكن الفرنسيين تصدوا لتلك الهجمات بقوة، حيث اجبر دي بورمون القوات الجزائرية على التراجع وعلى اثر هذه الهزيمة اختفى إبراهيم آغا، وعين مكانة باي التيطري مصطفى بومرزاق.[1]

كما واصلت قوات دي بورمون في الزحف نحو مدينة الجزائر فبالرغم من الشجاعة التي أبداها الجزائريون في المعركتين. إلا أن الجيش الفرنسي تمكن من شق صفوفهم بفضل أسلحته المتطورة وخطته الحربية المحكمة[2]. عندئذ اضطر الجزائريون الرجوع الى قلعة السلطان ليتحصنوا وراء أسوارها، وقد استغل الفرنسيون تراجع الجزائريين ليقتربوا من المدينة ثم صوبوا مدافعهم في اتجاه قلعة السلطان ودخلوها، هنا أدرك الداي حسين انه لابد من الاستسلام، وذلك بعدما تشاور مع اعيان مدينة الجزائر، وبالتالي كان احتلال الجزائر الرسمي في 5جويلية 1830 بعد توقيع المعاهدة، وكان يوما من أسوء أيام التاريخ الجزائري.[3]

[1] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص122.

[2] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص 270.

[3] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثالث: استسلام الداي وموقف الدولة العثمانية من ذلك

أولا: استسلام الداي

بعد أن وصلت الحملة إلى مدينة الجزائر دخل الفرنسيون قلعة السلطان، الواقعة على مرتفعات مدينة الجزائر بفضل قوة مدافعهم التي صوبت على القلعة، وحطمت أجزاء كثيرة منها، وأشعلت النار في مخازن الذخيرة.[1]

وعندها أدرك الداي أن قواته قد انهارت وانهزمت، وانه لابد من الاستسلام والقبول بعاهدة السلم التي فرضها عليه القائد دي بورمون، وذلك بعد التشاور مع أعيان مدينة الجزائر [2]فكان أن جمع أعيان المدينة وإشرافها ورجال القانون وأرباب المال وغيرهم، فشرح لهم الوضع الذي هم فيه، كما طرح عليهم سؤال: إذ ما يواصلون القتال اوان يسلموا المدينة، إلا أن إجابة الأعيان كانت غامضة، على أنهم مستعدون للمقاومة لكن إذ كان رايهم غير ذلك فهم يطيعون. وشيئا فشيئا بدأت روح المقاومة والعزيمة تنخفض وتدب في قلوبهم، وكذا في أوصال الجهاز الإداري والاجتماعي.

وكان في 2 جويلية1830م أي قبل ثلاثة أيام من توقيع المعاهدة، اجتماع لعدد من أعيان المدينة وسكانها، حيث اتفقوا على أنهم يرغبون في تسليم المدينة، وتوقيع معاهدة الاستسلام خوفا على مصالحهم لأنهم رأوا أن ضياع المدينة اصبح امرا محتما، [3] فإذا ما دخلها الفرنسيون بالقوة سيسرقون وينهبون ممتلكاتهم، ويغتصبون نساءهم، ويقتلون أطفالهم، كما كان للبيان الذي وزعه الفرنسيون على الأهالي تأثيرا كبيرا على نفوسهم، ففضلوا الحل

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 270.

[2] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص 50.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 46.

السلمي بدل الاستمرار في المقاومة والجهاد بعد اقتناعهم ان الفرنسيين جاءوا مخلصين ومحررين الجزائر من التسلط العثماني. [1]

وبعد اجماعهم على الاستسلام، أرسلوا واحد منهم ينوب عنهم لمقابلة الداي حسين وإبلاغه بقرارهم والذي كانت إجابته لهم بأنه سوف ينظر في لأمر في اليوم التالي.

وبحلول 4 جويلية أرسل الداي حسين كاتبه مصطفى إلى القائد دي بورمون، [2] على الساعة الثانية زولا ليتفاوض معه بالشروط التالية:

تنازل الداي عن كل الديون التي لها على فرنسا.

قبول تقديم الاعتذارات التي طالبت بها فرنسا قبل القطيعة بسبب الإهانة التي لحقت بالقنصل دوفال في 27افريل 1827م.

إعادة تجارة فرنسا كل امتيازاتها السابقة.

تعويض نفقات الحملة.

وكان جواب القائد الفرنسي بالرفض مالم تسلم له القصبة والحصون والميناء، وأخبره بمواصلة القصف إذ تأخر الداي بالرد، وعند تلقي الداي، أرسل مرة أخرى كاتبة [3] والذي لم يكن على دراية بأنه متواطئ مع الفرنسيين للاطاحة به، وانه سوف يأتيهم برأس الداي، مقابل تنصيبه حاكم مكانه، كما كان يفاوض باسمه لا باسم الداي.[4]

لكن دي بورمون رفض طلبه واجابه انه "ما أتيت من اجل تشجيع الاغتيالات، وإنما أتيت من اجل خوض الحرب، نعم سأوافق على اقتراح حسين باشا الذي طلب إبرام معاهدة

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 89.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 47.

[3] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص 126.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 47.

السلم وسأراعب بمشاعره الإنسانية التي دفعت به إلى استعمال هذه الوسيلة لكي يحقن كثيرا من الدماء "[1]. وكان من الذين رافقوا الكاتب مصطفى كلا من حمدان بن عثمان خوجة واحمد بوضربة[2]. وبعد التشاور بين الاطراف تم الاتفاق على عقد معاهدة. وبهذا ماهي إلا أربعة أسابيع من المقاومة حتى إضطر الداي للاستسلام وكان هذا في 5جويلية 1830م [3]، ونصت بنود المعاهدة على الآتي: حسب ما ذكره حمدان خوجة.

1-ان يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر، وكذلك ميناء هذه المدينة الى الجيوش الفرنسية، هذا الصباح على الساعة العاشرة حسب توقيت فرنسا.

2-يتعهد قائد جنرالات القوات الفرنسية بأنه سيترك لداي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.

3-الداي حر في الذهاب مع أسرته وثرواته وممتلكاته إلى المكان الذي يحدده، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد الجنرالات الجيش الفرنسي، وذلك طيلة المدة التي قضاها في الجزائر، وستقوم فرقة من الحرس الخاص بالسهر على امنه وامن أسرته.

4-يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لكل الجنود الانكشارية بضمان نفس المعاملة ونفس الحماية.

5-سيظل العمل بالدين الإسلامي حرا، ولن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات، ولا على دينهم وأملاكهم، وتجارتهم، ومنازعتهم ولن يلحقها أي ضرر، وستكون نساءهم محل احترام وتقدير، وقد التزم القائد العام الفرنسي على ذلك بشرفه. [4]

---

[1] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص126.

[2] A.De fontaine de Resbecq, Alger et les cotes D afirique ,bibliotheque instructive et anusante, A paris,1832 ,p11.

[3] كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله، نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 2001، ص 221.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 171 172.

6-وبعد التوقيع على المعاهدة دخل دي بورمون [1] القصبة [2] في نفس اليوم على الساعة الثانية عشر منتصف النهار، تحت حماية فرقته العسكرية والتي

توزعت فيما بعد على مختلف أنحاء المدينة، أما الأسطول فقد رسي بالميناء، واستولى على سفنه.[3]

وعندما التقى الداي حسين مع القائد العام سلم له مفاتيح الخزينة التي جمعت بها الأموال، وسمح له القائد بأخذ ما يشاء من الأموال، فأخذ الداي ما باستطاعته من ذهب ومجوهرات وأموال. وهذه الغنائم هي ملكه الشخصي، ولم يأخذ من خزينة البلاد، [4] وغادر الايالة في 10 جويلية 1830م، على متن سفينة فرنسية "جان دارك "ومعه مائة وعشرة شخص، ومن بينهم الأغا إبراهيم، وزير المالية الخزناجي، و امرأة حرائر ووصيفات، متجها نحو نابولي التي كان ملكها صديقا للباشا، التي وقع اختيار القائد الفرنسي عليها، بعد أن كان قبل هذا إن قرر الداي أن يذهب لمالطة. وسبب تغير مكان إقامته هو التخوف من بريطانيا التي كانت لا تؤيد فكرة الاستسلام، ولهذا اجبر الداي على الذهاب إلى نابولي[5] وبترحيل الداي عن الايالة أن قام الفرنسيون بترحيل معظم الجنود الأتراك من البلاد، ما يقارب 2500 جندي على متن سفن بياستر اسبانيا [6] وتسلم كل جندي مبلغا يكفيه لمدة

[1] احمد المسعودي، المرجع السابق، ص130.

[2] تعريف بالقصبة: هي مجموعة، حصون تقع على ربوة مشرفة على مدينة الجزائر على ارتفاع 118مترا، وتشكل بنياتها رأس المثلث الذي يلتقي عنده السوران الشرقي والغربي للمدينة، مساحتها الإجمالية 9000متر مربع، ثم إنشاؤها على مراحل في الفترة العثمانية الأولى (1556-1591م)على أنقاض القلعة البربرية القديمة وأدخلت عليها تحويرات فيما بعد لتأخذ شكلها العالي، وتضم تحصينات القصبة سبع بطاريات للمدفعية وأربعة أبواب منها باب رئيسي ينفتح على المدينة وعدة مخازن ودكاكين ، وفي عهد علي خوجة نقل اليها الخزينة ومصالح الدولة وأصبحت مقر حاشية الراي والموظفين الكبار، انظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني(1792-1830م)، المرجع السابق، ص 73.

[3] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 130.

[4] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 145.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 53.

[6] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص93.

شهرين هذا بالنسبة للعزاب[1]، أما الجنود المتزوجون سمح لهم بالبقاء مع عائلاتهم، وكان السبب الحقيقي لطرد الانكشارية هو تخوف فرنسا من قيامهم بالتمرد والثورة مستقبلا. وهو ما ورد في تقرير عمر أفندي في 1830م، بخصوص رسائل وجهها إليه بشأن الانكشارية العزاب الذين اخرجوا من البلاد على متن سفن إلى المدن التالية: سالونيك، اولة، فوجه، واعتبرتهم فرنسا من الأرذال والفوضويين، وكان هذا مصير الجيش الانكشاري ممثل السلطة العثمانية العسكرية[2]، الى جانب انتزاع أسلحتهم التي كانو يمتلكونها.[3]

كما وضعت القوات الفرنسية يدها على خزينة المدينة ونهبوها، [4] بعد أن نال منها بعض الضباط و الجنود، وكان الداي قبل مغادرته للبلاد انه اخبر دي بورمون في 7جويلية 1830م. إن الخزينة تحوي على ما يقدر ب180مليون فرنك، ومما يدل على التقديرات الرسمية الفرنسية لمحتويات الخزينة غير صحيحة، أنها وجدت فيها ما يقارب مائة مليون فرنك ثم نزل هذا العدد إلى 48 مليون ما أثار الشك و الخيانة في أمانة دي بورمون، فشكل لجنة تحقيق حتى تدافع عن التهمة التي ألحقت به، ثم أغلقت القضية حفاظا على سمعة القوات العسكرية، وبما أن تكاليف الحملة كانت مرتفعة استخدام جزء من الخزينة لتسديد المصاريف العسكرية، والجزء الآخر صرف مكافأة للجيش، فقبض الجنرالات 24.000فرنك، وتلقى الضباط تحت ادنى رتبة من رئيس فرقة وكذا الجنود ما يعادل ثلاثة أشهر من الراتب فقط [5]. كما وزعت عليهم بعض أراضي الدولة، لكن حكومة باريس عارضت الفكرة بشأن قيمة رواتب الجنود، فبعث دي بورمون إلى الحكومة ثلاثة وأربعون مليون فرنك، واحتفظ بخمسة ملايين لتسير الإدارة.[6]

[1] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 130.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص94.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 221.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 143.

[5] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 103.

[6] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 143.

وبالعودة الى الحديث عن الداي فبرغم من مغادرة الإيالة إلا أن جهوده للاسترجاع الايالة وتحررها، لم تتوقف باستسلامه، فعمل بعد انتقاله مرة أخرى إلى ليفورن بايطاليا، اخذ يهيء أسباب رجوعه إليها مستعملا المراسلات مع بعض الأشخاص الموجودين في الايالة بهدف استئناف الحرب من جديد، ومما قام به الداي أن أرسل سفينة محملة بمدافع ضخمة والبارود وبعض الأسلحة الأخرى، وعند اقتراب السفينة من ميناء الايالة ضبط الفرنسيون السفينة التي تحمل الراية الايطالية. ووجدوا بها رسائل الداي موجهة لرؤساء المسلمين، كما قدمت ثلاثة سفن من تونس متجهة نحو الجزائر محملة ايضا بالرسائل والأسلحة، فما كان منها أن وقعت أيضا في أيدي الفرنسيين وانكشفت المؤامرة، وبالرغم من فشل محاولاته إلا انه لم ييأس فأرسل مركب أخر محمل ببضائع مختلفة حتى لا يكتشف أمرها[1]. وحتى يتعود الفرنسيين على رؤيتها، ولا يتوقعون منها خطرا عليهم، لكن هذه الحيلة لم تخفى عن الفرنسيين بسب جواسيسهم.

وعندما تأكد الداي حسين أن خططهم لم تنجح لأنه متواجد في ارض مسيحية، كما كانت له ديون مع اليهود الذين كانت له علاقة جيدة معهم قد ارتفعت، الأمر الذي صعب من عمله، فقرر الاستقرار في ارض إسلامية حتى يعمل بحرية أكثر، فتوجه نحو المغرب، لكن سلطانها لم يسمح له بذلك فيطلب من حاكم فرنسا لينقله هو وعائلته إلى مصر، وهو الأمر الذي وافقت عليه فرنسا واطمأنت له لعلاقتها الطيبة مع محمد على والتي اتسمت بالود و التعاون، وبدخول الداي وحاشيته مصر، فحذره محمد علي من أي محاولة وعمل لاسترجاع الايالة[2]، هذا لأنه كان يتواصل مع فرنسا حتى تحظى بامتيازات واسعة

[1] احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 54.

[2] أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق، ص 55.

ومساعدتها في عملية الاحتلال [1]، ومن ثمة انهى الداي حسين أي عمل حتى يسترجع الايالة وبقى هناك إلى غاية وفاته في 1838م[2].

وهكذا وبتوقيع معاهدة الاستسلام استقبل سكان الايالة هذا الأمر بحزن شديد، وحمل الكثير منهم أمتعتهم وتوجه نحو بايلك الشرق بقسنطينة، رافضين الإقامة تحت حكم فرنسي مسيحي وعبر المداحون عن هذا الحزن في قصائد كانت تغنى في الساحات.

ثانيا: موقف الدولة العثمانية

لقد كان النزاع الجزائري الفرنسي و أحداثه محل نظر الدولة العثمانية، غير أن اهتمامها بأوضاعها الداخلية و مشاكلها خاصة بانتشار الفوضى التي كان يقوم بها الانكشارية، بعدما كان في السابق من أسباب و عوامل القوة في الدولة، إلا أن هذا تراجع لانصراف هذه الأخيرة(الانكشارية) إلى العمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، و قاموا بإعلان الثورة و التمرد على السلطان، كما عرف أيضا هذا السلطان ضعفا في الشخصية، و ميله إلى حياة اللهو، تاركا أوضاع الدولة العثمانية تتخبط في المشاكل سواء الداخلية أو الخارجية. الأمر الذي أبعدها و لم يسمح لها باستعمال القوة العسكرية لفض النزاع الجزائري الفرنسي، و انحصر دورها على استخدام الوساطة السلمية الدبلوماسية.[3]

وبعد أن وقعت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة أدرنا في سبتمبر 1829م زاد اهتمامها بالقضية و عن تفاصيل تدخل الباب العالي في المشكلة الجزائرية، فكان أول ما قام به عندما ضربت فرنسا حصارا بحريا، إن قدم احتجاجا بوجوب تدخله لتأديب الداي حسين و إظهاره العداء لفرنسا. وذلك عن طريق رئيس كتابها "بتريف أفندي"على مذكرة فرنسا التي قدمها سفيرها باستانبول عام 1827م. غير أن حكومة فرنسا أهملت هذا الاحتجاج و

[1] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1992، ص133.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص148.

[3] رنجة عروك، المرجع السابق، ص 89.

ضربته عرض الحائط. هذا ولان فرنسا كانت على دراية بان أوضاع الدولة العثمانية لن تسمح لها بفعل شيء حيال هذه المشكلة، و خاصة بعد انهزامها في معركة نافرين 20 أكتوبر 1827م.[1]وعندها رأت الدولة العثمانية أن فرنسا عازمة على احتلال الجزائر و ارتفاع حدة التوتر و الخلاف. أرسلت مبعوثا إلى الجزائر و هو خليل أفندي في نوفمبر 1829م. و كلفته بضرورة تسوية الخلاف. و عندما وصل خليل أفندي إلى الجزائر أجرى عدة لقاءات مع كلا الطرفين. لكن دون نتيجة، بسبب إصرار فرنسا على إعادة حقها صيد المرجان، وتسليح منشأتها بالأجهزة و المعدات الحربية في السواحل الجزائرية[2] ومنه فقد فشلت محاولة الباب العالي للمرة الثانية.

لتعاود الكرة في مارس 1830م مع المبعوث[3] الطاهر باشا[4]، و تقرر إرساله ليذهب إلى الجزائر[5] مزودا بأمر مكتوب يوضح مهمته التي كلف بها، و هذا المكتوب يحمل خط يد السلطان العثماني و تتلخص بنود هذا المكتوب فيما يلي:

- **البند الأول:** عندما يصل الباشا إلى المياه الإقليمية للجزائر يحاول التباحث مع قائد الحصار الفرنسي لتسوية الخلاف
- **البند الثاني:** في حالة رفض القائد الفرنسي فعليه أن يطلب من الحكومة الفرنسية تعيين موظف له صلاحيات التباحث مع المبعوث طاهر باشا و يدخل مدينة الجزائر.[6]

---

[1] أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص 27.

[2] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص47

[3] عبدالرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج 4، ص23.

[4] تعريف طاهر باشا : من أصول جزائرية، لقب بأبي تشنج وهو اسم لمنطقة في الأناضول، عمل قائدا في معركة نافرين 1827م، وشارك في الحرب البروسية 1828 –1829 م، تولى منصب وزيرا 1832 م، وثم عين و اليا على طرابلس الغرب إلى غاية 1837 م وفي 1841م عين وزيرا للبحرية إلى غاية وفاته في 1847 م أنظر: عبدالرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج4، ص23.

[5] المرجع نفسه ،ج 4، ص24

[6] محمد زروال، المرجع السابق، ص 158

❖ **البند الثالث:** يبين المبعوث طاهر باشا للعلماء و أعيان و أشراف إيالة الجزائر الأخطار التي ستنتج عن الحرب بين الداي و فرنسا، كما يذكر بأن السلطان طلب حل و إنهاء النزاع.

❖ **البند الرابع:** إذا كان الجزائريون يرون بأن اقتراحات فرنسا شديدة فإن على الطاهر باشا أن يتباحث مع الموظف الذي تقوم الحكومة بهذا الصدد.

❖ **البند الخامس:** إن لم يتوصل الطرفان إلى حل الصراع سيتولى الباب العالي الوضعية بتوجيه رسالة إلى السلطان، لكن عليه أن يعمل ما بوسعه لتحقيق و إنجاح مهمته. [1]

و لأن قائد الحصار الفرنسي دوكليرفال منعه من دخول الجزائر، اضطر للذهاب برا صوب تونس من أجل أن يتمكن من هناك للوصول إلى الجزائر، و بما أن باي تونس الحسين كان على اتفاق مع الفرنسيين الذين حذروه من أن الباب العالي إذا ما ربط الجزائر مباشرة معها، فإن نفس الشيء سيحدث لتونس، وبهذا أبى ومنع الباي حسين طاهر باشا من النزول بدولته، و على إثر فشله، اضطر المبعوث ليسافر إلى طولون بفرنسا و قام هناك بعدة اتصالات مع السلطات الفرنسية، لكنه لم يجد آذانا صاغية، خاص عندما تحرك الأسطول الفرنسي صوب الإيالة، كما حاول طاهر باشا التواصل مع شارل العاشر ليعرض عليه تعليمات السلطان العثماني [2]لكنه لم يأبه له، ما جعل المبعوث يحاول التباحث مع وزير خارجية فرنسا بولينياك و ذلك في 5 ذي الحجة1245 هـ الموافق ل27ماي 1830م، واخبره انه مبعوث من طرف الباب العالي لتوسط خلاف دولته مع الجزائر. وان السلم سيعم الطرفين، وان الأمر لن ينقص من سمعة فرنسا اذا قبلت السلم [3].إلا أن حكومة فرنسا لم تعترف به كمبعوث رسمي وكان جوابها حسب ما نقل عن ارزقي شويتيام "انكم لم تردوا على السؤال الأول والأساسي الذي تشرفت بطرحه عليكم، حتى اعرف أن كنتم تتمتعون بكل

[1] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص152

[2] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 100.

[3] ارجمنت كوران، المصدر السابق، ص37.

الصلاحيات التي تؤهلهم لتباحث مع فرنسا في المسائل المتعلقة بحرب الجزائر "وبهذا الأمر انهوا مهمة طاهر باشا كمبعوث وقاموا بسجنه في طولون، وعن سبب قيامها بهذا العمل أن فرنسا كانت تعمل على عرقلته منذ أن تقرر تعينه مبعوثا، ولأنها تعلم انه إذا تحادث طاهر باشا مع الداي حسين فإنه سيقنعه بقبول شروط فرنسا، ولن يبقى لها اي مبرر للتحركات العسكرية وكان أول عمل يعرقل مهمة المبعوث هو تماطل السفير الفرنسي لتسليم الرسالة للإجابة على المطالب الدولة العثمانية في الوقت المناسب، هذا ولأنه يحاول التأكد من ان بلاده مستعدة للاحتلال الجزائر[1]. ومنه فإن المماطلة الفرنسية على اتفاق واحد بين السفير والإدارة الفرنسية وقائد العام للحملة.وكان مما ورد في بعض المصادر أن إذ ما نجحت [2] مهمة طاهر باشا، فإن الايالات الثلاث: الجزائر وتونس، والمغرب الأقصى ستكون خاضعة لسيطرته نتيجة مكافئة في مهمته، وإذ فشل في المهمة سيتم قطع رأسه.[3]

وظلل الباب العالي ينتظر أخبار من مبعوثها، إلى حين أن وصلت أنباء عن الاحتلال الفرنسي للجزائر قد انتهى بسقوطها في 1830م، من خلال مذكرة قدمها السفير الفرنسي لسلطان في 06 أوت. وبهذا باءت جميع محاولات الدولة العثمانية السياسية والديبولوماسية بالفشل لاسترجاع الجزائر.[4]

[1] خليفة حماش، المرجع السابق، ص51.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ص 162.

[3] H D Grommont, histoire d Alger sous la domination turque (1515-1830),Ernest Leroux,Editeur , 1887, p399.

[4] ارجمنت كوران، المصدر السابق، ص37.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لمضوعنا الجزائر العثمانية في عهد الداي حسين فضلنا أن تكون الخاتمة عبارة عن اهم الإستنتاجات، وما خلصت منه من اهم النتائج المستقاة من الموضوع ككل وكانت تتمثل فيما يلي:

-أبدى الداي حسين إهتماما كبيرا لا يقل عن إهتمام الدايات من قبله، بأوضاع الداخلية للإيالة، فحرص على إقرار الأمن وتنظيم أمور الدولة، كما أولى إهتماما بالغا بالجانب العسكري كونه أساس قوة الجزائر، فحرص على جلب سفن ومراكب جديدة، وتزويدها بمختلف الأسلحة والمدافع، ورفع عدد المجندين في صفوف الإنكشارية، كون ان عدد الإنكشارية إنخفض كثيرا خاصة بعد إنهزام الإيالة في الحملة الإنجليزية الهولندية 1816م.

-إن الأوضاع الداخلية للإيالة على عهد الداي حسين (1818-1830م)، عرفت إختلالا في الأمن نوعا ما، وذلك من خلال نشوب عديد الثورات في بايلكات الإيالة، بسبب تمرد وعصيان سكان بعض المناطق على سياسة بايات الأقاليم وذلك بسبب الضرائب الباهضة التي كانت تفرض عليهم، والتي لا تتوافق وظروفهم الإجتماعية الصعبة، كما كان لتدخل بعض قناصل الدول الأوروبية كالإنجليز، وفرنسا، وهولندا دورا في تشجيع الأهالي على القيام بثورات أهلية، وهذا لا يعني عدم قدرة الداي في السيطرة على زمام الأمور، فبفضل حنكته السياسية، وإدراكه للمخططات الأوروبية العدائية، جعلته يقضي على هذه الثورات وإخمادها.

-تمسك الداي حسين وتصلبه في مواصلة عمليات الجهاد البحري في الحوض البحر المتوسط أدى إلى إظهار الدول الأجنبية العداء له، وقيام تحالفات ضده وضد دولته، وهو ما تجسد عند إنعقاد مؤتمر إكس لاشبيل في 1818م، الذي جمع عدة دول أوروبية تربطها مصلحة ضرورة القضاء على القرصنة وتحرير أسراهم.

-شكلت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط دائرة صراع بين الديانتين الإسلامية والمسيحية بسبب القرصنة البحرية، وإسترقاق الأسرى، الأمر الذي كان له الأثر السلبي في تدهور الإيالة وتراجع قوة وتعداد الأسطول البحري.

-أدى تكالب النشاط البحري الأوروبي المتزايد إلى إنخفاض عائدات البحر من غنائم وأتاوات ،ما ساهم في إضعاف خزينة الإيالة الجزائرية، فإختلف دور البحرية الجزائرية في الحوض المتوسط وإنحساره في المقاومة على عهد الداي حسين، بعد أن كان قبل ذلك بسنين في أوج قوتها وكان يشكل تهديدا بالغ الخطورة، على الدول الغربية وكيانها، ليجعل الجزائر تمثل مكانة متميزة دولية، يحسب لها ألف حساب.

-عرفت الحياة الاقتصادية إبان عهد الداي حسين، سيطرة كبيرة لليهود خاصة على التجارة الداخلية وحتى الخارجية، ما ساعد في إعطاء حركية للنشاط الاقتصادي، أدى ذلك إلى إحتكارهم مختلف القطاعات لزراعية والصناعية، فأكسبهم نفوذ إقتصادي كبير تحول إلى نفوذ سياسي، وهو ما قام به اليهوديين بكري وبوشناق، فتكمنا بفضل نفوذهما من التواصل مع الداي وموظفي الإدارة بالتدخل في الدبلوماسية الجزائرية .

-وعن الحياة الاجتماعية لدى الجزائريين فعرفت وضعية لا بأس بها، غير أن الأمراض الخطيرة كالطاعون والكوليرا، وكذا الكوارث الطبيعية كزلزال البليدة، والإضطرابات السياسية أثرت سلبا على عدد السكان، ليتقلص عددهم، فهلك الكثير منهم في الأرياف والمدن، أما التركيبة الاجتماعية وطبقاتها فبقيت على حالها من بداية العهد العثماني إلى آخره أي إلى غاية الاحتلال الفرنسي.

-كما حافظ الجزائريين على دينهم الإسلامي هذا ولأن الدولة العثمانية كانت على نفس دينهم وكان الأساس أو المبدأ الذي تصدر عليه الأحكام هو ما تفرضه الشريعة، (القرآن والسنة).

إلا أن الإختلاف يكمن في ان الأتراك يتبعون المذهب الحنفي، في حين أن الجزائريين ينتمون إلى المذهب المالكي.

-لم يشهد الجانب الثقافي تطور ملحوضا، فبقيت الأوضاع على حالها في السابق، وهذا ولأن الداي حسين لم يولي إهتمام كبيرا به، فقد إنحصر إهتمامه على تطوير الجانب العسكري وبقى التعليم منحصرا على دور المساجد والزوايا، وبعض الجهود الخاصة لبعض العلماء والفقهاء.

- بما أن الإيالة الجزائرية عرفت إستقلالية في سيادتها في عهد الدايات عن سلطة الباب العالي هذا لم يمنع من تواصل علاقات التحالف والتعاون بين الطرفين، وهو ما يظهر بصورة واضحة في الجانب العسكري، حيث كان الداي حسين يلتجأ للإهتمام بهذا الجانب إلى إستقدام مجندي الإنكشارية من الدولة العثمانية، والذي كان سلطانها لا يبخل عليه بتزويده بالإنكشارية.

-لعبت البحرية الجزائرية دورا هاما في تطيب العلاقة مع الدولة العثمانية، من خلال مساعدتها في الحروب العثمانية اليونانية (1821-1827م)، والتي إنتهت بمعركة نافرين، كما كان لنتائج هذه المعركة الأخيرة ، نتائج وخيمة على كل من الدولة العثمانية التي إنهزمت وخسرت معظم قطع أسطولها، أما عن الجزائر فبالإضافة إلى تحطم أسطولها ورجوعها فارغة اليدين، فقد أفقدها هذا سيطرها وهيبتها السياسية والعسكرية في حوض المتوسط.

-سعت الجزائر إلى إقامة علاقات سياسية وتجارية مع عديد من الدول الأوروبية والعربية، ليكون هدفها من وراء هذه العلاقات، منع قيام أي تحالف ضدها، وهو الأمر الذي نال إرضاء الدول حتى تستغلها لتحفظ مصالحها خاصة الاقتصادية، وكذلك لتجنب تعرضها للقرصنة في سواحل البحر المتوسط.

-وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات الجزائرية مع دول الغربية كإسبانيا و إنجلترا، فكان يسودها التوتر في معظم الأحيان، حيث وصلت العلاقة الجزائرية الإنجليزية إلى مرحلة المواجهة العسكرية بسبب تدخل الدائم للقنصل في الشؤون الداخلية للإيالة، إلا أن هذه المواجهة إنتهت لصالح الجزائر، أما علاقاتها مع إسبانيا فكان هناك نوع من القطيعة بين البلدين، بالكاد يحدث خلالها الصراع، لولا تدخل فرنسا لفض وحل هذا الصراع.

شكل الجانب الاقتصادي محور العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهو ما سهل عليها الحصول على عدة إمتيازات، وما أثار منافسة نظيرتها البريطانية التي كانت بدورها تبذل ما بوسعها لخلق التوتر بين الجزائر وفرنسا، لتتمكن من الإستيلاء على الممتلكات الفرنسية في الإيالة.

-لعبت قضية الديون الفرنسية دورا كبيرا في تأزم العلاقة بين الإيالة، فإلحاح الداي حسين على ضرورة حل هذه القضية، جعل فرنسا تتخذ قراراها بالتعجيل بالإحتلال، وهي التعليمات التي أوصت بها قنصلها دوفال بالبحث عن الأسباب لتمكين فكرة الاحتلال وهو ما تحقق بحداثة المروحة في 27 أفريل 1827م ليكون التاريخ الذي إنتهت عنده العلاقة بين البلدين.

-لقد كان لإنهزام الدولة العثمانية والجزائر في معركة نافرين، العامل المحفز لفرنسا لتضرب حصارا، هذا لأنها كانت تدرك ان الدولة العثمانية عاجزة عن مساعدة إيالتها، فكانت بذلك معركة نافرين ضربة قاضية للجزائر، في مقابل ذلك كانت نعمة للفرنسيين لتنفيذ مخططاتها الإستعمارية وبسط نفوذها في منطقة الشمال الإفريقي.

-إن الدعم الأوروبي الكبير الذي كان مؤيد فرنسا لفكرة الإحتلال للإيالة لم يقف إلى هذا الحد، فإلى جانب هذا تحالفت كل من تونس ومصر مع فرنسا ضد الجزائر، ما جعل الجزائر تكون وحيدة في مواجهة الخطر الفرنسي، لتطعن الجزائر في ظهرها، بعد أن كانت هي المساند والداعم للإيالات العثمانية وحروبها، فأضحت الجزائر لقمة سانحة للأطماع الفرنسية.

-كانت مشكلة النزاع الجزائري الفرنسي محل اهتمام الدولة العثمانية، غير أنها لم تكن قادرة على استعمال القوة العسكرية لاسترجاع الجزائر بسبب ضعفها الشديد وتفوق فرنسا من الناحية العسكرية، ولذلك اقتصر موقف رد فعل الدولة العثمانية على الاحتجاج واللجوء إلى الوسائل والطرق الدبلوماسية من خلال بعثات دبلوماسية ارسلت إلى باريس ولندن ، وفشلت في اقناع الفرنسيين بمغادرة الجزائر وهم الذين أصدروا عام 1834م مرسوما ملكيا ضم الجزائر لفرنسا.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة الداي حسين باشا

أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص170.

الملحق رقم 02:فرمان يمثل طلب السلطان العثماني المساعدة من الداي حسين

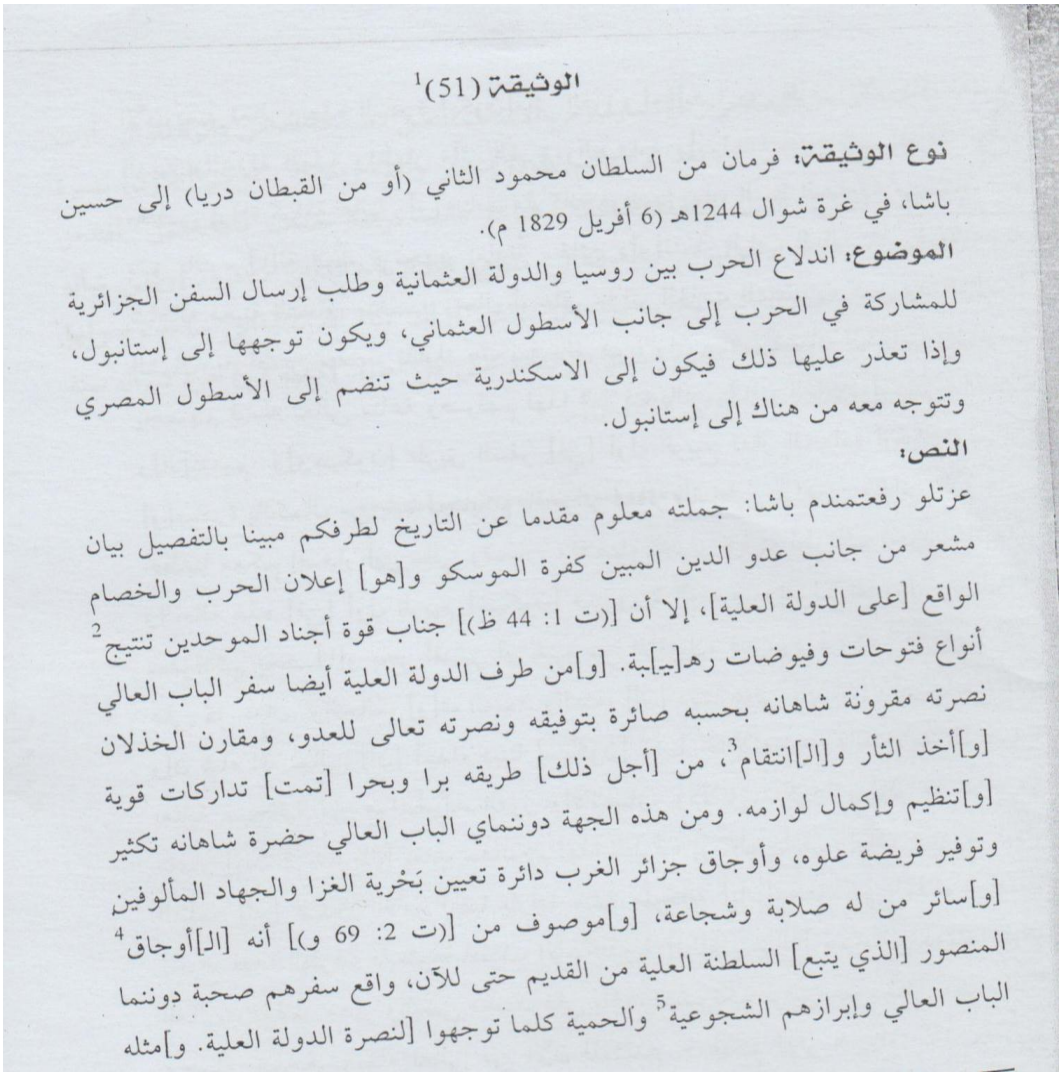

الوثيقة (51)[1]

نوع الوثيقة: فرمان من السلطان محمود الثاني (أو من القبطان دريا) إلى حسين باشا، في غرة شوال 1244هـ (6 أفريل 1829 م).

الموضوع: اندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية وطلب إرسال السفن الجزائرية للمشاركة في الحرب إلى جانب الأسطول العثماني، ويكون توجهها إلى إستانبول، وإذا تعذر عليها ذلك فيكون إلى الاسكندرية حيث تنضم إلى الأسطول المصري وتتوجه معه من هناك إلى إستانبول.

النص:

عزتلو رفعتمندم باشا: جملته معلوم مقدما عن التاريخ لطرفكم مبينا بالتفصيل بيان مشعر من جانب عدو الدين المبين كفرة الموسكو و[هو] إعلان الحرب والخصام الواقع [على الدولة العلية]، إلا أن [(ت 1: 44 ظ)] جناب قوة أجناد الموحدين تنتيج[2] أنواع فتوحات وفيوضات رهـ[يـ]بة. [و]من طرف الدولة العلية أيضا سفر الباب العالي نصرته مقرونة شاهانه بحسبه صائرة بتوفيقه ونصرته تعالى للعدو، ومقارن الخذلان [و]أخذ الثأر و[الـ]انتقام[3]، من [أجل ذلك] طريقه برا وبحرا [تمت] تداركات قوية [و]تنظيم وإكمال لوازمه. ومن هذه الجهة دوننماي الباب العالي حضرة شاهانه تكثير وتوفير فريضة علوه، وأوجاق جزائر الغرب دائرة تعيين بَحْرية الغزا والجهاد المألوفين [و]سائر من له صلابة وشجاعة، [و]موصوف من [(ت 2: 69 و)] أنه [الـ]أوجاق[4] المنصور [الذي يتبع] السلطنة العلية من القديم حتى للآن، واقع سفرهم صحبة دوننما الباب العالي وإبرازهم الشجوعية[5] والحمية كلما توجهوا [لنصرة الدولة العلية. و]مثله

خليفة حماش، المرجع السابق، ص ص 247 248.

الآن بمنه تعالى بهذه السفرة [يكون] أثر الفوز. [و]أيضا من طرف الأوجاق نصرة[1] الدين والدولة العلية وإظهار مآثر الغيرة والصدامة مأمولهما مبنى باب شرف نوح، مقتضى إرادة كرامة عالية. [و]جناب ملوكانه موجبها بهذه السنة المباركة من شأن قره دنيز بالترسـ[ا]نة العامرة تجهيز إمادة[2] سفائن د[و]ننما[3] الباب العالي نصرة مشحونة شاهانه معينة التحاق متضمن رجال أوجاق جزائر الغرب المنصور، كبير وصغير[من] الشبان، بقراصين سفنهم تدارك وتجهيز بالفرض، وإن صدر نقصان للنفرات وسائر ما يخصهم فبمنّه تعالى ساعة وصولهم لهذا الطرف بالترسـ[ا]نة العامرة [سيتم ال]تنظيم و[ال]تتميم. و[وسيكون] طريق السفر [في] أول الربيع لدار السعادة إرسال وتسيار. [و]مبادرة بالكمال من بابنا لجنابكم بالجزائر لسائر القباطين قراصين سفائن الأوجاق، خطابنا معكم إصدار أمر عالي وتسيار، واقتضاء تحرير كيفيته لطرفكم تحرير وإشعار. والحالة هذه [في] أول الربيع [سيكون] صيرورية القدوم. وإن لم تقدموا، وتعتذروا[4] بمقولتكم بحصـ[ا]ر بحر أقدنيز أو غيره من الأقوال، فمردود قولكم. فالقدوم لازم على كل حال. والحالة، [و]لله الحمد والمنة، [أن] ديننا عالي [الشأن] وأصحابه عظام، وإن شاء الله تعالى [أن] أعداء ديننا [سيكون] قريبا خذلانهم. وإعانة الأمة المحمدية بعناية سبحانية من مواعـ[يـ]ـد الفوز والانتصار، ودلائل شكرها وسائر ما تقدم من مقدار [(ت 2: 69 ظ)] بعث سفائنكم لهذا الطرف إرسال مشعر وإرادة صادرة. فبهذه الدفعة [تم] صدور الأمر أيضا بإرادة سنية ملوكانه [بأن] سفائنكم المطلوبة إن لم تخرج لهذا الطرف فابعثوها لطرف الإسكندرية [لتلتقي هناك] مع سفن دوننما الباب العالي ودولتلو مصر واليسي محمد علي باشا، حضرتكم ترفيق مع سفائن مصر شركة وجملة جمعية. وبمنه تعالى من الآن للمتقدم جملتكم لدار السعادة جلب. وبهذا [صدر] أمر وفرمان شاهانه[5] لتخبير كلكم وإجراء بمقتضى همة. وبهذه الدفعة من

طرفنا المشار إليه تحرير وإشعار، ومن الآن للمستقبل مصلحة السفن دائرة للوالي [(ت 1: 45 و)] المشار إليه بعد توجهكم لطرفه إشعار واقع، وحركة سفركم [تكون] نصرة للدين واتباع طريق الدولة العلية، وشوكة مآب كرامة نصاب بادشاهمز[1] أفندمز لحضرته إظهار رجوليتكم لبابه العالي مظاهر الصلابة والديانة مبادرة. [و]من شأنه مخصوص هذه القائمة تحرير وإرسال صادر. [و]إن شاء الله تعـ[ا]لى ساعة وصولها [يكون] على الوجه المحرر ابتدار حركتكم على كل حال. [كتب في] غرة شوال سنة 44[12 من الهجرة (6 أفريل 1829 م)].

الملحق رقم 03:الموقع الجغرافي لمعركة نافرين 20اكتوبر1827م

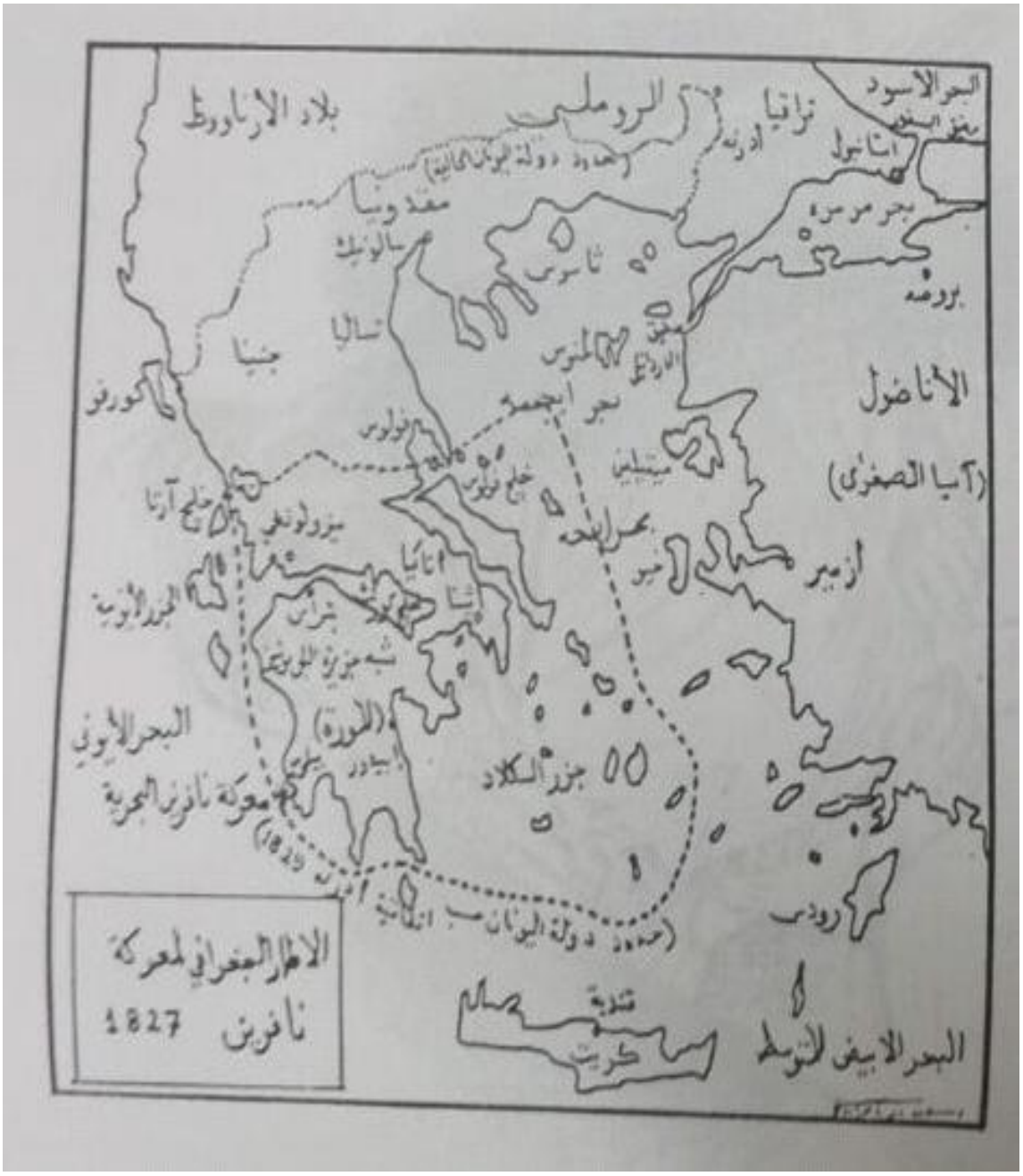

نصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية،المرجع السابق, ص636.

الملحق رقم 04: خريطة توضح زحف الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م

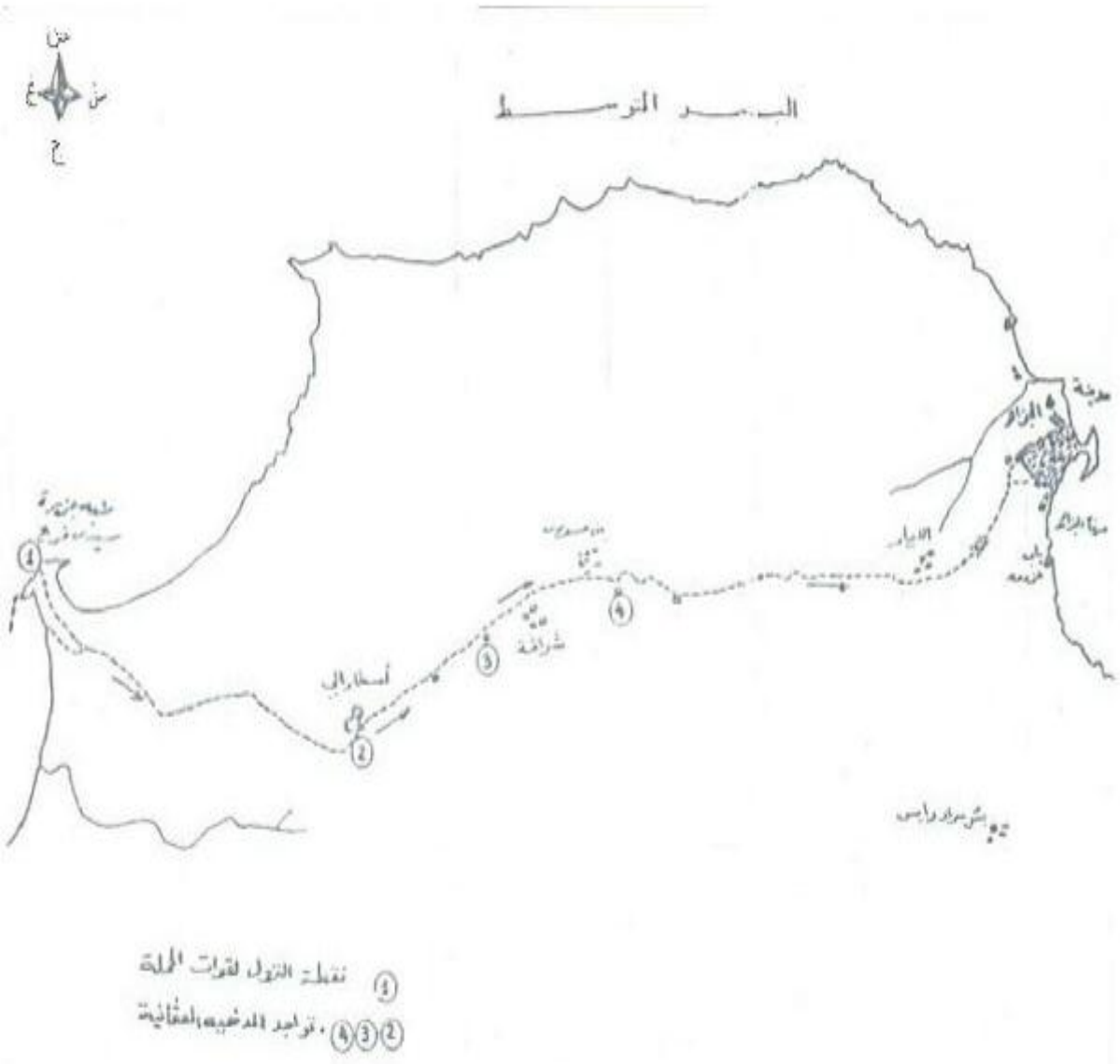

صالح عباد، المرجع السابق، ص250.

الملحق رقم 05:المنشور الفرنسي الذي وزع على سكان الجزائر قبيل الاحتلال

أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص177.

الملحق رقم 06: الاتفاقية الموقعة بين القائد العام الفرنسي والداي حسين لتسليم المدينة

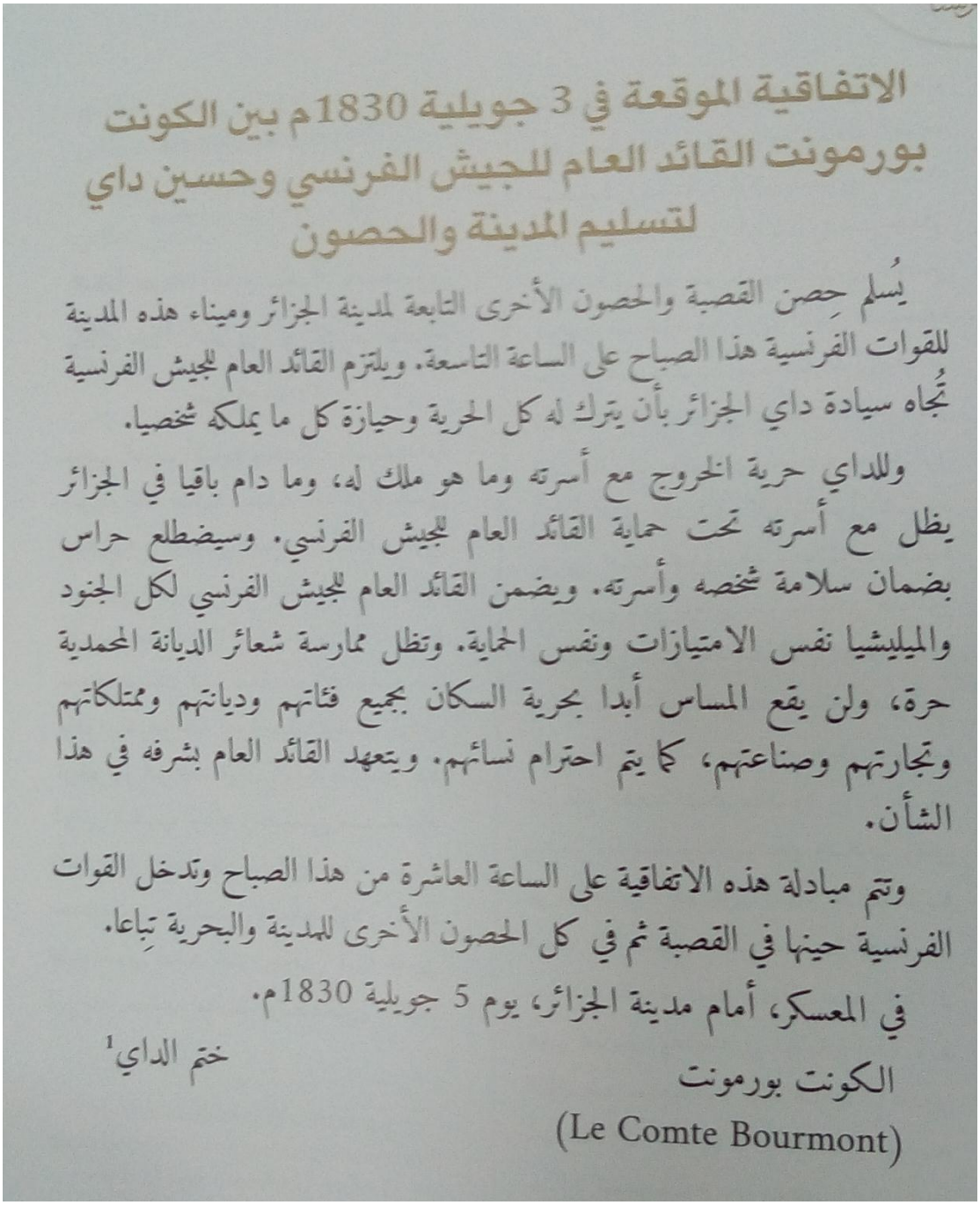

الاتفاقية الموقعة في 3 جويلية 1830م بين الكونت بورمونت القائد العام للجيش الفرنسي وحسين داي لتسليم المدينة والحصون

يُسلم حِصن القصبة والحصون الأخرى التابعة لمدينة الجزائر وميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة التاسعة. ويلتزم القائد العام للجيش الفرنسية تُجاه سيادة داي الجزائر بأن يترك له كل الحرية وحيازة كل ما يملكه شخصيا.

وللداي حرية الخروج مع أسرته وما هو ملك له، وما دام باقيا في الجزائر يظل مع أسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي. وسيضطلع حراس بضمان سلامة شخصه وأسرته. ويضمن القائد العام للجيش الفرنسي لكل الجنود والميليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية. وتظل ممارسة شعائر الديانة المحمدية حرة، ولن يقع المساس أبدا بحرية السكان بجميع فئاتهم وديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، كما يتم احترام نسائهم. ويتعهد القائد العام بشرفه في هذا الشأن.

وتتم مبادلة هذه الاتفاقية على الساعة العاشرة من هذا الصباح وتدخل القوات الفرنسية حينها في القصبة ثم في كل الحصون الأخرى للمدينة والبحرية تِباعا.

في المعسكر، أمام مدينة الجزائر، يوم 5 جويلية 1830م.

ختم الداي[1]

الكونت بورمونت

(Le Comte Bourmont)

علي طابلات، المرجع السابق، ص85.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ-المصادر:

1) إبن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

2) بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة، أبو العيد دودو، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

3) الجزائري محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تعليق ممدوح حقي، ج1، دار اليقظة العربية، بيروت، ط2، 1964م.

4) خوجة حمدان بن عثمان، المرآة ، تحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م.

5) الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

6) سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

7) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد الأمير، ترجمة ، أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر، تونس.

8) شالز وليام، مذكرات القنصل الأمريكي في الجزائر، (1816-1824م)، تقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

9) العنتري محمد الصالح، تاريخ قسنطينة، ترجمة، يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

10) كوران ارجمنت، السياسة العثمانية إتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة ، عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية للفون والرسم، 1970م.

11) المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت 1981م.

12) المزاري اسماعيل بن عودة، طلوع سعد السعود في اخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا، تحقيق يحي بوعزيز، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990م.
13) وولف جون، الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، ترجمة، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

ب-المراجع:

1) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1988م.
2) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.
3) إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة، محمد الأرناؤوط، ط1، الدار المدار الإسلامي، لبنان، 2002م.
4) بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط5، نقلها نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت، 2001م.
5) بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دار دحلب.
6) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
7) بوضرياسة بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.
8) بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.
9) بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10) بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

11) بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

12) التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة، محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.

13) جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

14) جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإستعمار (1827-1871م)، ترجمة، جمال الفاطمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.

15) الجيلالي عبد الرحمن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج4، بيروت، دار الثقافة، 1980م.

16) حباشي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962م)، دار هومة، الجزائر.

17) حماش خليفة، وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج1، ط1، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2013م.

18) خرشي جمال، الإستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر(1830-1962م)، دار القصبة للنشر، 2009م.

19) خلاصي علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

20) خلاصي علي، قصبة مدينةالجزائر،ج1,ط1 ,دار الحضارة, الجزائر,2007م.

21) خير فارس محمد، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2 ، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979م.

22) دولينا نينل الكسندر روفنا، الإمبراطوية العثمانية وعلاقاتها الدولية، ترجمة انور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،1999م.

23) الزبيري محمد العربي التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

24) الزبيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1985م.

25) زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)، مطبعة دحلب، الجزائر.

26) زريق محمد، لعلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837م، ط1، دار طليطة، الجزائر، 2013م.

27) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1976م.

28) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1850م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

29) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

30) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

31) سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

32) سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق ومقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

33) سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

34) سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

35) سعيدوني ناصر الدين، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2000م.

36) سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، ط4، الجزائر، دار البصائر، 2009م.

37) السيد محمود ، تاريخ الشعوب الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010م.

38) شاكر محمود، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000م.

39) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، القاهرة, مكتبة الأنجلو مصرية، 1977م.

40) شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م.

41) شويتيام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

42) الشيخ رأفت ، تاريخ العرب المعاصر، دار العين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، 1996م.

43) الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2006م.

44) ضيف شوقي، عصر الدول والإمارات (الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا، السودان)، ط1، دار المعارف، القاهرة.

45) طابلات علي، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013م.

46) طقوش محمد سهيل، العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، دار المحروسة، بيروت، 1995م.

47) عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004م.

48) العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

49) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م.

50) عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

51) عميراوي أحميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، تونس، 2002م.

52) غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2005م.

53) فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

54) فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م-1962م)، دار العلوم، عنابة،2002م.

55) الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج4، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م.

56) قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962م)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

57) قنان جمال ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م.

58) قنان جمال ،قصايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،المجلد4، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،2009م.

59) قنان جمال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلد2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

60) قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م.

61) قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19 (1830-1914م)، مجلد3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

62) مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

63) المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط2، دار المطبعة العربية، الجزائر، 1997م.

64) المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.

65) مروش منور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير، الواقع)، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

66) مروش منور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار، المداخيل)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

67) مريوش أحمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث.

68) مسعود مجاهد الجزائري، أضواء على الإستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر.

69) معاشي جميلة ، الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية بقسنطينة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.

70) منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

71) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائرية الدولية وهيبتها العالمية، ج1،ط 2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.

72) نور الدين عبد القادر صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء الحكم التركي، ط2، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

73) هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830م)، ط1، دار الهدى، الجزائر،2007م.

74) هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

75) ياغي أحمد إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، 1998هـ.

76) ياغي أحمد إسماعيل، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

77) ياغي أحمد إسماعيل، شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م.

78) يحي جلال، العالم العربي الحديث، المكتب الجامعي الحديث، 1998م.

المجلات:

1) حماش خليفة، قراءة في أسباب إنهزام الجزائريين أمام الفرنسيين في معركة سطوالي، مجلة المعالم، عدد خاص، الجزائر، 2014م.

2) سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) من ث 14/10هـ-19/16م، مقالة، كويت، 2010م.

3) سنو عبد الرؤوف، التجارة الألمانية والقرصنة في غربي البحر المتوسط، مجلة أوراق جامعية، العدد 37، بيروت، 2011م.

4) سهيل جمال الدين، ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، 2011م.

5) المشهداني مؤيد محمود حمد، رمضان سلونا رشيد، أوضاع لجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830م)، العدد 16، 2013م.

المعاجم والموسوعات:

1) بن نعيمة عبد المجيد، موسوعة اعلام الجزائر(1830-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007م.

2) البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.

3) الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

4) صابان سهيل، معجم الالفاظ العربية في اللغة التركية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

الرسائل الجامعية:

1) بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2015م.

2) حدون حكيمة، بن رنجة خديجة ، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا1821-1829م)، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة ،الجزائر،2016م.

3) حماش خليفة، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة ،2006م.

4) حماش خليفة، العلاقات بين الإيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988م.

5) صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، 2012م.

6) عروك رنجة، العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1791-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م.

7) فطحيزة التجاني أسماء، غميمية مريم ، طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1792-1830م)، رسالة ماستر في التاريخ العام، جامعة الوادي، 2013.

8) كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والإقتصادية بالجزائر من(1659-1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإجتماعي لدول الغرب العربي، جامعة منتوري، 2007م.

9) معاشي جميلة، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه في تاريخ حديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007م.

الكتب باللغة الأجنبية:

1) A. De Fontaine de resbecq , Alger et les côtes d'Afrique, Bibliothèque instructive et amusante, Paris, 1832.

2) HD Gromment Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernzst leroux, Editeur, 1887.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة ..... أ-هـ

مدخل تمهيدي: التعريف بشخصية الداي حسين

1-التعريف بالداي حسين..... 7

2-توليه الحكم 8

3-أهم أعماله.....10

الفصل الأول: أوضاع الجزائر الداخلية في عهد الداي حسين

المبحث 1: الوضع السياسي.....15

المبحث 2: الوضع العسكري.....29

المبحث 3: الوضع الاقتصادي 38

المبحث 4: الوضع الاجتماعي والثقافي 46

الفصل الثاني: العلاقات الخارجية للايالة الجزائرية

المبحث 1: مع الدولة العثمانية 58

المبحث 2: مع انجلترا واسبانيا.....71

المبحث 3: مع فرنسا.....78

الفصل الثالث: الاحتلال الفرنسي ونهاية الإيالة

المبحث 1: الحصار الفرنسي.....87

المبحث 2: الحملة الفرنسية.....97

المبحث 3: استسلام الداي وموقف الدولة العثمانية من ذلك.....108

الخاتمة 119

الملاحق 125

قائمة المصادر والمراجع 133